





۷۵

209

محمود و قوناق

فزاری شریف

وَأَعْلَمُ أَن

لا اله الا هو عالم الغيب
والله اعلم بالصواب

شع الندي
في السيف

خطبة جامع الملك سعود
قصة الزحف
١٩٢٢

٧٠٩	٥	١٢	١٣		الرقم:
مجموع اوراق:	العزلة الفخامية على الرمال البنية				العنوان:
المؤلف:	الخامري محمد بن حمزة	٨٢٤ م.			
تاريخ النسخ:	الحادي عشر من المحرم سنة ١٢٦٠				
اسم الناشر:					
عدد الاوراق:	٩				
ملاحظات:					

على علمية ماخذ الاشتقاق فثبت كل واحد من الدلالات الثلاث
على الدال بالوضع يدل على ان تسمية الدلالة مطابقة وتضمنها والتزاما
انما هي بسبب كون تلك الدلالة بالوضع لتمامه او جزئه او للزوم
الثاني تقييد دلالة الالتزام بالزوم الذهني لاحاجة اليه لان الغرض
من اشتراط الزوم تصحيح الانتقال وضبط الدلالة وهما حاصلان
باي لزوم كان والا لم يكن الزوم لزوما وجوابه ان لا يتم
حصولهما بالزوم الخارج فان الزوم الذهني كونه بحيث يلزم من
تصور المسمى تصوره فيتحقق الانتقال والزوم الخارج كوجوب
يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحقيقه في الخارج ولا يلزم من ذلك
انتقال الذهن منه اليه كيف ولو كان الزوم الخارج شرطاً لما تحقق
الالتزام بدونه وليس كذلك فان العمى يدل على البصر التزاماً لانه
عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيراً وعدم البصر يكون البصر
لازمه في الذهن مع ان المعاندة بينهما في الخارج الثالث ان
قابل العلم وضعة الكتابة لا يصح مثالا للمدلول الالتزام لانه
لا يلزم من تصور الانثى تصورهما فالاولى التمثيل بزوجية
الانثى وجوابه ان الزوم بين الانثى والقابلية المذكورة للزوم
البين بالمعنى الاعم والتعريف المذكور بالزوم البين بالمعنى الاخص
واشتراط الاخص يوجب الاشتراط الاعم لعدم تحقق الاخص
بدون الاعم فيكون معنى الاعم ايضا شرطاً والتمثيل لا لا الاخص
وبهذا القدر يصح التمثيل فاما كفاية المعنى الاعم لكون الالتزام
مقبولا وعدم كفايته فيبحث اخر فيه خلافا بين الامام والجمهور

كما يعرف في المطولات ثم اللفظ اما مفردا وبسيطا واما مؤلفا ومركبا
لانه اما ان لا يراد به جزء منه الدلالة على جزء المعنى او يراد والاول المفرد
وهو الذي لا يراد به جزء منه دلالة على جزء معناه اعم من ان لا يكون له جزء
كثرة الاستفهام او كان له جزء لا لمعناه كالنقطة او كان لمعناه ايضا ولا
يدل على جزء المعنى كالانسان فان الالف منه مثله لا يدل على الحيوان
او يدل على جزء المعنى ايضا لكن لا يدل على جزء معناه كعبادة الله علما اذا
ليس شئ من العبودية والا هو اية جزءه لثخص المعلم او يدل على جزء
معناه ايضا لكن لا يكون دلالة مرادة كالحیوان الناطق علما اذا ليس
شئ من معنى الحيوان الناطق الجزئين لان انسان الجزء والشيء لخص المعلم
مراد عند العلم اذا العلم شئ لا يراد بالذات المعين مع قطع النظر
عن حقيقة الذات الا يرى ان العلم لو كان غير الحيوان الناطق
لم يتغير حالة العلمية فالمفرد خمسة اقسام واما مؤلف وهو الذي
لا يكون كذلك اي الذي يكون القيود الخمسة متحققة فيه كراعي الخيل
فان الراعي يراد به الدلالة على ذات من صدر عنه الراعي وبالحجارة
على الاجسام المعينة فان قلت مفهوم المركب وجودي وجب
تقديم تعريفه على مفهوم المفرد فلم عكس في ذلك لان المقصد بتضيي
اللفظ هو التقسيم والتعريف ضمنى والتقسيم باعتبار الذات
لا باعتبار مفهوم و ذات المفرد سابق على ذات المركب
واعلم ان المفرد والمركب واقسامهما الاتية اقسام للمفهوم اولا
وبالذات ولللفظ ثانيا وبالعرض تسمية الدال باسم المدلول
غير ان المصنف اعتبر التقسيم المجازي تقريبا الى قسمين المتدي

نسبة جزئها اليه والذاتي قد سبق بيان هو المراد منه وهو
اقسام ثلاثة لانها اما مقول في جواب ما هو او في جواب
اي شئ وهو في ذاته وهو الفصل والمقول في جواب ما هو
اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصو
سعا وهو النوع ولذا قال الذاتي اما مقول في جواب ما هو
بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
فان الحيوان جواب لقولنا ما الانسان والفرس لا نقولنا ما الانسان
لان السائل انما هو يسأل بما هو عن تمام الحقيقة وليس الحيوان
تمام حقيقة الانسان المختصة به بل تمام حقيقة المشتركة مع
الفرس ولا بد من قولنا فقط والالم يصح قوله وهو اي ذلك
المقول الجنس لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة
فكان المراد ذلك وان لم يذكره وبرسم يات على مقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق في جواب ما هو فالكل جنس الجنس شامل لسائر
الكليات والمقول انما ذكر ليتعلق به على كثيرين فليس شئ منهم مستدركا
وانما ذكر على كثيرين لتوصف بقوله مختلفين بالحقايق وقوله مختلفين
بالحقيقة احتراز بذلك عن النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيص
الاحتراز بالنوع تحكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد
والعرض العام وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثاله رسما لان
المقولية عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم وذلك لان الجنس
في نفسه هو الكل الذاتي لمختلفات الحقيقة سواء قيل عليها ولم يقل اما
المقولية وكونه صالحا لهما فمما يعرض له بعد ثبوته كذا في شرح الاشياء

بما هو في جواب ما هو
بما هو في جواب ما هو
بما هو في جواب ما هو
بما هو في جواب ما هو
بما هو في جواب ما هو
بما هو في جواب ما هو
بما هو في جواب ما هو
بما هو في جواب ما هو
بما هو في جواب ما هو
بما هو في جواب ما هو

فلا يلتفت الى ما يقال من انها حدود لكونها امورا اعتبارية
فان قلت جنس الجنس اخص من مطلق الجنس ولا يجوز تعريف
العام الشئ باحد خواصه قلت ان اريد به عدم الجواز عند
اتحاد اعتباري معرفيته وخصوصيته فسلم ولكنه غير مفيد
وان اريد مطلقا فممنوع وذلك لان الكلي بمفهومه العام معر
واعم من مطلق الجنس وباعتبار عرض كونه جنسا للجنس اخص
منه فالامر ان جائز ان بالا اعتبارين المتغايرين واما مقول في
جواب ما هو بحسب الشركة والخصومية معا كالانسان بالنسبة
الى زيد وعمرو اي يكون جوابا عن السؤال عن فرد خاص وعن
فردين فالانسان جواب لقولنا ما زيد ولقولنا ما زيد وعمرو
لانه تمام الحقيقة لكل فرد من افراد المختلفة بالعوارض الشخصية
وبرسم يات على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
في جواب ما هو فذكر الكل والمقول على كثيرين لما مر وقوله مختلفين
بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس وخاصته والعرض العلم
وانفصل البعيد وتخصيصه بالاحتراز عن الجنس تحكم وقوله في
جواب ما هو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فانهما
مقولان في جواب اي شئ هو في ذاته او في عرضه فان قلت
الجنس وامثاله يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كالحيوان
في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس فكيف
يحترز عنها قلت هذا ان ورد فانما يرد على من يحترز عنها
بوصف كثيرين بالمتفقين بالحقيقة واما ههنا فلما نفى الاختلاف

وهو اي ذلك
المقول النوع
نوع

بالحقيقة بقوله دون الحقيقة صح الاحتراز عنها لان الحيوان
مثلا لا يصح ان يقع جوابا الا اذا شتمل السؤال على المختلفين
بالحقيقة وان اشتمل معها على المنفقيين ايضا على ان وروده عليه
في حيز المعنى ايضا فان صحة الجواب بالجنس فاضطر الى اشتمال
السؤال على الحقيقة المختلفين والى جعل المنفقيين في حكم الواحدة
واما غير مقول في جواب ما هو مقول في جواب اى شئ هو
في ذاته فان السؤال بى شئ هو انما هو عن المميز فان قيد
بقوله في ذاته فعن المميز الذاتي وان قيد بقوله في عرضه فعن
المميز العرضي فان اطلق فعن المميز المطلق ولذا قال وهو الذى
يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان
تبيينها على ان كل ماهية لها فصل ولها جنس البتة وهو المذكور
في الشفاء ولما المتأخرون فاخترنا والمذكور في الاشارات وهو
ان الفصل اعظم من ان يميز عن المشاركات الجنسية او المشاركات
الوجودية وهذا الخلاف مبني على استناع تركيب الماهية
من امرين متساويين عند المنفقيين وجواره عند المتأخرين
وكان المص اختلفا مذهب المتقدمين ولم يذكره في حده اكتفاء
بما قبله او اشار في الموضعين الى المذهبين وهو الفصل القريب
المتبر عن المشاركات في الجنس القريب الذى يصلح جوابا عن
الماهية وجميع المشاركات في ذلك الجنس كالناطق والحيوان
والبعيدان متبر عن المشاركات في الجنس البعيد الذى لا يصلح
جوابا عن الماهية وجميع مشاركاتهما في ذلك كالحساس

والناي

والناي ويرسم بانه كل مقول على الشئ في جواب اى شئ هو
يخرج به الجنس والنوع لعدم مقولتيهما في جواب اى شئ
هو بل مقول في جواب ما هو والعرض العام لعدم مقولتيه
في الجواب اصلا في ذاته يخرج به الخاصة واما العرضي فقسما
خاصه وعرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فخاصه
وان اشتمل على الحقايق فعرض عام ونا عينا وهذا التقسيم
صارت الكليات خمسا وان اندرج فيه تقسيم الاخر على ما قال
فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن
الماهية من حيث هي كالفردية للثلاثة او عن الماهية
الموجودة كالسواد للجسم وهو العرض اللازم والاول لازم
الماهية والثاني لازم الوجود ولا يمتنع انفكاكه عن الماهية
وهو العرض المفارق لا مكان مفارقتة سواء وقعت بالفعل
سريعا كحمة النخل وصفرة الوجع او بطيئا كالشباب او لم تقع
اصلا كال فقر الدائم لمن يمكن غناؤه وكل واحد منهما اى
من اللازم والمفارق اما ان يختص بحقيقة واحدة فهو
الخاصة فاللازم الخاصة كالضاحك بالقوة والمفارق الخاصة
كالضاحك بالفعل للانسان وترسم الخاصة بانها كلية
تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط خرج به غير النوع
والفصل القريب وخرجا بقوله قولا عرضيا واما ان يعم
كل من اللازم والمفارق حقايق فوق حقيقة واحدة وهو
العرض العام كالتنفس بالقوة مثال اللازم العرض العام

التام في ذلك يسمى تاما وان لم يكن كذلك فناقص لتقصانه
 عن تلك التامة فالرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس
 الشئ القريب وخواصه الدارسة كالحيوان الضاحك في تعريف
 الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تخص
 جملتها بحقيقة واحدة سواء لم يخص شئ من احادها او
 اخضعت الواحدة الاخيرة كقولك في تعريف الانسان انه ماش
 على قدميه يخرج الماشي على اقوام الاربعة عريض الاطراف يخرج
 مدورا لاطفار كالقطيع بادي البشرة يخرج مستورا بالبشرة
 بالشعر مستقيم القامة يخرج منحنى القامة فكل من الاوصاف
 الاربعة يوجد في غير الانسان فلما قال ضحكك بالطبع خرج
 عن غيره ولا يريد ما يقال من ان في بعضها غثية عن البعض
 فان ذلك غير ملتزم والغرض التمثيل واما التعريف بالضحك
 فقط فان اريد به الحيوان الضاحك فرسم تام وان اريد به
 الشئ له الضحك فمن هذا القبيل وان اريد به الجسم الضاحك
 فقد ذكرنا انه ايضا اعني المركب عن الجنس البعيد والخاصة
 رسم ناقص مع ان ما ذكره ليس شاملا له فلا بد من التاويل
 اما بان يقال من باب التغليب او من باب اطلاق اسم الكل
 على الجزء فان المجموع المركب من الذاتي والعرضي عرضي او يقال ذكر
 ما هو الغالب في الوقوع فان قلت الشئ الضاحك مركب من
 العرض العام والخاصة فلا فائدة فيه لان العرض العام لا يفيده
 التمييز ولا الاطلاق على الذاتي والتعريف لاحد الفائدتين ومثله

التعريف

التعريف بالفصل والخاصة قلت قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا اما
 الحق الحقيقي بالقبول فان التصور مع العرض العام والخاصة اقوى
 من التصور بمجرد الخاصة وكذا التصور مع الفصل والخاصة اقوى
 من التصور مع مجرد الفصل فكيف لا يكون لهما فائدة فالضبط
 ان التعريف بمجرد الذاتيات بمجموعها حدة تام وببعضها حدة
 ناقص والتعريف لا بمجرد الذاتيات فبالجنس القريب والخاصة
 رسم تام وبغيره رسم ناقص فعلى هذا العرض العام مع الفصل
 او الخاصة والخاصة مع الفصل والجنس البعيد مع الخاصة كل
 منها رسم ناقص الباب الثالث في مبادى التصديقات
 وهي القضايا واحكامها القضية قول يصح ان يقال لقائله انه
 صادق فيه او كاذب فيه فالقول هو المركب ملفوظا بجنس
 للقضية الملفوظة ومعقولا بجنس القضية المعقولة وباقي
 القيود يخرج المركبات الانشائية طلبية كانت او غيرها
 والتقيدية لان صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع
 او لا عتقا او لهما معا وعدمها ولا حكم في الانشائيات
 والتقيديات لان الحكم اداء للواقع في نفس من طرف
 النسبة ماضيا كان او مستقبلا ولا اداء في الانشائيات
 والتقيديات وهي حملية كقولنا زيد كاتب او ليس بكاتب
 واما شرطية لان القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة الحكيمة
 او انتزاعها والنسبة ان كانت ثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية
 القائلة بايقاعها او سلبها حملية وان كانت ثبوت مفهوم عند

القضايا بجنس قضية كما يجمع عطية امالي
 ويشارة فخر في ان هذا باب القضايا بالانتماء
 شئ قد ولى ان هذا ان اسطرلاب النقطي
 القضايا

ثبوت مفهوم آخر وثبوت مباينة مفهوم عن مفهوم آخر فالفرضية
القائلة بايقاعها وانقراضها شرطية ومن هذا يعرف ان الشرطية
ايضا اما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود حكم فيها بان وجود النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا
ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيها بان
وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع واما شرطية منفصلة
كقولنا العدد اما زوج او فرد حكم فيها بان مباينة فردية
العدد لزوجيته واقعة وكقولنا ليس اما ان يكون العدد زوجا
او منقسما بمتساويين حكم فيها بان مباينة الانقسام بمتساويين
للزوجية غير واقعة والجزء الاول من الجملة يسمى موضوعا لانه
وضع ليحمل عليه والثاني محمولا لجملة على الاول والجزء الاول من
الشرطية اي شرطية كانت يسمى مقدرها لتقدمه في الذكر طبعاً
وان تاخر وضعها والثاني تاليا للثبوت لذلك ومما مر علم ان القضية
حملية كانت او شرطية متصلة او منفصلة اما موجبة ان كان
الحكم فيها بالابقاع كقولنا في الجملة زيد كاتب واما سالبة ان كان
الحكم بالانقراض كقولنا فيها زيد ليس بكاتب وامثلة الشرطيات
تقدمت وكل واحد منهما اي من الموجبة والسالبة اما مخصوصة
او محصورة او مهملات والمحصورة اما كلية او جزئية ففي الفضاءات
مخصوصتان ومهملتان ومحصورات اربع وذلك لان الحكم في كل
من الموجبة والسالبة اما على موضوع مشخص وهو مخصوصة
واما على غيره فان بين فيها كمية الافراد كالا او بعضا بذكر السور

9
اي اللفظ الدال على كمية الافراد فمحصورة والا فمهملات واما في
الشرطية فان كان الحكم بالاتصال او الانفصال في زمان معين
فمخصوصة والا فان بين فيها كمية الزمان جمعه او بعضه
فمحصورة والا فمهملات ففي الجملة الازمنة والاوزان في الشرطية
بمثلة افراد الموضوع في الجملة والامثلة غير حافية فان قلت
التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطبيعة فيه قلت سور القسم
القضية المستعملة في العلوم والانتاجات وهي التي حكم فيها
على جزئيات الموضوع لاعلى طبيعته كما بين في المطولات فكل
من الموجبة والسالبة اما مخصوصة كما ذكرنا مثالها واما
كلية مسورة كقولنا كل كاتب ولا شيء او لا واحد من الانسان
بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان او واحد
من الانسان كاتب وبعض الانسان او واحد من الانسان ليس
بكاتب او ليس بعض الانسان بكاتب او ليس كل انسان بكاتب
ومن هذا علم ان السور في الجملة للايجاب الكلي كل ولايجاب
الجزئي بعض واحد والتسلب الكلي لا شيء ولا واحد والتسلب
الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض ليس ويعلم في الشرطية ايضا
ان السور للايجاب الكلي دائما ومتى وكلما وما في معناها والا
ولايجاب الجزئي قد يكون والتسلب الكلي ليس البتة والتسلب الجزئي
قد لا يكون وليس دائما وليس كلما والغرض من ذكر الاسوار التيسيل
بما فيه الاشتغال في الاستعمال لا الحصر فان قاطبة وكافة ولازم
الاستغراق تصح ان تكون سور للايجاب الكلي الجزئي اشار اليه الشيخ

في الشفاء واما لا يكون كذلك اى مخصوصة ومسورة يسمى مهلة
لاعمال السور كقولنا في الجملة الانسان ناطق وفي الشرطية ان جاء
واذا جاء زيد فاكرمه والمهلة في قوة الجزئية لان الحكم على اقرار الشيء
في الجملة مع الحكم على بعض افراده متلازمان طرذا وعكسا وكذلك
الحكم في زمان منتشر مع الحكم المطلق والمتصلة قسمان لانهما اما ان
تكون الحكم بالاتصال فيها مبنيا على الاقتضاء وهي تسمى لزومية وذلك
اما ان يكون المقدم علة للتالى كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود او بان يكون التالى علة للمقدم كعكسه او بان يكونا
معلوقى علة واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضى
ومنه التصايف بينهما نحو ان كان زيد اباه عمرو وكان عمر وابنه
واما ان لا يكون كذلك بل يكون الحكم بالاتصال بمجرد الاتفاق
وسمى اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار فاهوق فانه
حكم فيها بمجرد الاتفاق بين ناطقية الانسان وناهقية الخمار لانها
خلاف ذلك لا ان بينهما اقتضاء واعلم ان معنى عدم الاقتضاء عدم
علم الحاكم بالاقتضاء لاعدسه في نفس الامر فلا يرد ما يقال من
انها لما دام است علمتهما التامة فامتنع انفكاك احدهما
عن الاخر ولا نعني بالاقتضاء الا ذلك وبهذا ينحل على ما اوردها
على ان الدائمة اعم من الضرورية والمتفصلة ثلاثة اقسام حقيقة
ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط لان العناد اما في الصدق
والكذب معا ويسمى حقيقة كقولنا العدد اما زوج واما فرد فهما
لا يصدقان ولا يكذبان معا وهي مانعة الجمع والخلو وهي موجبتها

وساليتها

وساليتها ترفع العناد في الصدق والكذب معا كقولنا ليس البتة
اما ان يكون هذا الانسان كائنا او تركيا فانهما يصدقان
ويكذبان واما في الصدق فقط ويسمى مانعة الجمع فقط كقولنا
هذا الشيء حجر او شجر فانهما لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون
انسانا وساليتها ترفع العناد في المصدق فقط نحو ليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا فانهما يصدقان ولا يكذبان
والا لكان شجرا وحجرا معا واما في الكذب فقط وتسمى مانعة
الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق
فان الكون في البحر مع عدم الغرق يصدق ولا يكذبان والا
لغرق في البر وساليتها ترفع العناد في الكذب فقط نحو ليس زيد
اما ان لا يكون في البحر واما ان يغرق فان عدم الكون في البحر مع الغرق
يكذبان ولا يصدقان ومنه يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة
منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع الخلو وكل مادة
صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة وصدق سالبة
منع الجمع وكذا من جانب ساليتها وان كل شئيين صدق بيني
عنيهما منع الجمع صدق بين نقيضيهما منع الخلو وبالعكس لكن
هذا بعد الاتفاق في الكيف اى الابهجاب والسلب اما بعد
الاختلاف فيه فالصادقة سالبة المتفق في النوع وقد تكون
المنفصلات ذوات اجزاء ثلاثة او اكثر فالثلاثة كقولنا العدد
اما ان او ناقص او مساو والكلمة اسما وفعل او حرف والا
والاكثر كقولنا العنصر اما نارا وهواء او ماء او ارض والكل اما

اما نوع او جنس او فصل او خاصية او عرض عام ومثال المتن ليس
معناه ان ينسب عدد الى عدد كما ظن فان الزيادة والنقصان
والمساواة لا يباح معانيها اللغوية بل المراد بها معانيها الا
الاصلاحية فان كل عدد يزيد المجتمع من كسوره التسعة عليه
يسمى زائدا كاشي عشر والناقص ناقصا كالاربعة والمساوي مساويا
كالستة وهذا في المنفصلة الحقيقة اما مانعة الخلو المركبة من اكثر
من اثنين فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر او حيوانا
واما مانعة الجمع فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر او حيوانا
فان قلت لا يتركب شيء من المنفصلات من اكثر جزئين لان الانفصال
نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين الجزئين ضرورة ان
النسبة بين امور متكررة لا تكون واحدة قلت المراد من تركيب
المنفصلات من اكثر من جزئين تركيبا بحسب الظاهر لا بحسب
الحقيقة والا فالانفصال الحقيقي في المثال المذكور على الحقيقة بين ان
يكون العدد زائدا او لا يكون زائدا ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين
كونه ناقصا او مساويا فان قلت فوجه حكمهم ان الحقيقة لا تتركب
من اكثر من جزئين ومانعة الجمع والخلو تتركبان قلت وجهه ان
الحقيقة اذا ريد بها الانفصال الحقيقي بين كل جزئين منها فلا يكاد
يصدق لان الاول من اجزائها الثلاثة مثلا اذا تحقق فان تحقق
الثاني ايضا ارتفع الانفصال الحقيقي بينهما وان لم يتحقق فان تحقق
الثالث لم يكن بينه وبين الاول انفصال وان لم يتحقق لم يكن
بينه وبين الثاني انفصال واما الاخرى ان تصدق وان اريد منع الخلو

والجمع بين كل جزئين معينين من اجزائها كما في المثالين المذكورين
هذا والحق ان المراد بالانفصال ان كان انفصالا واحدا لا يتحقق
الا بين جزئين وان كان مطلقا لا انفصال فيتحقق بين الجزئين او اكثر في الاقسام
الثلاثة ولما فرغ من القضايا اشيع في احكامها على طر الاختصار والا
والاقتصار على المطلقات على ما هو دأب الكتاب فقال التناقض
اي من جملة احكام القضايا التناقض وهو اختلاف القضيتين
يخرج المفردين منه كزيد وعمر ومفرد وقضيته بالايجاب والسلب
يخرج اختلافهما بالحمل والشرط والعدول والتحصيل وغيرها فان
نقيض الشيء سلبه لا عدوله لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم
الاثبات ولهذا يقال لا تناقض في المفردات لانهما مع اعتبار الحكم
لا تكون مفردة وبدونه لا تكون سلبا وايجابا بحيث يقتضي ذلك
الاختلاف لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
فيخرج الشيطان اللذان لا يقتضي الاختلاف بالايجاب والسلب
ذلك نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان او يقتضي
لكن لا لذاته بل بواسطة نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان افتضاء
الاختلاف بذلك صدق احديهما وكذب الاخرى بواسطة مساواة
المحولين المقضية لان يكون ايجاب الاخرى وسلب احديهما في
قوة سلب الاخرى كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب هذا مثال
التناقض بين المخصوصتين ولا يتحقق ذلك الاختلاف الموصوف الابعد
اتفاقا ماى القضيتين في الموضوع بخلاف زيد قائم وعمر وليس بقائم
والحمول بخلاف زيد قائم زيد ليس بقاعد والزمان بخلاف زيد

قائم اي في الليل ليس بقائم اي في النهار والمكان بخلاف زيد
قائم اي في المسجد زيد قائم ليس بقائم اي في السوق والاضافة
بخلاف زيد اب الاعمى زيد ليس باب الابكر والقوة
والفعل بخلاف الخمر في الدن سكر اي بالقوة ليس بسكر اي بالفعل
والجزء والكل بخلاف الزنجي اسود اي بفضه ليس اسود اي كله
والشرط بخلاف الجسم مفرق للبصر بشرط بياضه غير مفرق
للبصر بشرط سواده والصحيح ان المعبر في تحقق التناقض
وحدة النسبة الكلية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد فان
وحدتها مستلزمة لهذه الوحدات وعدم شيء منها يستلزم
لعدم وحدة النسبة الكلية والا فلا حصر فيما ذكره لارتفاع التناقض
باختلاف الالة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم
التركي والعلة النجار عامل اي للسلطان غير عامل اي لغيره والمفعول به نحو
زيد ضارب اي عمر وليس بضارب اي بكر والمميز نحو عشرون اي درهما
ليس عند عشرون اي دينار الى غير ذلك وهذه المقادير تعرف
التناقض بين الخصوصتين واما في المحصورات فنقيض الايجاب
الكل السلب الجزئي ونقيض السلب الكل الايجاب الجزئي ضرورة ولذا
قال ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض السالبة
الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان
ليس بحيوان ولا شيء من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان لا
لا يقال لا اتحاد للموضوع فيها لان المراد بالموضوع في تلك المسئلة الموضوع
في الذكر وهو متحد فالمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد

اختلافهما

اختلافهما في الكلية اي في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكدبا
كقولنا كل انسان كاتب اي بالفعل والجزئيتين قد يصدقان كقولنا
بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب اي بالفعل
واعلم ان المراهلة في قوة الجزئية فحكمها وحكمها ومن احكام القضايا
العكس وهو ان يصير الموضوع بشد يد الياء لان العكس يطلق
على معينين على القضية الحاصلة في التبديل المذكور وعلى نفس
التبديل فلم يشدد صار معنى ثالثا الموضوع في الذكر وما يقوم
مقامه من الشرطية وهو التالي والمحمول موضوعا مع بقاء
الايجاب والسلب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله اما الا
الاول فلان قولنا كل انسان ناطق لا يلزمه السلب اصلا وقولنا
لا شيء من الانسان بحجر لا يلزمه الايجاب اصلا واما الثاني فعناه
ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل
كما هو شيئا للزوم لان كذب الاصل كذب العكس كما فهم او
نقول معناه ان مجموع التصديق والتكذيب يكون بحاله لان
كل منهما بحاله اطلاقا للفظ على احد محتملاته على التعيين واذا
عرفت مفهوم العكس فنقول الموجبة الكلية لا تنعكس كلية
بجواز ان يكون المحمول اعم منها من الموضوع وعدم جواز حمل
الاخص على كل افراد الاعمال يصدق قولنا كل انسان حيوان
ولم يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لوجوب ملاقات
عنوان الموضوع والمحمول في الموجبة كلية كانت او جزئية وبا
وبالملاقات يصدق الجزئية في الطرفين لانا اذا قلنا كل انسان

حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانما نجد شيئا معينا موصوفا
بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية
ايضا تنعكس جزئية بهذه الجهة كما اثبتنا والسالبة الكلية تنعكس
كلية وذلك بين في نفسه ولنزده بياتا ونقول اذا صدق سلب
المحمول عن كل من افراد الموضوع صدق سلب الموضوع عن كل افراد المحمول
اذ لو ثبت الموضوع لشيء من افراد المحمول حصل الملاقات تصح الموجبة
بين الموضوع والمحمول في ذلك الفرد وقد مر ان الملاقات تصح الموجبة الجزئية
من طرفين وصدق الموجبة الجزئية من الطرفين ينافي السالبة الكلية
من احدهما فانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان يخرج صدق
لا شيء من الحجر با انسان والا فبعض الحجر انسان فبعض الانسان حجر وهذا
خلف او تضمها صغرى الى قولنا لا شيء من الانسان يخرج حتى ينتج بعض
الحجر ليس بحجر والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما كليا اذ لو كان لها
عكس لزوما لصدق العكس في كل موضع صدق الاصل وليس كذلك
لانه يصدق بعض الحيوان ليس با انسان ولا يصدق عكسه اي
بعض الانسان ليس بحيوان ولما قال لزوما لجواز صدق عكسه لاجا
بخصوص المادة فحوصد بعض الحجر ليس با انسان وبعض الانسان
ليس بحجر واعلم انه لما لم يذكر المص عكس النقيض من جملة احكام
القضايا لعدم استعماله في العلوم والانتاجات كما سيجي من الانتاج
بواسطة عكس نقيض القضية لاسمي قياسا بخلاف الانتاج بالعا
بالعكس المستوي لرعاية حدود القضية فيه فان قلت اذا كان كذلك
فلماذا ذكره في المطولات وطولوا احكامه تطويلا يكاد يمتنع عن الاطاعة

والضبط قلت لانه فائدة في بيان صدق القضية بواسطة
صدق عكس نقيضها كذا قالوا مع انما الشيخ بعكس النقيض في كنه
الحكمة كما لا يخفى على متبعيه ومتبعيه الباب الرابع باب مقطع
التصديقات وهو باب القياس في تعريفه وتقسيمه القياس
وهو قول جنس مؤلف من اقوال يخرج القول الواحد كالقضية
البسيطة المستلزمة لعكسها مثلا والمراد بالاقوال ما فوق
الواحد ضرورة صحة تأليف القياس من المقدمتين متى سلمت
صفه اقوال اشارة الى ان كونها مسلسلة في نفس الامر ليس بشرط
لتسميتها قياسا فتعال التعريف القياس الكاذب المقدمات
ايضا الزم بخروج الاستقراء الغير اى كصادق المقدمات التام
والتمثيل فانها وان سلمنا لكن لا يستلزمان المقصود لكونهما
ظنيين وقوله عنها يخرج المقدمتين المستلزميتين لاحديهما فانها
لا يلتزم عنها اذ ليس للاخري دخل فيها لاذاتها احتراز عن مثل
قياس المساوات فان استلزامها بواسطة مقدمة اجنبية غريبة
حيث تصدق بتحقق الاستلزام كما في المساوات والظرفية وحيث
لا يصدق فلا يتحقق كما في النصفية والربعية وغيرها وايضا احتراز
عن مثل جزئ الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وما ليس بجوهر
لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر المنتج كقولنا جزئ الجوهر جوهر
قول اخر هو النتيجة ونعني اخرتها ان لا يكون احدي مقدمتي
القياس الا فترافى من الصغرى والكبرى او الاستثنائي من الا
الشرطية والرافعة والواصفة اما ان لا يكون جزئا من احدي

المقدمتين فغير ملقح والمنا شرط الاخرية اذ لولاها لكان اما هذا ثانيا
امصادرة على المطلوب مشتقة على الدور المهر وب عنه فان قلت
القضية المركبة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها فيصدق عليها
التعريف ولا يسمى قياسا قلت لا ثم فانها لا تسمى اقوالا غير قابل قول
واحد مركبا من اقوال كذا اجابوا وهو القياس قسما اما اقترااني
ان لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل صورة لامادة
كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل لا عينه ولا نقيضه بل بالقوة
لذكر مادته وصورته واما استثنائي ان كانت النتيجة او نقيضها
مذكورة فيه بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهي النهار موجود مذكور فيه بالفعل
اي بصورتها او مفول لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليس بطالعة
فنقيض النتيجة اي الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل ولما فرغ عن
تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرع في تقسيم كل من القسمين و
احكامه فالقياس الاقتراني مشتملة من حدود ثلثة موضوع الم
المطلوب ومحموله والمكرر بينهما في المقدمتين فقول المكرر بين
مقدمتي القياس فضاعد يسمى حدا او سطا لتوسطه بين طرفي
المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور وموضوع المطلوب يسمى حدا
اصغر لانه في الغالب اقل افراد من المحمول فيكون اصغر ومحموله
يسمى حدا اكبر لانه في الغالب اكثر افراد والمقدمة التي فيها الاصغر
يسمى صغرى لانها ذات الاصغر وصاحبه والتي فيها الاكبر يسمى

الكبرى لانها ذات الاكبر وشتملة عليه وهيئة التاليف من
الصغرى والكبرى يسمى شكلا تشبيها لها الهيئة الجسمية الحاصلة
من احاطة الحد الواحد بالحدود بالمقدار والاشكال اربعة لان
الحد الاوسط ان كان محمولا من الصغرى وموضوعا في الكبرى
فهو الشكل الاول لانه يديره الانتاج واراد على النظم الطبع فان
الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء الى واسطة التي يقضي حكمه
حكم المطلوب وان كان بالعكس اي موضوعا في الصغرى محمولا في
الكبرى فهو اربع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيهما اي في الصغرى و
والكبرى فهو الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
فبعض الحيوان ناطق او محمولا فيهما فهو الثاني كقولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الفرس حيوان فلا شيء من الانسان بفرس والمكان هذا
ثانيا وما قبله ثالثا لان هذا يشارك الاول في الشرف مقدسيه
وهي الصغرى لاشتمالها على موضوع المطلوب وذلك يشاركه في
اخر مقدسيه وهي الكبرى بخلاف الرابع اذ لا شركة له اصلا
مع الاول فهدى هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والفرق
بينها بحسب الماهية والشرف قدم وبسبب الانتاج ان الاول
ينج المطالب الاربعة الكليتين الموجبة والسالبة والجريتين الموجبة
الموجبة والسالبة والثاني ينج السالبتين لا الموجبة والرابع
والثالث ينتجان الجريتين لا الكلية وبحسب الشرائط فالاول
بحسب كيف ايجاب الصغرى والكم كلية الكبرى والثاني بحسب

الكيف اختلاف القدمين بالاجاب والسلب والكم كلية الكبرى والثالث
بحسب الكيف اجاب الصغرى والكم كلية احدى المقدمتين والرابع بحسب
الكيف والكم اجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلاف مقدمته
بالاجاب والسلب مع كلية احدهما والبراهين الى المطولات والشكل الرابع
منها بعيد عن الطبع جدا لخالفه الاول القريب عن الطبع الوارد على النظم
الطبع في كلتا المقدمتين والذي له طبع مستقيم وعقل سليم الى يحتاج
الى رد الثاني الى الاول لانه لغاية قربه من الاول ينقاد باستقامة الطبع
للنتيجة من غير طلب رد الثاني الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانهما
بعيدان عن الاول بالنسبة اليه ولا شك ان مجموع الاشكال يرد في الحقيقة
الى الاول كلية بل الى اول الاول الى الضرورى من اول الاول كما في علم
في المطولات وكذا القياس الاستثنائي الى الاقتراني وبالعكس وانما ينتج
الثاني عند اختلاف مقدمته بالاجاب والسلب اذ لو اتفقا فيهما
لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس لو ارد على
صورة تارة مع اجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو يدل على ان
النتيجة ليست لازمة لذاته الاستحالة اختلاف مقتضى الذات اما عند
اجاب المقدمتين فكقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق وكل فرس حيوان
واما عند سلبها فكقولنا لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس
او من الناطق بحجر والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم اى ميزانها
والعبار الوزن فنورده ههنا ليحل دستور اى مرجعاً يكتفى به
وينتج منه المطلوب وضروبه النتيجة اربعة والقياس يقتضى ستة عشر
ضرباً حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الاربع في الكبرى كذلك

غير

غير ان اجاب الصغرى اسقط ثمانية حاصلة من ضرب السالبتين الصغريتين
في الكبرى الاربع وكلية الكبرى اسقطت اربعة اخرى حاصلة من ضرب
الكبريتين الجزئيتين في الصغريتين الموجبتين فهي اربعة اضرب الضرب الاول
موجبتان كليتان ينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فكل جسم محدث الثاني كليتان والكبرى سالبة ينتج سالبة
كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف قديم فكل جسم ليس
بقديم الثالث موجبتان والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا
بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع مو
سوجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم
ليس بقديم وانما رتب هذا الترتيب باعتبار النتيجة فالضرب
الاول ينتج اشرف المحصورات وهي الموجبة الكلية لاشتمالها
على شرفين الاجاب والكلية والثاني ينتج السالبة الكلية وهي
اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف الكلي لكونه من وجوهه
متعدد ككونه شاملاً ومنطوقاً ونافعاً في العلوم اريد من
شرف الموجبة الجزئية والثالث ينتج الموجبة الجزئية وهي اشرف من
السالبة الجزئية لان فيه شرفاً واحداً وهو الاجاب وليس في نتيجة
الرابع شئ من الشرفين والقياس الاقتراني خمسة اقسام من وجوه
اخر لانه اما من جملتين كما مر غير مره واما من متصلتين كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكل ما كان النهار موجوداً
فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة لان

لان ملزوم الملزوم ملزوم واما من منفصلتين كقولنا كل عدد فهو
 اما زوج اقترن وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد لانه اما ان
 ينقسم الى المنقسمين متساويين ولا ينج كل عدد اما فرد او زوج الزوج
 او زوج الفرد لان الصادق من المنفصلة الاولى ان كان الفردية فهي
 احد اقسام النتيجة وان كان الزوجية وهي متحصرة في قسمين كان
 الصادق احد قسميه المذكورين في النتيجة ايضا فصدق النتيجة المركبة
 من الاقسام الثلاثة قطعا واما من جملة ومنفصلة كقولنا كلما كان
 هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا ا
 انسانا فهو جسم لان الصادق على كل ما صدق عليه اللازم
 صادق على الملزوم قطعا واما من جملة ومنفصلة كقولنا كل عدد
 اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينتج كل عدد
 اما فرد او منقسم بمساويين لان المتساوي لا احد المعاندين معاندا
 للآخر واما من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
 فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود وينتج كلما
 كان هذا انسانا فهو اما اسود او ابيض لان انقسام كل ما
 يصدق عليه اللازم فهو حيوان يستلزم انقسام الملزوم فهذه
 هي الاقسام الخمسة الافتراضية واستيفاء البحث في تحقيق انتاجها
 الى المطولات ولما القيس الاستثنائي فلا يخلو شرطية من
 ان يكون متصلة او منفصلة او ملزمة بالجمع او مادية المحلوف
 فالمتصلة ينتج بوضع القدم وضع العالي ورفع العالي رفع القدم
 انتان والحقبة بوضع كل واحد من الطرفين رفع الآخر ورفع

النفس طالع فانها موجودة وكلما كان التماسه مجزئا لا يضر
 مضيقه شيئا ان كان الجسم طالع فالارض مضيقه لان ملزوم
 الملزوم ملزوم ملزوم من منفصلتين كقولنا كل عدد اما زوج
 او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد لان المتساويين
 بمساويين او لا ينتج كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج
 الفرد لان الصادق من منفصلتين كقولنا كلما كان هذا انسانا
 الفردية فهو احد قسمي النتيجة وان كان الزوجية فهو
 متحصرة في قسمين كان الصادق احد قسميه المذكورين
 في النتيجة ايضا فصدق النتيجة المركبة من اقسام الثلاثة
 قطعا واما من جملة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
 فهو حيوان فكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا
 فهو جسم لان الصادق على كل ما صدق عليه اللازم صادق
 على الملزوم قطعا واما من جملة ومنفصلة كقولنا كل عدد
 اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينتج كل عدد
 اما زوج او منقسم بمساويين لان المتساوي لا احد المعاندين معاندا
 للآخر واما من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
 فهو حيوان فكل حيوان فهو اما ابيض او اسود وينتج كلما
 كان هذا انسانا فهو اما اسود او ابيض لان انقسام كل ما
 يصدق عليه اللازم فهو حيوان يستلزم انقسام الملزوم فهذه
 هي الاقسام الخمسة الافتراضية واستيفاء البحث في تحقيق انتاجها
 الى المطولات ولما القيس الاستثنائي فلا يخلو شرطية من
 ان يكون متصلة او منفصلة او ملزمة بالجمع او مادية المحلوف
 فالمتصلة ينتج بوضع القدم وضع العالي ورفع العالي رفع القدم
 انتان والحقبة بوضع كل واحد من الطرفين رفع الآخر ورفع

فكذلك استلزامه على المصلحة والاشياء المستثناة
فلا حيلة شرطية من ان يكون متصلة او منفصلة حقيقة او مافعة
الجمع او مافعة الخلق والمصلحة ينتج بوضع المقدم وضع التالي
ويرفع التالي رفع المقدم اثنان والحقيقة بوضع كل من
جزئين رفع الآخر ويرفعه وضع الآخر اربعة ومافعة الجمع بوضع
كل رفع الآخر فقط اثنان ومافعة الخلق برفع كل وضع الآخر
فقط اثنان صار مجموع النتائج عشرة والعقبة ستة اثنان
في المصلحة واثنان في مافعة الجمع واثنان في مافعة الخلق اي هي
هذه ايموا الكلا الكلي والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله واما الفيلسوف
الاستثنائي في الشرطية الموضوعه فبان كانت فاشئة عيب
المقدم كلما كان ينتج عيب التالي كقولنا كان هذا انسان فهو
حيوان لكنه انسان ينتج ان حيوان لان وجود الملزوم وجود اللازم
واستثناء نقض المقدم كقولنا ان كل من هذا انسان فهو حيوان
لكنه ليس بجو ان ينتج ان ليس بانسان لان عدم اللازم ملزوم
عدم الملزوم ولا ينتج استثناء عيب التالي ولا استثناء نقض
المقدم شيئا فلا استثناء اعظم من الوضع ويسمى استثناء
العيب ومن الراجع ويسمى استثناء النقض فان قلت بهذا
صح فيما اذا كانت الملازمة عاقبة اما اذا كانت متساوية
فاستثناء عيب كل ينتج عيب الآخر واستثناء نقض كل ينتج

عيب

اي
براهين
بأنه
لا بد
من
كل

عيب الآخر واستثناء نقض كل ينتج نقض الآخر كما قال في الفصل
ان الحكم قطعي في الصور الاربع قلت المتساوية في الحقيقة مثلا
زمتان فكل حكيم من الاربع هي الملازمة بين المتساويين
الاير له ان استلزام وجود الملزوم فيو ليس من حيث ان لا يلزم بل
من حيث انه ملزوم وكذا استلزام عدم اللازم لاس من حيث ان ملزوم
بل حيث ان لا يلزم وان كانه متصلة منفصلة حقيقة فاستثناء
عيب احد الجزئين ينتج نقض الآخر لان وجود احد المعاندين
صد قابيل ملزم عدم الآخر فهذه في الحقيقة ومافعة الجمع
والاستثناء نقض احدهما ينتج عيب الآخر لان عدم احد
المعاندين كذا باس ملزم وجود الآخر وهذه في الحقيقة اما
نفي الخلق واللفظ ساكن عن التفصيل والاصل ما ذكرنا
وعليه العمول التعويل والامثلة غير خافية ومن ابواب
المنطوق ابواب الصناعات الخ لاني المنطوق كما يبحث

عن الصورة تحت المادة فلما تم التلويح الى مباحث المادة في الصورة اثنان
ايضا فقال من جملة الصناعات الخ البرهان وهو الى مباحث صح

الفيلسوف متواف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين

اعظم من ان تكون ضرورة او مكتبة منها فالفيلسوف
يتناول اللاهوتية الخمسة والمؤلف ذكر لتعلقه بقوله من مقدم
يقينية وهو يخرج الحد الخطابية والجدل وغيرها فقول لا انتاج

اشارة
اليقين غاية ذكره ليتم التعريف على العليل الرابع فالتوقف
لله الصورة بالمطابقة والفاعل بالالتزام وبه القوة والمقتضى
مادة اول انتاج اليقين غاية اليقنيات اقسام ستة لان الحكم العقل
العقل بها اي بالقياس اما يستغنى عنه الخمس او معها والاول
لان لم يتوقف على وسط حاضري الذي فهو الاوليات وان
شوق فمضى فضايا قياسا اما ان لا يتوقف
اليقين ببعده الاحساس على شيء او يتوقف والاول الحسوسات
ان كان للحس الظاهر فهو المشاهدات وان كان للحس الباطن
فهو المجهولات فان توقف فالحس اما حس السمع وهو
المتواترات فانها يتوقف على حكم العقل بامتناع توافده
المخبرين على الكذب او غيره فان توقف على تكرار المشاهدات
فالمجربات وان توقف على الحدس فالحدسيات وهذا هو
الضبط لا الحصر الفعل الى تعدد ادراكها انما يقول احدها اوليا
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان الحكمين
لا يتوقفان الا على تصور الطرفين فمن بهم ان الجزء قد يكون
اعظم من الكل كما في داء القيل فهو لم يتصور معنى الكل والجزء
ومشاهدات وبسبب محسوسات ايضا كقولنا الشمس
مشرفة في المدرك بالبصر والشار محروقة في المحسوسات
بالحس والمجربات كقولنا شرب السعة نيا يسره الصفاء

7
الصفا اذ الم يسرها لما وقع الاستدلال عقيب شربها كليا
الكثيرا فيتوقف اليقين فيها على تكرار المشاهدات وحديثات
اي مقدمات يحصل اليقين فيها يستوعق المبادىء والمطالب
المذهبة وقعد وهو المعنى بالحدس ولا حركة فيه بخلاف الفكر
فاقا تدرجى لا دفعي ولذا قد يكون اختلاف الناس فيه
بالسرعة والبطء اما في الحدس فليس الا بالقليل والكثرة لانه
دفعي كقولنا نور العرش تفادى الشمس بواسطة
تشكلاته المختلفة قريبا بعد امنها ومتواترات وهي
القضايا التي يحكم العقل بها لانها نقلها قدم يستحيل العقل
توافدهم على الكذب ومصداق حصول اليقين كقولنا
نحمدك على السلام اذ على النبوة واظهر المعجزة على يد فاذ كلفنا
بالبلد ان اسمه النابغة والامم الماضية وقضايا فيها
تمها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضري الذي
هنا وهو الانقسام بمساويين فان الذين يترتب
في الحال ان الاربعة قسم بمساويين وكل ما كان كذا
لك فانه زوج فالاربعة زوج والثاني من الضاعات
الحس الجدل وهو قياس جنس وتوقف من مقدمات
مشهورة فصل ويختلف بالاختلاف الازمنة والامكنة والاقتران
وغيرها والخطابة قياس من مقدمات مقبولة من

شخص مقته فيه كني اود الى او منطونه معتقه فيها اعتقاد
راجح كذا حائط نشير منه التراب ينهدم والشوق
مؤلف من مقدمات تنبسط منها القصر كذا
المحر يا قوته سبالة او يقبض نحو العمل مرة موهمة والمغا
لغة قيس مؤلف من مقدمات ما اشبهت بالحق والاكبر
حقا وبسما سفة او شبهة بالمقدمات ما المشهورة
وبسما سمية او مقدمات وهمية كاذبة كما يقال ان
راء العالم قضاء لا يشاير وهذه ايضا ان قول بها الحكم
بسما سفة وان قول بها المجد في بسما سمية فالمغا
لطة منقحة في الفحين السفة حوج المشاغية والحق
والعدة اي العقد عليه هو البرهان لا غير لان تحصيل العقايه الحق
وتزيل العقد الباطلة ليس الاله وليكن هذا آخر الرسالة
في المنطق حتمنا الله نعم بالقفايد الحق وتروال العقد الباطلة
وحسننا مرة السعداء والمصالحين وبوانا اعا
عليين مع اليقين والمرسين وصلاته على سيدنا محمد وال
اجمعين والحمد لله رب العالمين تمت الكتاب
بعون الله الملك الوهاب عن يد اضعف عباده
على كبري على سبيل الاستغفار غفره الله له والوالد به
والبيع الموهبات اجمعين باري العالمين تمت

والله اعلم
 الحمد لله الذي جعل
 العلم من نعمته العظيمة
 على خلقه القليلين
 والحمد لله الذي جعل
 العلم من نعمته العظيمة
 على خلقه القليلين

حمدك اللهم على ما مننت به علي من معارف الـ
 فاضل وشكر لك على ما مننت به من زوارق الفواضل
 وصلوة وسلا ما على نبيك النبي محمد ^{صلى الله عليه وسلم}
 وفضل الاماثل وعلى الله وزوده النفوس بحسن ^{الافاضل}
 الشمايل وكرم الخصائل ^{الافاضل}
 مشتملة على ما لا يخفى عن الغفوس والاعلاك ومع هذا ^{الافاضل}
 اخوان الزمان راغبون فيها بغاية رغبة واشتياق ^{الافاضل}
 علقتم عليها ما يكسفي الاغلاق ويزيل الغوض حتى ^{الافاضل}
 يشترطهم تحصيلها ^{الافاضل}
 بعون الله الحكيم الواسع وهو ولي الامام ومبشر الاختتام ^{الافاضل}
 قولك حمدك من جملة المصادرة المحذوفة فعلها وجوبا ^{الافاضل}
 سماعا في كتب النحو وهو حديث او احمد اختيرت الجملة ^{الافاضل}
 الفعلية على الاستيمية لكونها اصلا ولذا عترف بالعميز ^{الافاضل}
 عن استدامة الحمد لان الفعل يدل على التجدد والتخصيص ^{الافاضل}
 على صدور الحمد عن نفسه وانما اختير المحذف ليقع ^{الافاضل}
 الحمد على وتيرة التسمية وليذهب السامع الى ما شاء من ^{الافاضل}
 المذهبين

هذا
 صرف الفقرة
 بنهاية
 والجملة الفعلية اصلان جزأها
 اعني الفعل وافتاعل اصلان
 في الاستدلال والاستناد اليه
 والجهل والجهل وان عليها
 كذا الاستدلال

المذهبين اي تقدير المضارع والماضي وتقدير المضارع
 اولى لانه يدل على الاستمرار والتجدد في الموجب لا استغراق
 الحمد في جميع الازمنة المستقبلية الى احمدك مدة غير متعينة
 فسادها واما الماضي فيدل على الانقطاع والتقصي مع
 انه لا يدل على الاستغراق الحمد في جميع ازمته الماضية ايضا ^{الافاضل}
 قوله على ما تختص لي من منح عوارق الافاضل المنح كبريم ^{الافاضل}
 وفتح النون وهو الواو المشهورة ههنا جمع المنحة
 بكسر الميم وسكون النون وهي العطية والعوارق ^{الافاضل}
 جمع عارفة وهي الاحسان وما يجوز ان يكون موصولة ^{الافاضل}
 والعائد في الصلة محذوف وحذف العائد المنصوب فيقتصر ^{الافاضل}
 على ما يختص لي فيكون من بيانية او متعلقة بلخصت اي ^{الافاضل}
 على ما تختص لي من بين عوارق الافاضل او هو من ^{الافاضل}
 منح عوارق الافاضل وان يكون مصدرية اي على تحريك ^{الافاضل}
 لي فيكون من متعلقة بلخصت وضافة المنح الى العوارق ^{الافاضل}
 بيانية اي من العطايا التي هي عوارق الافاضل اي ^{الافاضل}
 الاحسانات اليسرى او احسانا لكم لكن عطى خلصني ^{الافاضل}
 عليه يدل على ان المراد به المصدرية ان على تقدير الموصولة ^{الافاضل}
 على لخصته

الافاضل
 المنح
 العطية
 الاحسان
 المصدرية
 الموصولة

لا يبيح عطفه عليه من حيث المعنى ويجوز ان يكون المنع بفتح
 الميم وسكون النون مصدر منح اي اعطى وح يكون المعنى
 من اعطاء عوارف الافاضل على جميع التقادير لا تكرر
 فيه كما قال البعض وقيل في دفع التكرار على تقدير عدم
 كون الاضافة بيانية ومخدم كون المنع مصدر منح المراد
 بعوارف الافاضل المسائل المذكورة في كتبهم او الماخوذة
 من افواههم وبالمعنى المسائل المستنبطة منهما او من
 احدهما فكان عوارفهم اعطاهما **قوله** وخلصتني عطف
 على لخصت اي على ما لخصتني من محني آه اي على تلخيصك
 آياتي من محن عواصف الفضائل شبة الاشياء المهلكة
 للفضائل **قوله** بالعواصف التي هي الرياح الشديدة
 في الاهلاك ثم عبر عن تلك الاشياء بهما استعارة
 مصححة حقيقة كما استعملها او شبة الفضائل في
 النفس بالنباتات المحضة في المرغوبة فغير عن
 المشبة بلفظ المشبة استعارة بالكناية واذن اكلها
 العواصف استعارة تخيلية اي خلصتني من محن
 الاشياء التي هي مهلكة ومنزلة للفضائل كالرياح الشديدة
 عطف تفسير

عطف

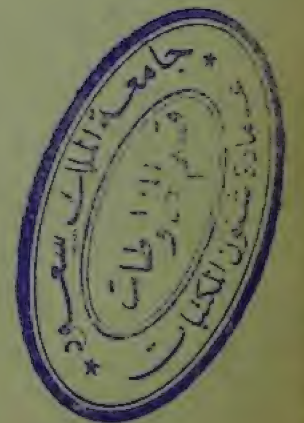
التي هي المهلكات بما اصابته من النباتات واما تشبه
 اذ راء الفضائل بالعواصف على ما قيل فغير مناسب ^{بقابل الميم}
 على ما لا يخفى **قوله** وصلوة لنصب بفعل محذوف وهو
 صليت او اصيل على قياسي حمدك لكن الفعل ههنا
 ليس بواجب الحذف لاسمائها ولا قياسا بل جائز الحذف
 والنكته في اختيارها على التسمية واختيار الحذف على
 الذكر كهي في حمدك **قوله** او في الفضائل او يجوز ان
 يكون مفتوح الهمزة بمعنى الاحسن والاشرف وهو الظاهر
 والانسب بقراءته ويجوز ان يكون مضوم الهمزة
 ثانيا في الاول اي اشرف النعم وهو الايمان والاسلام
 وخواص النبوة والرسالة او اولى النعم بحسب الشرف
 والمرتبة لا بحسب الزمان لان نعمة الوجود سابقة على
 الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة بالزمان
 وفي لخصت وخلصتني ومنح ومحن والافاضل والافاضل
 فاضل الفضائل والفواضل والمنعم والمبعوث من
 الصفة البديعية ما فيها فليعرف ودل يصيغ التفضل
 اذ الكلمات المذكورة

و ان كان
 اذ كان
 اذ كان
 اذ كان



في قوله با على الشمال واشرف القبائل واوضح الدلائل على ان خصا
 تلك اعلى من خصاله سائر الانبياء عم وقيل له اشرف من قبا
 لهم ومعجزاته اوضح من معجزاتهم **قول** بل قل وعسى اركنت
 لا انتهم بل انتهم بكلام بزجوة لان النظم منتهى عنه بقوله
 واما السائل فلا تنهر قال المفسرون يريد الله بالسائل على
 الباب يقول لا تنهره ولا تزعجه اذا سئل فاما ان نقطبه
 او ترده رد السائل كمن يتعطل فيقول بعلى ان اكتب وعسى
 ان اكتب فلما لم ينفعني ذلك التعلل ولم ينفع ذلك السائل
 بهذا الرد الذي لم اخرج على الكتاب ولا رمي لاحكامي كالعلق
 ساج ومسا كما هو رسم الملازمة شرعا فيه وقيل المراد بالسائل
 في الآية طالب العلم وهذا السائل كما نحن فينا قلنا انما **قول** اعني
 بالرد الذين اذا لم يوجد المسئال عنه وجهنا قد وجد قل قد عده
 عدما لا استحقاقه فلما لم يجد الا حاح احابهم حكم قوله لم اغنوا
 هم عن مسائلتهم ولو سبق نمة **قول** عن اقتراح اخي الى هي
 الحاجة لان الاقتراح السوال على سبل التحكم والارشاد الى الحاجة
 غير فكري وروية ولا يكون ذلك الا لغاية رغبة والاخ يحتمل
 الاخ الديني والطبي **قول** بطالعة الاخوان غير عن المستفيدين
 بالاخوان **الشارح** هذا خبر بقولنا

طه
 لقوله وقيل لهم قولا
 مسورا
 اذا جاءكم السائل على
 بابكم لا تنهره ولا تزعجه
 يحسن طلبه مبالغة الى



100

بالاخوان هضما لنفسه واظهار الشفقة عليهم بهذا التالف
 فقيل التغيير بالاخوان للتبني على انه لا يقدر على مطالعة هذه
 الفوائد الا من يكون اخا ومثلا له في العلوم فيكون وصفا
 للتبني بالدقة والعوض ويكره جهة هو موثرا فان قيل
 تمدح بقول شرعت فيه غداة يوم الحج بوجه الوجه الاخير
 بل يقينه قلنا يحتمل ان يكون ذلك تحديا بالنعمة لا تحدا **حاشي**
 لقوله الرسالة الاشيرة شبه المسائل بالافراد فهي الدرة التي
 الكبيرة الشفا في في التفاسير فقيل عن المشي لفظ المشي
 استعارة مصححة تحققة والاستعارة هي الكلمة المستعارة
 في غير ما وضعت له لعلاقة هي المشابهة مع قرينة ما نعت عن
 ارادة الموضوع له وهي ههنا ايضا فاما الرسالة والتحقيق
 ما يكون المستعار له المشبه ههنا مسائل الرسالة وهي متحققة
 عقلا **قول** شرعت فيه في كتب الفوائد المقترحة **قول** مع اذان
 مغربة او مغرب ذلك اليوم او وقت غروب الشمس **قول**
 اعلم ان من حق كل طالب كثرة آه او مطلقا سواء كانت تلك
 الكثرة من غير العلوم او علوما مدونة او غير مدونة والماد
 ان من حق كل طالب المسائل التطبيقية التي يعرفها جليلها
 كالمال كالتقليد

كالعلم الجليل طه
 او الترتيب

تأمل محققا حشا والمستفاد

نقطة

هذا الشرح موضوع لهذا العلم

كل كثره ذلك والانه يفيد ان من حق الحق كل طالب المسائل
المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة التي هي في ذلك فيوجه الى العبد
اما بان التوحيين في الاثبات قد يكون شور الكلي كما ذهب
اليه بعضهم او بان المهمل عند العلماء البلاغة قد يكون
في قوة الكلية دفعا للترجح احد المتساويين على الاخير
تأمل **قوله** حتى يات الحق يعني ان طالب كل كثره تضبطها
جهة واحدة اذا حصل الشعور بها بتلك الجهة بان يعرفها
بها ووقف على جميع تلك الكثرة اجمالا حتى اذا اورد عليه شيء
من تلك الكثرة علم انه منها واذا اورد عليه ما ليس منها
علم انه ليس منها فينبغي ان من فوات شيء مما يعينه وصرح
المهمة الى ما لا يعينه **قوله** وان يعرف غايتها المهمة لذلك
الطالب المشرقة عليها في الواقع اذ لا يصدق بانها غايتها
قوله ليزداد جداد نشاطا اذ سرورا وتلد ابعدا لشروع فيها
ولا يفتر عن الشيء فخصاها **قوله** على تقديم الشعور بتوحي
العلوم الى ان يات من الطالب من فوات شيء مما يعينه وصرح المهمة
الى ما لا يعينه على ما مر **قوله** وغايتها اذ الشعور يغايتها
اذا التصديق بها ليزداد جداد ونشاطا ولا يكون سعيدا
عبثا

الغيبية في العلم

هذا الشرح موضوع لهذا العلم

عبثا وضلا **قوله** وموضوعها اذ التصديق بموضوعها
ليتم العلم المطع عند الطالب عن غيره تميز اذا لا يتبا
وليزداد بصيرته في طلبه وخلاصة الكلام من قوله اعلم
انه الى جهتها ان من حق كل طالب كثره تضبطها جهة واحدة
ان يعرفها بتلك الجهة قبل الشروع فيها وان يعرف غايتها ايضا
وكل علم العلوم المدونة كثره كذا الكثر من حق طالبها ان
يعرفها جهة واحدة قبل الشروع فيها وان يعرف غايتها ايضا كذا
لك فلهذا جرى عادة العلماء الى لكن التقديم الشعور
بالموضوع اذ التصديق بموضوعية الموضوع لم يلزم مما تقدم
تأمل ولو قال بعد قوله عبثا وضلا وان يعرف موضوعها ان
كانت علما مدونة ليميز عنده تميزا اذ انما يوزن دابصيرته اذ العلوم
في شروعه كان اولى والتأمل ان الكلام مع اخره التياما
ثامنا **قوله** عن الاعراض الذاتية والوضوح الذاتي ما يلحق
الشيء لذاته او لجزئه او لمساويه كالشعوب والحركة بالارادة
والضحك للانسان **قوله** من حيث نفعها في الايضاح
الظرف اما متعلق ببحث اذ يبحث عنها بسبب نفعها
او بالاعراض باعتبار المعنى اذ الكواحق من حيث نفعها الى
الاعراض الذاتية

والحركة جزء من الحيوان جزء من الحيوان الناطق به

والحركة جزء من الحيوان الناطق به

والضيق راجع الى التصورات والتصديقات لا الى الاعراض الذاتية
 ان الحسية قيد الموضوع لا الاعراض فلا يرد عليه ما قيل ان هذه
 الاعراض اوصاف للتصورات والتصديقات ولا دخل لها في
 الاتصال لان الموصول جزئية بنفسه التصورات والتصديقات
 والمقصود من هذه القيد ان المنطق لا يبحث فيه عن جميع احوال
 التصورات والتصديقات بل عن احوالها لا حقيقة لها باعتبار
 نفوذها في الاتصال الى المجهولات وتلك الاحوال هي الاتصال
 كما في الحدود والتسوم والاقسة وما يتوقف عليه الاتصال
 ككون التصورات كلية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً
 وخاصة فان الموصول الى التصورات يتوقف على هذه الاحوال
 بلا واسطة وكون التصديقات قضية وعكس قضية
 ونقيض قضية وحملية وشرطية وغير ذلك فهو موضوع المنطق
 مقيد بجهة الاتصال لا بنفس الاتصال بل بالاتصال وما يتوقف
 عليه الاتصال اعراض ذاتية لا يبحث عنها في هذه العلم
 فان قيل ليس في المنطق مسألة محمول الاتصال او ما يتوقف
 عليه الاتصال قيل ان احكام على المعلوم التصوري بانه حد او رسم
 كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري بلا واسطة
 وقس

الحيدون كلية
 كما يتوقف

المعلوم التصوري
 حيوان ناطق

من النسب
 من المعلوم التصوري

وقس على هذا **قوله** التي لا يجازي بها امر في الخارج اي
 لا يوصف بها شيء حال وجوده في الخارج بل هي من العوض
 التي هي كالكلمة والجزئية والذاتية والعرضية **قوله** من حيث
 تطبيقه تشمل تلك المعقولات الاولى اشكالها الكلية
 على جزئياتها كجزئياتها على المعقولات الثانية اشكالها الكلية
 بحيث ينسب اليها تلك الاحكام وينسب اليها المعقولات الاولى
 التي هي طبائع تلك المعقولات الثانية حتى اذا اردنا ان
 نعلم حال كل من تلك الطبائع يرجع في ذلك الى الاحكام
 تلك المعقولات فيتم منها مثلاً ان اردنا ان نعلم
 ان الحيوان الناطق يوصل الى الكثرة نرجع الى ان حد
 التام يوصل الى الكثرة وان اردنا ان نعلم ان الحيوان ما
 يتوقف عليه الاتصال نرجع الى ان الجنس يتوقف عليه
 الاتصال وعلى هذا القياس اعلم ان المعقولات الاولى هي
 طبائع المفردات المتصورة من حيث هي وما يوصف
 للمعقولات الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج امر يطابق
 كالكلمة والجزئية والذاتية والعرضية ولظواهرها كمفهوم
 الكلية والجزئية والعرضية وغيرها يسمى معقولات ثمانية

يكون هبة في الخارج
 بل يقال الحيوان

المعقولات الثانية

معنى تعقل

لوقوعها في الدرجة الثانية من التعقل ان لا يمكن تعقل الكلية
الا بعد تعقل امر تعرض له الكلية في الذهن وليس في الخارج امر
يطابق الكلية كما ان للسواد المعقول ما يطابقه وبالجملة
المعتبر في المعقولات الثانية امر ان احدهما ان لا يكون معقولا في
الدرجة الاولى بل يجب ان تعقل عارضة لمعقول آخر في الذهن و
ثانيهما ان لا يكون في الخارج ما يطابقها فكل ما تعقل في درجة
الاولى فهو معقول اول موجود كان او معدوما مركبا كان او
بسيطاً وكذا اما لا يعقل الا عارضا لغيره اذا كان في الخارج
ما يطابقه كالايضا فان از قيل بتحققها في الخارج كذا في
الحواشي شرح التجريد و اذا عرفت هذا فنقول قوله التي لا تجازي
بها امر في الخارج قيد للمعقولات الثانية مراد بها معناها
اللفوي اي الامور المتعقلة في المرتبة الثانية لا معناها
الاصطلاحية المعبر فيه القيدان المذكوران والا لكان قوله التي
لا تجازي بها امر في الخارج مستغنى عنه فيكون المجموع
من القيد والمقيد هو المعنى الاصطلاحية للمعقولات الثانية
واليجوز ان يحل المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاحية و
يجعل جملة الصلة والموصول صفة كاشفة عن حقيقتها كما
نوههم

كأنها من معقولات الدرجة الثانية

مبارك

نوههم بعضهم لانه ينقض بالمعروف المتعقل في الدرجة الاولى
ان يصدق عليه انه لا يجازي به امر في الخارج مع انه معقول
الاول كما مر وكذا الكلام في قوله المعقولات الاولى التي تجازي
بها امر في الخارج لكن يبقى فيه ان الشيئية والوجودية والوجوب
والامكان معقولات ثوان على ما قرر في موضعه وليست من
موضوع المنطق فان اعتبرنا بنطابقها على المعقولات الاولى
فلا بد من ان يعتبر في التعريف الثاني للمنطق ايضا قيد
حيثية نفع في الاتصال بان يقال المنطق علم يبحث فيه
عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية المنطبقة على
المعقولات الاولى من حيث نفعها في الاتصال الى المجهولات
كما فعله في شرح المطالع المسهية الا ان يقال بالاكتماء
بما في التعريف الاول **قوله** كان في المنطق الخ لما انه قد تقرر
عندهم ان الفكر المحصل للمجهولات التصورية لتصورات
والفكر المحصل للمجهولات التصديقية لتصديقات **قوله**
ومقاصدها القول الشارح اي مباحث القول الشارح وكذا
الحال في قوله ومقاصدها القياس ولو قال بدلها الاقوال
الشارحة والاقبسة او مبارى التصورات الكلية ومبارى

كما ان التعريف الاول

مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين ويبطل تعريف
 الدلالة بدلالة الدليل المركب من التقليديات وما يفيد العلم
 التصوري والفاظ بالنسبة الى المعاني جميعا ان اريد
 بالعلم الادراك اليقيني فالصواب ان يقال فالشيء الاول
 يسمى دالا ودليلا والثاني مدلولاً والدليل ان كانت
 مفيداً لليقين يسمى دليلاً برهانياً وبرهاناً وان كانت
 مفيداً بالنظر يسمى دليلاً اقناعياً وامارة **قوله** ان توسط
 الوضع فيها اي ان كان الوضع واسطوي في تلك الدلالة
 والافعالية وقد عني هذا الكلام على ما قيل ان الطبيعية ^{كالانسان بالنسبة}
 تختص باللفظية لكن الحق انها ايضا اقسام ثلثة لان الدلالة
 السؤال ائذي ليس بلفظ وكذا دالة خصة ^{كالنفس} الخج ووفرة
 الوجه على مدلولاتها طبيعية فالاقسام ستة لا خمسة
قوله كدلالة اح على السؤال فان طبيعة الالفاظ تقتضي
 التلقائية عنده العوض المعنى وبهذا الاقتضاء صار ^{الاعلى} الاعلى
 فيكون الدلالة منسوبة الى الطبيعة كما ان صدور اللفظ
 منسوب اليها والنسوبة الى الطبيعة طعية **قوله** المقصود
 بالنظر المنطق اليه وذلك لانها الطريق المعتاد في تفهيم
 المعاني

في العلم

المعاني وتفهمها من للعلم او في نفسه ولان الدلالة الطبيعية
 والعقلية منضبطة لاختلفت باختلاف الطباع والا
 فهاهم ومع ذلك لا تشتمل الامعان قليلة بخلاف الدلالة
 اللفظية الوضعية فانها منضبطة شاملة لمعان كثيرة **قوله**
 للعلم بالوضع فيه سؤال وجواب مشهور ان تقدير السؤال
 ان العلم بالوضع لكونه ^{في قول الشارح} نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى
 الموضوع له يتوقف على فهم المعنى على العلم بالوضع ايضا يلزم
 الدور وهو محال وتقدر الجواب ان العلم بالوضع انما
 يتوقف على فهم المعنى مطلقا وسابقا لا من اللفظ وحين
 الاطلاق والموقوف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى
 من اللفظ وحين الاطلاق لا مطلقا وسابقا فالموقوف
 غير الموقوف عليه فلا يلزم الدور وتحقيق ان العلم بالوضع
 انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداءً والموقوف
 على العلم بالوضع انما هو حظور المعنى في القلب فالموقوف
 عليه للعلم بالوضع هو الفهم بمعنى الحصول والموقوف هو
 الفهم بمعنى الحضور فليس فيه المحذور المذكور **قوله**
 لموافقة آياه تعليل التسمية بالمطابقة المفهومة من قوله

يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لانه معناه يدل على تمام ما
وضع له بالدلالة المطابقة وكذا الحال في قوله لانه على في ضمن
الموضوع او قوله لانه لا يدل على كل امر خارج المحل ويمكن ان يكون مراد
لمصن انه يدل على تمام ما وضع له بسبب المطابقة الى مطابقة
اللفظ لما وضع له ^{اللفظ} وعلى جزئه بسبب تضمنه الجزؤ على يلازمه
في الذهن بسبب الالتزام اكر لزومه لما وضع له في الذهن
تأمل قوله ومنه يعلم اي من ان السابط لا يتصور فيها
التضمن بعلمه **قوله** بخلاف العكس يعني ان الاليتين
يستتبعان كسب في حكم الالتزام بل الالتزام من احدهما ^{والتضمن}
وهي التضمن دون الاخرى اي ليس كلما تحققت المطابقة
تحقق التضمن بل كلما تحقق التضمن تحققت المطابقة وكذا
اللفظ وقوله الالتزام لا يستلزم التضمن ويستلزم المطابقة
وليس المراد بالعكس ههنا ما هو المتعارف عند اهل
الميزان وهو ظاهر فلا يرد ما قيل ان قولنا المطابقة لا
يستلزم التضمن سالب كلية وهي تنعكس كقولنا فتعكس
الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة على ان قولنا المطابقة
لا يستلزم التضمن على تقدير كون الكلام الاستفراق يكون رفعا
لا يجيد

والتضمن لا يستلزم الالتزام
والتضمن لا يستلزم الالتزام

والتضمن لا يستلزم الالتزام

لا يجاب الكل على تقدير عدم الاستفراق يكون سالبة مهمل
وهي في قوة الجزئية فتكون سالبة جزئية على كلا التقديرين اي
ليس كل مطابقة او ليس بعضها يستلزم التضمن والسالبة الجزئية
لا عكس لها لزوما مع ان العكس قولنا المطابقة لا تستلزم
التضمن ليس قولنا التضمن لا تستلزم المطابقة لانه العكس جعل
الموضوع محمولا والمحل موضوعا وهو ليس كذلك **قوله** وكذا الالتزام
لا يستلزم التضمن اما استلزام التضمن الالتزام فليس متحققا ايضا
على رأي الجمهور ومتحقق على رأي الامام يوفى بالتأمل **قوله**
قال الامام قال به اي حكم يستلزم المطابقة الالتزام بناء على
زعم ان تصور كل ماهية يستلزم تصوراتها ليس غيرها **قوله**
وليس متحقق لان استلزام تصور كل ماهية تصوراتها
ليس غيرها بل عدم الاستلزام مجزوم لا تام **قوله** تصور
كثير من الماهيات ولم يخطر ببالنا غيرها فضلا عن نفى الغيرية
عنها **قوله** لانه لا يدل على كل امر خارج مستدرك لا جارية جنة الى
ههنا لانه يكفي ان يقال لانه على اللازم ذهنا بل الاولى ان
يقال لان المعبر فيه اقوى مراتب للزوم الذهني وهو البين
بمعنى الاخض حتى تفيد جهة اختيار الالتزام على اللزوم ايضا

الادوية الشبيهة

قوله والالكان كل شئ والا على كل شئ اى وهو فلا ن الواقع
قوله غير منطوق اى بضابط لوجب الفهم وهو اللزوم الذى
 بمعنى الاختصاص **قوله** بل على امر خارج لازما اى ذهنا فيكون
 هذه الدلالة بسبب اللزوم فسميت التزام **قوله** وعلى احدهما اللفظ
 ان يقال وهو على كل واحد منهما تاما **قوله** ينتقض كل منها
 بالاخرين اى ينتقض منع كل من حدود الدلالات الثلث
 بنفس الداليتين الاخرين **قوله** فى مثل ما اذا فرضناه فيه
 استلزام المادة الانتقاض فى التعريفات لابد ان يكون
 مستحقا ولا يكفى الفرض فيها **قوله** يمكن ان يكون مطابقة و
 تضمننا والتزاما واما ما كانت ليصدق عليها حد الاخرين
 فلا يكون **قوله** شئ من الحدود ما لا **قوله** فلا بد من قيد بتوسط
 وسط الوضع اى من قيد بتوسط الوضع لما وضع له فى كل من
 الحدود الثلث بان يقال اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام
 ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له مطابقة وعلى جزء
 ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له تضمننا وعلى ما يلزم
 ما وضع له فى الذهني بتوسط الوضع لما وضع له التزاما **قوله**
 احترازاً عن الانتقاض يجوز ان يكون مفعولا للقيد ويجوز
 ان

ان يكون مفعولا للفعلوا وفيه نظر لانه على تقدير التقيد بذلك القيد ايضا
 لا يندفع الانتقاض ههنا ان يصدق على دالة الشمس على الضوء
 تضمننا والتزاما انهما دالة اللفظ على تمام ما وضع له بتوسط
 الوضع لتام ما وضع له فينتقض حد المطابقة بالتضمن والتزام
 وكذا ان يصدق على الدلالة على الضوء مطابقة والتزاما انهما
 دالة اللفظ على جزء ما وضع بتوسط الوضع لتام ما وضع فينتقض
 حد التضمن بالمطابقة والتزام وكذا ان يصدق على الدلالة على
 الضوء مطابقة وتضمن انهما دالة اللفظ على لازم ما وضع له
 بتوسط الوضع لتام ما وضع له فينتقض حد الالتزام بالمطابقة
 والتضمن فان قيل يمكن ان يقدر القيد هكذا اللفظ الدال بالوضع يدل
 على تمام ما وضع له **قوله** بتوسط الوضع له بالمطابقة وعلى
 جزء بتوسط الوضع لكل حد التضمن وعلى ما يلزمه فى الذهني
 بتوسط الوضع للزوم بالالتزام قلنا هذا القيد يرفع عنه
 مبادر من السوق لا يندفع به انتقاض حد المطابقة بالاخرين
قوله اكتفى المصدر ههنا اى فى حدود الدلالات الثلث بارادة
 القيد بحيث يثبت من غير ذكرها بان اراد المص اللفظ الدال بالوضع
 على تمام ما وضع من حيث انه دال على تمام ما وضع له يدل بالمطابقة

وعلى جزئه من حيث انه دال على جزئه يدل بالتضمن وعلى ما يلا
رأيه في الذهن من حيث انه دال على ما يلا زمه في الذهن يدل
بالالتزام وح لا انتفاض على ان ذكر قيد بنو سبط الوضع لا يندفع
الا انتفاض كما ترى **قوله** انه ترتب الحكم على المشتق يدل على علية
الماخذ في المشتق منه كما في قوله **قوله** والبارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما فان ترتب الحكم وهو القطع على السارق
فالسارقة المشتق من السرقه يدل على عليةها بقطع
والمراد بالحكم ههنا يدل بالمطابقة ويدل بالتضمن ويدل بما
الالتزام وبالمشتق الدال بالوضع تمام ما وضع له عليه والدال
بالوضع له على جزئه والدال بالوضع له على ما يلا زمه في الذهن
فيكون محصل كلام الحق ان الدال بالوضع تمام ما وضع له على
تمام ما وضع له يدل عليه بالمطابقة والدال بالوضع تمام ما وضع
له على جزئه يدل بالتضمن والدال بالوضع تمام ما وضع له على ما
يلزمه في الذهن بالتزام فترتب الحكم بانه يدل بالمطابقة
وبانه يدل بالتضمن وبانه يدل بالتزام على الدال بالوضع تمام
ما وضع له عليه وعلى جزئه وعلى ما يلا زمه في الذهن يدل على ان
الاحكام المذكورة انما هي بسبب الدلالة بالوضع للتمام عليه
وعلى

وعلى جزئه وعلى ما يلا زمه في الذهن والاختفاء في حصول اعتبار
قيد الحيثية في الحد وبذلك الدلالة الثلث فيكون معنى التعريفات ان
الدال بالوضع لتتمام ما وضع له عليه يدل بالمطابقة من حيث انه
دال بالوضع للتمام عليه والدال **قوله** بالوضع للتمام على جزئه بالتضمن
من حيث انه دال بالوضع للتمام على الجزء والدال بالوضع للتمام على
ما يلا زمه يدل على اللازم بالتزام من حيث انه دال بالوضع للتمام
على اللازم هذا هو التقرير الموافق بهذا المقام ولا يخفى ما
في تقرير الشارح من المساهمة والمساهمة يعرف بالتام الثاني
قوله بالوضع تمام او لجزئه او ملزم وفيه ان القاهر ان مرجع التفسير
المعنى المدلول ان بالوضع تمام المعنى المدلول او لجزئه او ملزم
فيلزم ان يكون المعنى التضمن الكل لا الجزء مع ان الامر بالعكس
فالصواب ان يقال او لما هو جزئه ان بالوضع لشيء المدلول جزئه له
وان كان المرجع ما وضع له في الالتزام اللازم يلزم ان يكون ما وضع
له في الالتزام اللازم والظاهر ان قوله او لجزئه من قبيل هو القلم
والمراد ما ذكرنا **قوله** لا حاجة اليه ان يعلل بكفى مطلق لزوم **قوله** لا حاجة
كان او خارجيا **قوله** فانه اللزوم الذهني انه مستدرك ان لا يدخل
في السندية للمعنى المذكور وانما السند قوله اللزوم الخارجى كونه بحيث انه

قوله ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه اذ يلزم من
 الزام تحقق المسمى في الخارج تحقق اللازم فيه انتقال الذهن
 من المسمى الى اللازم **قوله** والا لم يكن الملزوم لزوما قلنا ان
 اريد به اللزوم الذهني فالملامزة ممكنة ولكن غير مفيدة وان
 اريد به مطلق اللزوم **واللزوم الخارجي** فالملامزة ممنوعة **قوله**
 كيف وكان اللزوم الخارجي شرطاً له فيه ان السؤال بكفاية
 مطلق اللزوم للشرطية لا بشرطية اللزوم الخارجي فلا يكون هذا
 في المقابلة **قوله** لانه عدم البصر ^{المذكور} **العدم** المضاف الى البصر والمضاف
 اليه خارج عن المضاف وان كانت الاضافة واحدة فيه **قوله** يكون البصر
 لازماً في الذهن **اريد** انتقال الذهن من البصر فيتحقق الالتزام مع
 المعاندة بينهما في الخارج **قوله** فالاولى التمثيل بزوجية الاثنين اه
 وانما قال فالاولى دون فالصواب لانه الوضع كافي في التمثيل فيصح
 التمثيل الاول ابغار هذا الوجه لكن هذا اولى الا ان فيه ايضاً ما فيه
 يفرق بالتأثير بل الاول التمثيل بدلالة العمى على البصر على ما لا يخفى
قوله بالمعنى الاعم اه يعني ان اللزوم البين يطلق على معنيين احدهما
 كون اللازم بحيث يلزم من تصور الملزوم تصور **والثاني** كون
 اللازم بحيث يكفي تصور **مع تصور** ملزوم في جزم العقل باللزوم
 بينهما

قوله

ان هذا وان شاول بحجب مفهومه انما ثمة الا ان الظاهر ان المراد به
 شرطية منتهى حال الذهن كما صرح به في المضاح وفيه بحث لان الحكم في عبارة
 المضاح بمعنى العالي عن العلم بالعادة فيشاول يحلوس الحكم والشرط وعلى
 الانكار فليس فيه تصريح بما ذكره ولا نصريح بغيره ايضا ولو سلم تعدوله
 عن عبارة المضاح بما يرجح قصده الى التعميم ثم الظاهر ان يستحق هذا على
 ويعبر بخصيص غير المتكفي قوله وغير المتكفي كما يشعل العالم لا بالعكس
 كما يكون كمنع كلف قبل الوصول الى الما كما هو ابراهيم في مسئلة واصل
قوله وان كان عالماً بالعادة نقل عنه ان المراد ما يلزم فائدة الحكم لانها
 فائدة ايضا فلا يوجب ان مجرد العلم بها لا يقتضي عدم الفاعلة كما يكون
 المقصود لازماً ولا يحتاج الى جواب بان ينسب التخصيص على انها هي العدة وفي
 بعضها النسب بالعادة بين فالامر ظاهر **قوله** وشبهه بين عضائى غير الاستلزام انما
 الى انه ليس من شرط العلم منتهى انما بل متعلق ان في كل منهما سوف
 ساق غيره ومع هذا لا يحلوس سواء اب والظاهر ان يقال المراد من السؤال
 استحصاء ما بهتة العضاء بصفاتها بالظهور له المبانيه البعيدة بين المتعلوب
 والمتعلوب اليه والمجيب ليجب بصد والاحبار والاعلام بل بصد وجوابه
قوله ولقد علم ان استهزاء العلم في لصد علموا جوابه قسم مخدوف وفي لصد
 لام ابتداء انما في علمت لزيد قائم ومن استهزاء مبتدأ جبره ماله في الاخرة من

خلاف ذلك في النصيب واللام في ليس جواب قسم محذوف وخبر انتم
محذوف كما اشار اليه لو كانوا يعلمون لاشعوا ويحتمل ان يكون لو في الآية
لشئ من مثلها في قوله تعالى ولورثوا المجرمون الآية فيضاً تعلق للعلم بطريق
وكيف تحذف اما حال من صميم عليك او من كلام رب العزة ان محذوف في حثك
او محذوف في حقه واما حال من صميم محذوف وهو استئناف في موقع جواب الامر
وحاصل معنى الآية والله لقد علم اليهود ان من انتمى كتاب السحر والسحر
اي استبدل واحضاره على كتاب الله تعالى ماله في الاخرة نصيب من الصلوات
اصلاً والله ليس ما باعوا به انفسهم ان يخطو ظهراً لو كانوا يعلمون به ذلك لشرى
اي يشرى به وما يشرى به عليه من الله لا خلاف له في الاخرة لاشعوا عنه واعلم
ان مساق الكلام لتبقي حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلو به علموا
وان معنى الآية على ما اشبه اليه ان من انتمى كتاب السحر ماله في الاخرة من
نصيب اصلاً لا انه ليس له نصيب واجب على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا
نهاية المدح مودية فتحة متعلق العلم المنبئ والعلم المنقذ والله قد ما يقال من ان
متعلق العلم المنبئ عدم النفع ومتعلق الجمل غاية المصير المستفادة من كلمته
بنسب الموضوع للعلم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني في اللفظ
وله بعض ان شئت ان تعرف لما كان غاية تشريل العالم بقائه الجبر من
الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشيء منتهى الجهل به مع قطع النظر عن خصوصية
العلم

العلم اوردوا بين اثبات هذا الامر الغريب والتمرد بالعموم محذوف عدم الاختصاص
بالفائدة وعلى هذا قياس زيادة التعظيم في الآية الثانية فمما **وله** لا اعتبار ان
خطابته اي افعالية بقيد ظاهراً يكون غير عالم **وله** لان هذا الكلام تعليل للنفي
كما ان قوله بناء تعليل للنفي ووجه الايهال ان هذا الجبر ليس بلفظ اليهم بل
الى الرسول واصحابهم وايضا سلب علمهم برواية الشر بناء في اثباته في صدر
الآية على انه لا وجه تشريل علمهم بجهلهم برواية الشر منتهى الجهل لان ارتكاب
الشر انساب هذا العلم من مقابلة اعني جهلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار القائل
هذا الجبر الصنف اليهم تعسف **وله** لان هذا الخطاب قد عرفت جريان هذا التعليل
في الاول ايضا **وله** لا يوافق ما في المضاح لانه صريح في ان العلم المنقذ هو العلم المتعلق
بان من اشتراه ماله في الاخرة من خلاف الوجهين وان الاستشهاد
معنوي **وله** وما رويت اوزميت روى انه عليه الصلوات والسلام لما انقضى
البحران يوم بدر رمى بقبضة من الحصى في وجوه المشركين وقال شأيت
الوجود فلم يبق مشرك الا شعل بعينه فانهزوا فسرل وما رويت اوزميت
ووجه تشريل الرمي الصا ورعته عليه السلام منتهى قدره ان اشر ذلك الرمي
لما لم يكن مما يشرى به على فعل الله جعل الرمي الصا ورعته في صورة كانه غير صا
عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال
اي ما رويت حقيقة اوزميت صورة بعض ان القيد بين النفي والاثبات

لا المتشبه والمنشئ حتى يرد لزوم عدم توارده النقي والاثبات على شئ واحد
اما من قال في معناه وماريت فاشبه او ريت كبا فيقول مراده التوجيه على
مذهب المتشبه فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عن المتشبه
الا ان خصوص هذه الرتبة مجزئة بخلق الله تعالى خارجة عن طوق البشر وقبل
مراده بيان التشرى لا ما توارده عليه النقي والاثبات لظهوره ثم المراد من الآية
والله اعلم بنية المؤمنين على انه لا ينبغي لام الذبول عن الله تعالى والاتباع بل
يمثل هذه الفصل البديع الذي يطيش بفعله ولو كسا او الاحكام بمقتضى بحيلته
فيظهر ركنه التخصيص والبرود جريانه في جميع الافعال قاطل **وهو** اذا كان قصده المجر
اشاره الى ان الفاء في قسمي التوزيع وقوله حذر عن اللغو اشاره الى وجه التوزيع وتوضيح
المعنى ان قصده المجر اذا كان افادة المحاط به احد الامرين ينبغي له ان يقتصر من التكرار
على قدر ما يحصل به افادته لا ينقص منه ولا يزيد حذر عن اللغو فانه اذا لم يكن مقبدا
اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو فانه
او ان كان زائدا عليه كان شذوذا على اللغو وقد ظهر هذه التوزيعات
هذه الكلام على ما قبله ولم ينجح الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل
قد فصل قوله فان كان المحاط به **او** لا تسكت في تفرع هذا على ما ذكر من ان قصده
المجر **او** اما توسط قوله وقد يشرى العالم **او** بين الاصل والفرع فلانه قد وقع ما روي
على الاصل من ان قصده المجر لو كان ما ذكر لما جاز الفاء اسجبه الى العالم بها فقد روي الاصل
اولا

اولا وقع ما روي عليه ثم استعمل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحتج ذكر ان اعتبار
هذه الاحوال يعني اخلو والترو و الانكار ظاهر بالقياس الى فائدة التوجيه الحكم
واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار اخلو ونحوه بالحكم عن المؤكدة دون اعتبار الترو
والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التوجيه لا باعتبار اخلو
بظهوره اكانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالخاتمة حتى يقع
اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذر عن اللغو والفاضل المحتج اخرج تلك الجملة
عن المحل بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار اخلو والتوجيه بالنسبة اليه
فقد **بر** بل سى واقعة ام لا قد تقرر في كتب النحو اشاع ان يبنى اهل معادل
وصرح المصنف في اوائل الباب السادس بالاشاع فلو كان هل زيد فاعلم ام مجرد وبين
الشارح هناك وجه الاشاع فانه التركيب من الشارح اما بنا على ما ذهب
اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيبنى لها بمعاول مستند لا عليه بقوله
عليه السلام هل نزلت بكرا ام شياطين فينبى اطلاقا المضيفين وان
اجب حجة بجزا ان يكون ام في الحديث منقطعة بان استعملوا ولا ثم اضرب
وقال بل شيا واما من قبيل اطلاقا المضيفين ومسا محكمهم في تركيبهم كما سئل
قط في المصارع المتشبه في تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفي قوله **وهنا** لا يجتمعان
قط مع انها يستعمل في الماصى المتشبه **وهو** ليس بشئ لا يخفى ان توجيه الشارح مبنى
على ان مراد المصنف من الحكم او راك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن صيغ

الراجع الى الحكم وقوم النسبة اولاد قوما على سبيل الاستعداد او لا معنى للمعنى
التصديق و مراد الوهم انه لا ضرورة الى ذلك فليس بالحكم المعنى الثاني وليس
عن قوله والشرود فيه بناء على ان حلو الذين غير متساو بل باطلانه عدم التصديق
وعدم تصوره اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشرح لا يرفع بل جوابه ان حلو الذين
عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكدة فانه اذا تصور المحي طلب النسبة
ولم يتوجه الى حالها ولم ينفك الى شئ وراها كان في حكم محال اليه من وما ذكره الوهم
يشعر بان الاستغناء عن المؤكدة انما هو اذا احل الذين عن تصور ما ايضا وليس يصح
قوله على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره بان وبل المشهور الى حصول
الاستغناء ثم الحكم المذكور من الشرح مبني على انه الرواية وانه المناسب لقوله جاز
ايضا سواء رجع الضمير في فيبقى الى المتكلم او المحي **قوله** واسميه بكلمة الى صورته
اسميه وهي في مقام العدول عن القطعية فلان في عدم المعنى في الايضاح الكلمة
من نظائر الكلمة الابدية وقد يقال فيها اعتبار ان اعتبارا فانها اصل الحكم
الدوامي الثبوت واعتبارنا كيد الحكم بواسطة تلك الاقنات والظاهر ان محال الذين
انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل ضرورة او الحكم الدوامي الزم
مقتضى المقام وعدا من المؤكدة بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافاة **قوله** وهو
الصلة اصطلاح النسخة على شعبة حروف معدودة مفرقة فيما بينهم مثل ان وان
والباء في شئ وكفى باسمه شعبة او نظائر لا بحروف الصلة لانها ناكية الاصل
النازلة

النازلة وبجروف الزيادة لانها نازلة في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زائدة
او انا واثان فائدة مضمومة الى النكبة قلت انما سببت زائدة لانها لا يغير اصل المعنى
بل لا يبدل سببها الا ناكيد المعنى الثابت ونقوبه فلانها لم تعد شيئا ولما لم يلزم الا
في وجه النسبة لم يتجه احتمل الضابط الاضطرار بل يرد ان يبعد عن هذا ان كلام
والفاظ النكبة اسرار كانت اولاد **قوله** مشرودا فيه بناء على استخدام
لان المراد بضمير فيه الحكم بمعنى التوقع او لا توقع وبضمير في الحكم بمعنى الايضاح والنازلة
وهنا بحث وهو ان الى طلب او تزد في انك تصورت قيام زيد او انك فقلت
تصورت قيام زيد او قيام زيد تصور انك تصور من اس مع تزد او انك فقلت
ذلك فاني حاجة الى النكبة استحضارا او وجوبا اللهم الا ان يحصى القاعدة بغير
نظائره او بغير الدلالة على حال اس مع قاطن فقلت على خلاف ما انت تبحث
قبل اراو بالظن ان لا ميلا الى الجواب الا من غير ان يحصل الى حد الحكم فلا يلزم
اندرج المحي طلب في المتكلم هذه الاشارة بخصوص بان يكون عالما في النكبة و
وويل المستند الاستفرا فلان وعلى الشرح اطلاق من بعده حسا النكبة في الكلمة
المطابقة الى السائل المشرو ومطلقا لكن اعتبار هذه القدر من النقنات في الشرود
حتى يعرف في مقابلة بين اداة واداة مع انهم لم يعرفوا في مقابلة انكار النقنات و
بين اداة واداة لا يخلو من استبعاد فاما ان يجعل مجرد اجواب اصطلاحها
اراد به جعل مجرد اجواب اصلا مقتضيا لبراد ان بغيره قوله لا يرد وراو فانه

ما قيل من ان كون مطلق الجواب اصلا في ان لا ينقص عدم استغناء الجواب
بدون ما قبل الامر بالعكس لا يرى ان قولهم الاصل في المبدا التعريف مفاده ان
المبدا لا يتصور بدون التعريف لان التعريف لا يوجد بدون المبدا وهذا اعلم
ان قول الشيخ ان لا يستقيم خبره ان المستحسن في حكم الواجب عند البليغ رويته
يوجب عدم الاستغناء فقابل **وهو** كذا بان واسميه الجمله ان قلت قد ران كيد
يكون بقدر الانكار والكافرون انكره في اول الامر انكارا واحدا فوجه انكره
قلت بجوابه ان يكون الرسل منهم علموا منهم بما جاز اليهم مع الرسولين الاولين
ونما ودهم في الضلال ان الخارجهم صفة وزعموا في المرتبة قد هي في نفسه ناكرا
بنا كيد بن انكره بالضم وان والجمله الاسمية لم بعد المعنى في الايضاح الضم
في الآية من المؤكدة ان فعله قصده ذكر المؤكدة ان التي من اجزاء الكلام الملقى وقوله
يعلم جملته مشقة **وهو** كما بشرته في اعتقادهم انما ينافي الرسالة لانهم يزعمون
ان لا نسبة بين الان وارباب لغاية تشرههم وتعلق الان ولا يستقيم
المناجبة بين الملك والان الكامل فيجوزون ان يكون الملك رسولا من الله
وهو رسلا لان ما كان له من هذا سقط ما يقال في البشرية في بيان في الرسالة من الله
بيان في الرسالة من رسول الله صلى الله عليه وسلم بناء على وجوب كون الرسول
من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسولا رسول من جنس المرسل ايضا لان جنس
الحي من جنس **وهو** يعني على ان كذب الانبياء منهم كذب الانبياء الاولين الذين

انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الطرف الثاني في المرة الاولى
يقوله او كذبوا وتعلق او كذبوا بمصدر هو في موقع المفعول للحكاية اي حكاية عن رسل
عيسى عليه السلام قولهم او كذبوا في المقالة الاولى واما او تعلق يقال كذا في
كلام الايضاح او بحكاية فلما اول ليس في الكلام على يمين الوجوهين ولا في على ان
تكذب الجحج في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في
المرتين اما اليكم مرسلون واما اليكم لم يرسلون والتعريف في اللفظ بين المرتين لا ينافي
ارادة **وهو** لا اتحاد المرسل والمرسل به قيل عليه بكفي في كون كذب الانبياء
تكذب الثلاثة اتحاد المرسل به لان كذب الجحج تكذب الجحج سواء تعدوا الجحج والمرسل
اولا ولا دخل في ذلك لا اتحاد المرسل او لو كان بخصوصية المرسل به حل فيه لم يجد
الجحج واجبه يمنع ذلك فان يبلغ جبر عن رجل مخصوص قد يقابل بالانكار سواء
اعتقاد في ذلك الرجل واذا بلغه الجحج بعينه عن رجل يقبل كلامه برفع الانكار
على ان المرسل به او كان مطلق قولهم اما اليكم لم يرسلون لم يكن به من ملاحظة وحدة
المرسل فقابل **وهو** فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذه انما يصح
اولم بعينهم في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه مقبوع والا ان مقتضى تعريف بلغة
الكلام وهو مطابقة مقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى
ظاهر الحال دون حقيقة فان هذه الكلام ليس ببلغ مع صدق التعريف عليه
اللام الا ان يقال لا شك ان المناد من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال

والتعريف بحسب حمل على المتبادر وما ذكره هو النسبة بين مقتضى الظاهر
ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر والمراد في التعريف
على انه لا معنى لجعل الانكار قبل عليه او اريد بجعل الانكار كعدمه فلا خطا ان يوحى
المفكر بان ناطقه ارتد عن انكاره بفتح المعنى او مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد
كما ان ملاحظة انكاره ينقض التاكيد وعدم ملاحظة الملاحظة والاعتبار بالانكاريه
لا ينافي ذلك على ان ملاحظة واعتباره يجوز ان يعلم باجباؤه فيجعل غير السائل
كالسائل الى يجعل الكالي كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه
فيترك التاكيد وجوبا لانه على التفسير بل المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء
واما عكسه اعني جعل السائل كالحالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي في القاطنة
التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا يجعل بالملاحظة فلا يعلم به ولا يلزم منه
شتر له شتر له كالحالي فقامل له اي الجبره فعلى هذا يكون اللام زائدة كالحالي دون
لكم او على تضمين الاستشراق معنى التنبؤ او لا يجوز او حال تام التعبدية في المفعول
او اقدم عليه الفعل المتعذر ولو ارجح صميمه الى الملوح لم يوجب الى هذه التهمة
لانما يشير الى حقيقة الجبر وخصوصية الظاهر ان هذه النفي بالنسبة الى الملوح مطلقا
لان النسبة الى جميع صورته فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الجبر والظاهر
ان الآية الكريمة من هذه القبيل او لا يصنع الفلك بعد دعاء نوح عليه السلام
بقوله رب لا تدرك على الارض كبرا من شاء ان يجعل المي طب مشرودا في خصوصية

من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكنت لها على تقديره بتوحيات لظهورها
الابرار ان اللزوم المكنت عنه في صورة القاطنة الجبر الى العالم هو عدم جبره على
موجب علمه والمكنت به اللزوم حلوه منه عنه فالاول تابع والثاني متبوع
لان عدم العقل يبع عدم العلم وان اللزوم في القاطنة المؤكدة الى العالم ملازمة لا مارة
الانكار الظاهرة واللازم انكار المحاطب والاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى
ويمكن ان يدفع بما فصل في شروح المفصاح من ان اللزوم في الكساية بغير كونه مساويا
للزوم او احص منه حتى يصح الانتقال منه الى اللزوم فيكون متبوعا بهذه الاعتبار
العلم الا ان يقال بينه الاينافي في القاطنة الجبر الى العالم مراد به عدم العقل لان
الاجمل مدلول الجبر المراد اعني حلوه الذين احص من عدم العقل فلا يحتاج
فيه الى ما يجعله متبوعا لخلوه قاطل التاكيد انما يجوز ارادة المعنى الحقيقي بشرط
في الكساية وما ذلك لان بانشاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجبة
فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المحاطب مشقة لسا على انه لم يرد بالقاطنة الجبر
الجبر الى حله حلو منه فكيف يكون كساية اصطلاحية واجبة عن هذه ان الحكم
بحسب الحقيقة لا ينافي اكله بحسب التفسير والاعتبار بهذه القاطنة يظهر ان الحكم
ارادة المعنى الحقيقي الذي هو بشرط في الكساية وايضا العالم الذي يلقى اليه الجبر الجبر
يمكن ان يكون محالي الذين في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت متممة
بشرط انصافه بالعلم على ان المعبر عنه السكاكي رحمة الله تعالى جواز ارادة المعنى

الحقيقي في الجملة ولو في محل اخر باستعمال احواله لا يضر عدم جواز اراؤنا في المحل الذي
استعمل فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع اشباع
معناه الحقيقي وهو الصفة وعلى سبيل قيل يلزم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة
للفقينة كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة وجوابه
المنع لان المحل الاخر الصلوة واجبة بدون ايها العالم **قوله** في المهد يطق
البيت وبعده ان الظلال اذ ارايت نحوه ابقتا بذا منه في اللعان الجدة
بفتح الهميم البحث والبعاء الكرم وساطع البهتان من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف الى البهتان الواضح من ساطع الصبح يطلع سطوعا اذ الارتفاع
ثم قوله ارايت منته اجبره ساطع البهتان **قوله** المتهب في الصبح اشرأ
الى الشيء اشرأ بابه عنقه لغيره **قوله** وفعالوهم الخصيص فان قلت فزعم
بان لا ريب فيه من قبيل الاشكالية دون الظاهر وذلك صحيح استنادا وهو
من قبيل الشيء فقه حصل وقع التوهم جزا بلا شبهة فلهذا وقع التوهم جزا بلا شبهة
انما يحصل اذا حصل الجرم بلا شبهة لا يكون لا ريب فيه من الاشكالية وقد سبق
انه ظاهر في التمثيل والاستشابة بترك الاعتياد لا معنى فيه فتوهم التحقيق باق
بلا شبهة **قوله** وكذا الجود عن الكية اي لا يجب ان يكون كما تقدم من كونها كية
غير شكر ولا مشه **قوله** كان منه المتكلم في الله كان انه لا يكون الظاهر ان كان
الاولى ناقصة جسمها انه لا يكون بغيره بالاولى او بغيره وان جعل الظن بمعنى الصفة

57
وبلا نقدر ان كان بمعنى المكنون وهي مع اسمها وجسمها جبر ان والاولى بان
فانسان وقد يجعل الاول ايضا تامة وقد يجعل زائدة فقولنا انه لا يكون جسم
ان **قوله** بل لا يصح بدونها معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن
ضمير الثاني بدونها بل لا يصح ثم هذه الحكم مختص بالجملة التامة كناية عن التمام
في الاصل الا على زود ليله الاستفرا فلما روي عليه قوله تعالى قل هو الله احد على
من جعله ضمير الثاني كما توهم **قوله** لان يصلح بغيره كقوله ان سواء البيت اراو
بالمنته المحذوف عنه بطريق ذكر الحاصل واوداه العام بقرينة ان التكرار هنا
اسم ان وليس بمنته اصطلاحا والبيت سالم من ربيعه والسواء اسم من تواتر
الجم شيئا والنشوة السكر واجنب ضرب من العدد والاول ههنا البعير الذي
اشق نابه ذكر الحان او اشق وكذا في السنة التاسعة وربما كان في الثانية
واجب بدل كحمر وبدل كحمر واولى والمأمون الموثقة اخلق التي امنت
من ان يكون صعيقة وجبر ان قوله بعد اربعة ابيات هي لغة العيش والقي
للدهر والدهر ذو فؤن يريد ان كل ما ذكر وان كان بغيره العائش لكن القى
مهدف للدهر والدهر ذو ضرب ومارات كجاءه رجوع وكما يسلم بفصل وكما
يصدق بكه **قوله** ان دهر ايلف اكر الشغل المتوفى المشتمل ولقد جمعه وسعد
اسم جنية الشغل وقيل اسم موضع فالجاء على الاول سببية متعلقة بسلف
اي بسبب وصالها او شغل اي بسبب ورافها وعلى الثاني بمعنى في والتعلق

والعلق بحاله الى جميع في هذا الموضع المتفرقة الحاشية او يجمع القوة الحاشية
فيه **وهو** قد يترك تاكيد الحكم المنكر او لا يتركه لانه لا حاجة الى ارجاع المثال
المذكور عن الصابطة السابقة فان قولهم مع المؤمنين انا من قبل جعل
المنكر كغير المنكر لا يبعد من قبل الاظهار على زعم المنكح كما فهم او عموما ان
امر ظاهر لا ينبغي ان يترك فيه ثبوت بالاول انما يظهر فلا حاجة الى التاكيد
وقولهم مع شيئا طينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمشكوك لا يحتاج الى
على ما يوجب الاظهار وهو ترك محاسنهم والشرام احكام الشرع النبوي
مطنة لعدم قصد شيئا طينهم اياهم **وهو** ليسا جديرا بقوى الكلامين
واوكد بها عبارة الكشف يمكنه ان قلت تم كان محاسنهم المؤمنين بالكلية
الفعلية وشيئا طينهم بالاسمية محققة بان قلت ليسا محاسن طوبى المؤمنين اكر
وفي نظر ان السوف يدل على ان محاسن طوبى شيئا طينهم جديرا بان يكون اقوى
الكلامين واوكد بها قبل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذي محاسن طوبى
المؤمنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجزيد الفعل التفضيل عن المعنى التفضيلي
انما يجدر في المشهور او المسموع بالاحد الامور الثلاثة وقد استعمل
ههنا بالامانة الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي
بل معناه اللغوي ولا شك ان الكلام الصادق عن العاقل الغير اللغوي
قوة والوكادة في الجملة **وهو** اوجد يوجب اوجد رايها في بار النسبة للتاكيد

كما جرحه كانه منسوب الى الواحد فيسبها على عرافته في معنى الوحدة واستغناء
ان يعبر عنه بالواحد وينسب اليه **وهو** اما لان انفسهم اكر اما تفضل بمقدار
فتم كونه التاكيد اما كذا او اما كذا او اما للنفى المستغناء من قوله لاني او عموما اكر
والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكس في حيث قال
وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا في اوعاء انهم اوجد يوجب
وهو منته للتاكيد اي موضعه الذي يتحقق ثبوت فيه مفعلة من معنى ان التاكيد
لا ينقطع بالان اكر وفي لا يجدر ولا شقاق منه قال ابو زيد انه لست من ذلك
اي محقة ومجدة وفي الاس من فلان سنة للخير ومقاه الى موضع لان يقال
فبانه كبر وعسى ان يفعل **وهو** لانه قد وقع الارباع اى ابراهيم رجوع التاكيد
الى كونه عليه الصلوة والسلام رسول الله لكن فيه بحث ويروى انه لا
انما يندفع بما ذكره لو كان في الآية الكريمة ما يشوكون قوله تعالى والله يعلم
انك رسول الله من قول الله تعالى لا يطريق الحكاية ولا مشورة فيجوز ان يكون
ان يكون هذا من قول المنافقين بان يجعل جارا مجرى القسم كما قيل
في ربنا يعلم انا اليكم لمسلون ويكون فائدة بالنظر الى لازم فائدة الجهر لما
في باقي الموكدة المذكورة في الآية والوجوب انه او قيل زيد ارسل عبده
الى فلان وعبر ويعلم ايضا ارسله اليه كان مقبولا مستغنى في مقام تاكيد الحكم
عرفا وقوله والله يعلم انك رسول الله او جعل من كلام المنافقين كان من قبل

الاول بخلاف قوله ربي يعلم اما اليكم لمسلون فانه من قبيل الثاني لان
 المعنى مسلون من رسوله والفرق ظاهر فلا تغفل **وهو** وقد ذكره بالاسم
 برب ان وضع الظاهر موضع الضمير يقتضي نكتة وهي ههنا التنبية على ان
 مورد القسمة غير الاسماء المذكورة اولاً وقد سلك هذه الوبئة في عنوان
 بحث التنبية ايضا حيث قال التنبية الدالة على المشاركة وقد صرح الشارح
 هناك بان المراد بالاول التنبية الاصطلاحي وبان في اللغز فلهذا احادكم
 المظهر وبان ما يقال الموقوفة او اعيدت لان عين الاول ليس على اطلاق
 وهذه التنبية برسطة ما يقال الاصل في الموقوفة المعاودة ان يكون عين الاول
 كما ان السلي في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثاني يجوز
 مخالفة لما اصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلا
 رجي لا اعتبار المظهر على الضمير لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو يعني المجاز
 غير مختصا بالخير بل على ان مورد القسمة ههنا هو الاسماء والكثير لا مطلق
 الاسماء والالفاظ وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو
 ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالموقوفة المعاودة عين الاولى عقولاً عما استمر
 عليه وادب المصنف رحمه الله تعالى في مثله فليست **وهو** فكانه قال بعض حقيقة
 وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله
 تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله لا بغيره من ان مصممين الجار والمجرور

مظهر المذكور الشيء موقوفة كان عين الاول
 واذا ذكر نكرة كان غير الاول ليس
 بكل

مظهر كون من مبتدأ وما بعده خبره

في مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس وقد شبه اولاً هناك فلابد
 ان يقال محط الفائدة هو الحكم كما نقر مع انك لو قلت في هذا المحل ثم الاسماء
 كحقيقة العقلية منه والمجاز العقلية منه المكان كلما ما بحجة الذوق فلا يقيد معنى
 معصودا من مثل هذه التنبية كما لا يخفى **وهو** جعله عين الظاهر حيث قال
 في ولائك المجاز في حد الحقيقة العقلية لكل جملة وصحها على ان يكون الحكم
 المتبادر بها عن موضع في العقل يصير من الثاني ويل **وهو** وفيه شرط لان
 علم المعاني حاصله ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقلية مما تقتضيه الحال
 لا تقتضي وجودها في تعريف علم المعاني والا لكان اللغز بان ايضا واخبر
 فيه او قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث عنهما من حيث انه
 يطابق بهما الاقطة مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بجمع كونه من
 الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسماء وحقيقة هي عند المصنف وليس كسائر
 احوال الاسماء ومثل التاكيد والتجويد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر
 لان الحقيقة مثلاً قسم من الاسماء فالأول كان الاسماء من احوال اللفظ
 كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه المصنف واما اللغز بان فها نقض اللفظ
 لانه احوال وكان هذا مناط الفرق عند المصنف فامل **وهو** متعلق بالظن لانه
 عن عامة وقد يقتضيه من العامل في مثله عامل الظرف والمال واحده **وهو** لكن يفي
 خارجاً عنه لا لا يطابق الاعتقاد وسواط بين الراعي ام لا ذكر الفاضل المحقق

ان نسبة بقا الكروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار التعقيب
 لا لا يطابق شيئا منها عليه والا فهو ما كان خارجا عن اكد بقوله ما هو له
 حتى يكون باقيا على اكد ج بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة
 الى اعتبار التعقيب لان فاعل يبقى ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق
 فاعل خارجا ان يبقى التعريف على يده في اكد وهي ان لا لا يطابق
 الاعتقاد خارجا عن عند وانما جبر بان المفهوم الظاهر من بقا التعريف
 على حاله مخصوصه بنسبة تلك الحالة في زمانين اعني قبل التعقيب بقوله
 عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع ودون
 الاعتقاد فاعتبار التعقيب لازم كما لا يخفى **قوله** وذلك بان لا ينصب
 قرينة اخرى كما انه اراد ينصب قرينة ملاحظة ولا غيرها على المراد ليشا دل
 مثل قرائن الاحوال فانهم **قوله** سواء كان مخلوقا لله تعالى او غيره
 انما هو انه مبني على نفي الوجود من ان افعال العباد مخلوقة لهم
 والمراد بالصدور عنه الظهور منه فحقق الصدور له المقتضى في الموت
 ونظيره ومثاله كون المسند مصدره الجحش صرب اللص الجملاد برفع الجملاد
قوله كقول المومن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل
 ينبغي ان يبين في هذين المثالين عدم اعتبار المتكلم حاله من المي طلب
 كذا كجمل على الجاهل وقيل لا يوف حاله وهو يخصصه لاجبى الن

التي هي التي يخلق في كون الكلام المذكور حقيقة
 لان المعنى الى او الحق حاله من المي طلب وقال
 خلق الله الاقوال كلها لا ينصب قرينة على عدم
 ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المي طلب
 في قوله الله تعالى لا اله الا الله

ان المتكلم

الاعراق قيل ان المتكلم ان يقول قوله تعالى لن يوم من من فوكت الامن قد امن
 مع قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تحيطون به عيني
 بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله لاند ر على الارض من الكافرين وباركوا
 على اسمهم محكوم عليهم بالعرف فلا يكون المي طلب كالسائل فان قلت المدة كذا
 لاندل على سبيل القطع على اسمهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل
 التمهيد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار به فالاول ان يرجع فائدة ان فيه الى
 المتكلم بان يدل على عظم سخطه قائل وقال الشيخ عبد القادر الى قوله يبقى
 عتقا فعلم ان ما ذكره الشريف في احوال الاول من شرح المفاج من
 ان لا دلالة له على السببية الا عند قوم من الاصوليين يقال اشبه عليهم
 ان المكسرة الدالة على التحقيق فقط بالمتنوعة المقفلة باللام الله على
 التعليل محل بحث فليست على من عرض العود على الامانة وقد يجعل من عرض
 الجارية على البيع فيكون المورد على يده برحمه وجه ان كيدانه وان عرض
 الرجح مشايها للرجح الا ان معه رجحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمه ايضا رجحا
 واحد او اكثر فعه وراحهم حتى صار مغرورا وجا به هذه الصفة للفقير كما لا يخفى
 اشارة انه يعتقد ان لا رجحان فيهم اعترض عليه بان دلالة على الاحكام غير
 متينة لجواز ان يكون اشارة مخلوقة منه بل اسب بقرائنه باله وادق بظواهر حاله
 ومثل هذه ابورو على قوله لان شأنا بهم في الغفلة والاعراض عن العمل جهلا بعه

منه

من امارات الانكار والجواب ان عرض الرمح كما يكون اثر الغفلة متعلقا عليها
 يكون اثر الانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز شرب
 عار من الرمح مثلا منزهة الى جوار شرب منزهة المنكر لكن الثاني ان السب رايا
 بغيره فلهذا حمل البت عليها وكذا الكلام في الآية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك
 لم تبنوا وكل الآية على شرب غير المنكر منزهة وجه اولها هو وجهه والمنكر
 فان قلت لم لم بعد التسمية بجملة في الآية من المنكرات قلت لما خفضت من ان
 منكرتها في مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة في حمل الآية عليه **وله**
 ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شموله لشرب المنكر منزهة الى كذا الظاهر
 ان ترك التاكيد لاي دل على هذا الاحتمال شرب منزهة السائل فان التاكيد
 معه غير واجب نعم يدل على مطلق الشرب بخلاف شرب السائل منزهة الى كذا
 فانه لا يعلم فيه اصل الشرب فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال ان شرب المنكر
 منزهة السائل يجب توكيد الكلام المطلق اليه ولانه على هذا الشرب بخصوصه
 وفيه ان الظاهر كون الكلام خارجا على مقتضى الظاهر الذي هو التوكيد
 مع الى طلب المنكر ويجعل شرب الله الانكار منزهة اصغفه فليسا **وله**
 ان يكون معلوما او محسوسا عنده اذ بالليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن
 التوصل بصريح النظرية الى مطلبه بغيره لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم
 به العلم بشي او فظهر وجه توقف التراجع على التامل وتجويز كون الدليل

محسوسا ولم يكتف في المعينة بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا
 لم تكن معلومة للمتكلم ولو كانت بحيث ان ناطقها ارتفع عن انكاره لم يحسن جعله
 كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعد معلومته
 حصصه او نفسه يتحقق وجه الدليل بذلك المعنى ويتحقق الشرطية اعني ان ناطقها
 ارتفع عن انكاره اذ لا تقتضي تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس بحسن
 بلا شبهة فاعتبار المعلومية هذا الوجه كما لا يخفى **وله** مما لا يصح ان يحكم به لا يخفى
 ما في هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف
 يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهر الكثرة المزاجين **وله** فيكون نظير
 الشرب وجود الشيء منزهة عنه اللام في الشرب ليس صفة حتى يرد ان الآية
 مثال ذلك الشرب لا نظيره ويحتاج الى اجواب بان المراد بالنظر المثال مساحة
 مع ان المقام يتبعه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظير الماخض بصفه ولانه زل
 وجود الشيء منزهة عنه فقابل **وله** احدهما ما ذكر في السؤال ذكر هذه الوجه ههنا
 استطراد رقصه به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصده به دفع اصل السؤال فانه قد
 اعتبر افا بعد كون الآية مستتبلا وهو مراد المعترض سيما اذ حمل على المنع والسند
وله وج لا يكون مثلا لما نحن فيه فيلزم الى الجور والاعتبار المذكور وهو شرب وجود
 الرب منزهة عنه واما اذ اضم اليه اعتبارا اخر مثل ان يقال جعل وجود الرب
 منزهة عنه لوجود ما يزيله وقيل لا رب فيه بلا تاكيد مع ان هذا مما ينكره المزاجين

لا تخارهم وجود المرسل يكون مثالا لما نحن فيه ورواية انزل وجود ربهم
مستلزمة لعدم صانعهم واما ما يجب الاعتقاد فلا وجه لا اعتبار ما يثبت على وجوده
من الانكار وهو انه ما نفى عبارة الكلف فكذلك ما نفى ان احد الارباب
وانما المنق كونه متعلقا للرب ومنطوقه له ولما كان المفهوم من ظاهره نفى عدم
الارباب والمقصود نفى الارباب اشار الى توجيهه بان ما فعل نفى مستر عائد
الى الرب واللام او الباء محذوف من ان لها هو الشايع والتقدير ما نفى الرب
لان احد الارباب فيه قول المنق الى ما ذكره وقد بوجه بان المحذوف من اللام
الجارحة والمعنى ما نفى الرب لان احد الارباب فيه ووجه القاضى المتشبه في
حاشيته الكشف على الوجهين بان عبارة الكشف اب عنه وذلك لان النفي
متوجه الى النقص او العلة فلا يقابل قوله وانما المنق كونه بل الواجب ان يقال
وانما المنق كذا واعلى معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه بهما بقوله وقبل
النفي اه وحكم بان المقابلة يصح ج لان الكلام في استحقاق النفي بهذا المعنى
وفيه بحث لان المنق في قوله انما المنق كذا ليس به كذا المعنى فلا يصح المقابلة
تطهير او التكلف في نصيح الاولين اقل من التكلف في هذا فاقابل لكن
بكره كثير من الانصاف قبل الظاهر ان الاية ليس مثالا لما نحن فيه لان مقابلة
ارباب الفاعل صريحة في ان الاعتبار المذكور به بالنسبة الى المطلب لا الى
مطلقا والظاهر ان المطلب بقوله ذلك الكتاب لا رب فيه هو النبي عليه السلام

بقرينة سياق الاية حيث قال ومن فاعل والذين يؤمنون بما انزل اليك
وما انزل من قبلك على انه لوجعل الخطاب الاول لكل من يبلغ الكلام لا تحق
تغليب غير المؤمنين وهم المؤمنون على المؤمنين لشرفهم **وله** لكن ركن ناكه
لانهم جعلوا الكفر المنكر لا يقال ان لا النفي الجحش واسميتها الجحش بقية ان الكفر
لما هو حوايه فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا المذكورة بقية ناكه استوفان
النفي وازنه راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج شيء من ازاوه ولا وحده
في ناكه الحكم واما اسميتها الجحش فقد عرفت انما انما يكون موكده في مقام العدول
ولا يجوز مذكرك في الاية فحكم بالمنق وقد يجاب بان ناكه ما ليس على سبيل الاستقلال
بل على سبيل التسبعية فانه ان كان هناك موكده او يجعل اسميتها الجحش من
الموكدات والافلا وبان انكارهم يقتضي زيادة الناكه فلو لم يجعل كلاما انكارا
لكان يثبت ان موكده بغير ذلك ايضا غايته انه كما لم يرد والاصل في هذه الاية
جعل الانكار كلاما انكارا فاقابل **وله** وهو انه كلام مجزئ قبل التضمين ليس راجع
الى ما مرهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه ان بن حمل الابل على صطلي
اهل النظر بل راجع الى ما ملوا الى ما ملها والنظر فيهما ولشبهتهما بهذا الطريق
وله انه بمنزلة المعصور يعني بالتمثيل صحيح لان الناكه المعصور لاية كذا
ولا بد من انكار المطلب بل السهو والتجوز وقد رده بما نقله من النسخ وشار
الى انه يدفع الانكار كما ناكه اللفظي بعينه **وله** وفعلا التوهم السهو

او التجوز قال الفاضل المحقق فيه سهر لاني التاكيد المعنوي لا يرفع نوبتهم
لما خرج به فابعد تلابه فعه بما هو بمنزلة من حيث كنهه كذا ويجوز ان لا يرفع
نصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه بان
التاكيد في مثل جاء في زيد نفسه لا يرفع نوبتهم المحض وهو ان الجاني زيد
وانما ذكر على سبيل التمهيد في ان رايه بلفظ هذه حيث قال بعد تصوير
النوع المذكور ولا يرفع نوبتهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه
وكذا اياكع واصبح لا يرفع نوبتهم المذكور الا انه لا يرفع نوبتهم السهم مطلقا كيف
وقد صرح بهذا بان كلاهما في قولك جاء في الرجلان كلاهما لرفع نوبتهم ان يكون
الجاني واحدا مستلزما للاسناد اليه انما وقع سهر او صرح في مباحث الفصل
والوصل بان لا يرب فيه انفي نوبتهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير زينة
مع ضمير جده ههنا ان ايضا بان وزان لا يرب فيه وزان نفسه في جاء في زيد نفسه
ولا يخفى ان الصدور من غير زينة هو السهر لا التجوز ثم لا يخفى ان المحي طيب او الخان
من يستبعد صدور فعل من انه شامنه العجب للمشكل وتوهم ان مثل هذه الفعل
ان صدر من طابيس زيد لان نفسه وانما اسند المشكل الى زيد بطريق السهر ولم يستبعد
رفع المشكل بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم بمحونة المقام فتأمل **مورد** لكن
المذكور في دلائل الاعجاز قيل الجواب الحاسم لما دة السؤال ان يقال التمثيل على قول
من يجعل لا يرب فيه جبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشف وما في الفصل

والوصل مبني على محضه ولا يخفى ان طابير عبارة المصناب عن هذه الجواب
حيث اعتبر الجملة المتعاقبة نفس لا يرب فيه وفيه جاب عن اصل السؤال
بانه لا شك في تغير صريح مفهوم ذلك الكتاب ولا يرب فيه لكن ثبوت
احدهما يستلزم الاخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاية المنة
والقوم انما عدوا من الملوك ات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتأمل **مورد**
قلت لعل وجه ان اراد الكلام يمكن ان يقال هذا توجه الكلام السكاكي
على مقتضى توفيق الكتابة وهو ان يذكر الازم ويريد المعلوم ولله احملي
الكساية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام الدال على الازم مراد به المعلوم
ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكتابة عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور
ان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار المحاط لفظا استعمال فيما يستلزم
معناه فان معنى هذه الكلام في عرف البلغاء هو عدم الظاهر واذا استعمل
في هذه المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو شمول المنكر من غير
فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا ولو ادعى على هذه القياس الكلام الملوك
المورد في مقام حلوه من المحاط ففعل الكلام الملوك كناية على تقدير كونها
نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما جوزه السكاكي ثم قوله بلزيم اراد
الكلام معناه بلزيم معنى الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على
لان معنى الكلام المسوق مع المنكر فعل هذا لا يرو ان يقال الكساية في الاصطلاح
ان يذكر اللفظ الدال على الازم ويراد به المعلوم وليس فيما ذكره الشارح الا

لقد
سهر
مورد

الانتقال من نفس اللازم اعني لا بد والمذكور الى الملزوم الذي هو الشرط
 ولما كان لا شبه ان يدل بالكسابة على ما هو المقصود الاصل للمتكلم وكان مصعب
 الغرض من ايراد لفظ يدل على عدم انكار المحاط به مثله في نفسه على ان معناه ان
 تامة بزيل انكاره لا ان المتكلم تركه من غير انكاره فان الغرض من هذه التسمية ايضا
 ذلك الشبهة مع ان في توريث اشارة توضح قصود كما تحققت لم يفتت اليه الفاضل
 المحتشى وقال شبه الى كلام الشارح ايضا لا يوجب من توجبه الا وجه ان يقال ان
 الجرد عن المؤكدة مثله يدل في عرف البلغاء والادب على عدم انكار المحاط به
 فاذن القى الى المتكلم ان معناه ما يستلزم وكلف الصدم ولو ادعاء فقد اطلق
 ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار وادرب ما يستلزم او انما مل وعلى هذا القياس
 فطارة هذه الحاجة توجبه كلام الفاضل المحتشى وفيه اجابات الاول ان عدم
 الانكار المطلق لازم لما هو معلول عرف المحرر الجرد لا نفسه والالتزام القاطع
 على العالم على مقتضى الظاهر عند عدم انما المدلول العرفي له حلو وبين المحاط به
 عن نفس الحكم والسبب بين طرفيه وبين المدلول بسبب ملازم المعلومات ما ان تامة
 اورد عن انكاره بشرط ان مل بل من ان لها فلا يتحقق الكسابة الا صلاحيته
 لانها انما يتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي وادرب ما يستلزم وكذا الكلام
 في الفاء الجرد الى المنه و على انه ربما يدعي ان ما ذكره من قبيل مستغاث التركيب
 لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يرفع يمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلول لا مطابقا
 الثاني انه يجب في الكسابة على نهيب السكاك رحمه الله تعالى ان يكون الانتقال

رجل اشترى شيئا ففقدته ثم اودعه عند البائع
 ونزل فوجد بيده على ملك البائع او على ملك
 المشتري انظر ان كان البيع باع بيده على
 من غير اذنه او فقه او غيره من اهل الكفاية ملك المشتري بالاتفاق وان كان
 فانه لا يملكه الا بغير اذنه او غيره من اهل الكفاية والى العلم البيع بشرط ان يبيع
 بآب كمال صلاح النكاح بغير اذنه او غيره من اهل الكفاية
 انما يكون بغير اذنه او غيره من اهل الكفاية او لا
 او لا يكون بغير اذنه او غيره من اهل الكفاية او لا
 بغير اذنه او غيره من اهل الكفاية او لا
 ولا يجوز ولا فقه الا بالعلم العظم

شيخنا الميرزا محمد باقر السمرقاني رحمه الله تعالى
 عبد الله جلبي هـ اوون اوچ اسد مع بويك مولود
 قد جلبي هـ اوون اسد اعني غني غني اوون اسد مع بويك مولود

قيات عبد الرحمن جلبي هـ اوون اوچ اسد مع اول
 محمد جلبي هـ اوون اسد
 قاسم عبد الله اسد هـ اوون اوچ اسد مع بويك اسد

جوتة منله هـ اوون اسد
 بجوتة منله هـ اوون اسد
 ١١٧٠

من طلق امراته ثلثا يكون قال الله تعالى في تزوجا غيره الجواب بطلاق بغير اسم الاب
 او بغير اسم المرأة لا يقع طلاق لان اسم المرأة يشترط في الطلاق في العقد وهذا
 المستثنى من فتوى التفسير وقد انكره في نفسه فلهذا وجب بعضنا
 على الارض وبعضها على الماء هل ذكر كلمة ام لا ينظر بنظره ان رأسها
 في الماء فلا تحرق وان كان على الارض تحل فتكده قاضيه فان

فان قلت لم تقدم الدلالة المطابقة على الدلالة القيمة
والاثرية طه ٥٧ المطابقة قبوع والغرض من
والاستبعاد على التام فالحكم

بلا شترام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمعاني وعما هو
بالنظم وعلى علم العلوم الكسابة بلا شترام اقول لان للمنطقين
اصطلاحا يجب استحضارها للمبتدئ اذا اراد ان يستخرج
في الشئ من العلوم فها هي اساعون وهو لفظ يوناني يراه اهل الكليات
الارسطوية والنوع والجنس والافضل والخاصة والعرض العام وهو شئ مشترك
كالانسان كالحوان كالمناطق كالفن كالمناخ كالمناخ كالمناخ

انما قال اوله اوله لم يقل فانه يدل على ان
 على الحيوان او على الناطق وانما سميت الدلالة تفعيلا لانه يدل على الخلق والذات
 انما هو مستدرك حيث يعنى عنه قوله لانه يدل على عاقله والذات في قوله لا يخفى
 في محله في ضمنه فيكون الدلالة على عاقله في قوله وفي الدلالة بالانتماء كما لا
 اذا دل على قابل العلم فتعريف الكتاب وانما سميت هذه الدلالة الترميزا لان
 التقوا لا بد على كل او عاقله من على الحاج الازم له وانما قيد قوله على ما يلائمه

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

فان قلت انهم قد وجدوا في بعض الاشياء...

ان يكون الماهية ذاتية والاشياء التي هي في نوعها لا نقول هو
هذه السمة في سمة الماهية ذاتية ليست بقوتها بل في كونها في
اصطلاحها فلا يرد ذلك قالوا في هذا المقول ان قولنا هذا شروع في بيان الكليات التي
الحس اعلم ان هذا ما جاز ونوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو
بحسب الشبهة المحقة في الحقيقة ايضا فهو منسك في كونها بالنسبة الى الاشياء والنفس
فانه اذا سئل عن الاشياء والنفس بما هما كان الحيوان هو باعناهما فان سئل
عن واحد من الاشياء والنفس لم يقع ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس
بتمام ماهية كل واحد منهما بالانفراد لانه اذا افوت الانسان بالسؤال فتقول
ما هو جوابه ليس الا الحيوان الناطق كونه تمام ماهية وكذا اذا افوت النفس
بالسؤال فجوابه الحيوان العاقل كونه تمام ماهية ويرسم الجنس بانه كما تقول على
كثيرين مختلفين بالحق في جواب ما هو قولنا انما هو كذا لا كذا في قوله
وقوله مقول حسب بناء والحيات والكتابات وقوله على كثيرين في الجواب في قوله
مع ان الجزء انما يقال على واحد مشتمل وقوله مختلفين بالحق في قوله في النوع كونه
مقوله على كثيرين متفقين بالحق في قوله في جواب ما هو قولنا انما يخرج الكليات
الباقية اعني الفصل والحيات والعرض العام وان كان هذا مقولا في جواب
ما هو في الشبهة والخصومة معا فهو نوع كالانسان بالنسبة الى الانسان اعني زيد
وعمر او كذا وكذا لانه اذا سئل عن زيد وعمر وغيرهما بما هم كان الحيوان كان الجواب
الانسان

الانسان لانه تمام ماهيتهم المشتركة بينهم واما سئل عن زيد فقط كذا الجواب
ايضا لانه تمام الماهية المحقة فيقعين انما هي النوع يكون مقولا في جواب
ما هو في الشبهة والخصومة معا ويرسم النوع بانه كما تقول على كثيرين
مختلفين بالعدد وان الحقيقة في جواب ما هو قولنا كذا زيد كذا
وقوله مقول حسب بناء والحيات والاشياء وقوله على كثيرين في الجواب في قوله
وقوله مقولين بالعدد وان الحقيقة في الجواب في الجواب في الجواب في الجواب
على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجواب في الجواب في الجواب في الجواب
افراد مختلفة بالعوض والاشياء وقوله في جواب ما هو في الجواب في الجواب
الباقية المذكورة وان كان هذا مقولا في جواب ما هو بل مقول في جواب
اشياء هو في ذاته وهو اعني المقول في جواب اشياء هو في ذاته هو
الذي يجب ان يسمي في الجنس فهو فصل وبقا او في النوع
ايضا لانه التعريف اشمل ليدخل فيه الماهية المركبة من امرين متماثلين
او امرين متساويين في الوجود والاشياء بالاشياء على بطلان تركيب
كل الماهية من امرين متساويين او امرين متساويين ولما قيل ان يقول في هذا
كان الاسم عليه ان يذكر في التعريف في كذا اعني ما يميز الاشياء
بما في الجنس كان لاطق بالنسبة الى الانسان فانه اعني ان لاطق يميز الانسان
عما يشترك في الحيوان كالفرس والبقر والبغل وغيره لانه اذا سئل عن الانسان

رويته وآله بطلاقة بيني بها فانه يستلزم ان كانا حقيقين والظاهر انهما لا يكونان
 اما الحقيقة فاقول ان كانت الشمس طالعة فلا بد من وجودها فان طلوع الشمس على
 لوجودها وانها واما العلوية فقلنا ان كان انما يوجد ان كانت الشمس طالعة
 فان وجودها يعلو الطلوع الشمس واما التصديق فقلنا ان كان زائدا بالوجود
 فهو رتبة فان كان صدق السائر في المسئلة على تقدير صدق وقوع المقدم بالعلاقة
 فتكون بل على سبيل الاتفاق فالحقيقة متصلة اتفاقية كقولنا ان كان ذلك بالوجود
 فالحق بالوجود ما هو فانه لا خلاف بيننا طعية الانسان وما بهتة الحق حتى يكون
 استلزامنا طعية الانسان الى هتة الحق بالوجود توافق الطرفان على سبيل الصدق
 بها واما الشبهة المتعلقة فتعلم انما اقام حقيقة وماتة الحق وانما الحق
 لانه ان حكم في القضية بالنسبة بين جزئيه في الصدق والكذب بها فالحقيقة متصلة
 حقيقة كقولنا الحق انما هو او هو فانه حكم في هذه القضية باتساع اجتماع الزوج
 والوجود على ما هو باتساع ارتفاعه على وانما سميت حقيقة لان اتساعها بين جزئيهما
 من اتساع بين جزئيهما الاظهرين لانه يوجد اتساع بين جزئيهما في الصدق والكذب وهو
 وهذا ليس الحقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالنسبة في الصدق فقط
 فالحقيقة مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء انما هو او هو فانه حكم في القضية بالنسبة بين
 الشيء والوجود في الصدق فقط لانه الكذب لجواز ان يكون الشيء لا حجرا ولا شيئا بل يكون
 انسا وانما سميت هذه القضية مانعة الجمع لانتهاها على ما كان في الجمع بين جزئيهما في الصدق
 وان حكم

وان حكم في القضية في القضية بالنسبة بين جزئيهما في الكذب فقط لانه الصدق
 فالحقيقة مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء انما هو او هو فانه حكم في القضية بالنسبة بين
 حكم في هذه القضية بالنسبة بين ان لا يكون في الشيء وبين ان يكون لا بين ان يكون
 في الشيء وان لا يكون لجواز ان يكون في الشيء وان لا يكون وانما سميت هذه
 هذه القضية مانعة الجمع لانتهاها على ما كان في الجمع بين جزئيهما في الكذب فقط
 يكون المتعطل اه اتقول المتعطل انه يكون في كبره واحد منها جزئيهما عالميا كما
 وقد يتركب من اربعة اجزاء اثنين اما الحقيقة الحقيقة فقلنا ان كان زائدا
 او سوا فانه حكم في بيان هذا المجمع لا يمتنع على عدم واحد ولا يخلو لوجوده على
 وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقة يستلزم نفي الاخر لانه على الجرح بالعكس
 لا تسامع الحق فلو تتركب الحقيقة من ثلثة اجزاء ففما عدل ليس الحق لانه في المثال
 المذكور هو قولنا الحق انما هو او هو فانه حكم في هذه القضية باتساع اجتماع الزوج
 عليه فهو يستلزم عينه ناقص كونه سوا او يتخرج من هذه ان يستلزم كونه زائدا
 كونه سوا او ياقول كان ينبغي منع الجمع لكون الحقيقة حقيقة هذا القول
 بل الكون ان هذا الحقيقة قد تتركب من ثلثة اجزاء حقيقة ونفصلة كقولنا القضية العدمية اما ان
 يكون سوا بالذات العدم او نافية عليه او ناقصة عنه والحق ان الحق قوله او لا
 متصلة والجزء الاول عملية واقلة هذا العدم او سوا ذلك العدم اما او غيره سوا له
 كبره او لم يكن سوا بالمكان نافية عليه او ناقصة عنه فلي كانت هذه الحقيقة في قوة

وهو العدم اما هو او هو فانه حكم في هذه القضية باتساع اجتماع الزوج
 فالحقيقة مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء انما هو او هو فانه حكم في القضية بالنسبة بين
 في الشيء وان لا يكون لجواز ان يكون في الشيء وان لا يكون وانما سميت هذه

الثانية قالوا الواحد لا يسي قباب وان لم يسم عنه لانه قول اخر كقول المستور
 وعكس نفيه كقول كل انسان حيوان يلزم كل ما ليس بحيوان ليس بانسان
 وقوله في سكت بشير ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون مسلمة في نفسه بل يلزم
 ان يكون بحيث لو سكت لم يسم عنها لانه قول اخر لا يضر في تعريف القياس الذي قد عرفت
 صادق في الذي قد عرفت كاذبة كقول كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان فان هذا بين
 القولين وان كانا كما ينبغي في نفسهما الا انهما بحيث لو سكتا لم يسم عنهما لانه قول
 اخر وهو ان يكون كل انسان حيوان وقوله لم يسم عنها يختص به من الاستقراء والتشبيه
 لانها ان سلمت مقدماتها لم تكن لا يلزم عنها شي اخر لان كان الخوف في مدلوليهما عنهما و
 وقوله لانه لا يختص به عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول اخر يمكن لانه لا يخل
 بواحدة مقدمات اجنبية في القياس المساوات وهو مركب من قولين بحيث يكون
 متعلق بمحمول او لمحمول موضوع الآخر كقول اوقالب وبساج فان مدلولي القولين
 يشتركان في ان يكونا ولا يلزم لانه لا يخلو بواحدة مقدمات اجنبية في القياس المساوات
 الشيء ما ولد كل الشيء وانما قال في قول اخر في سكت
 ولم يقل من من مقدمات لا يلزم من الرو
 لان المقدمات

هو ان يثبت على الوجود ذلك الحكم
 في اكثر من ثبات ذلك الحكم في الدنيا
 هو ان يثبت الحكم في ثبوت ذلك الحكم
 في اكثر من ثبات ذلك الحكم في الدنيا

لا يكون من المقدمات في قول اخر في سكت
 لانه لا يخلو بواحدة مقدمات اجنبية في القياس

البتة كما عرفت انما سمي الاول اقوالا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 انما استثنى بالاشياء التي لا يمتنع ان يكون لها مدلول في قول اخر في سكت او في قول اخر في سكت
 في انتم في القياس هو ان يكون لفظها او لفظها في نفسه يمتنع ان يكون في نفسه
 بالترتيب الذي في النتيجة ونفيها قالوا انتم انتم اقوالا علم ان الترتيب المذكور
 المقدمات في القياس فصار على وجه او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 ضوعا او محمولا او مقدماتا او لفظا او لفظا في نفسه يمتنع ان يكون في نفسه
 لا اخص في الاغلب والاضطرار او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 والاعم الكثر او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 لها على الاضطرار في الاضطرار او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 كشمالها على الاضطرار في الاضطرار او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 والسبب في الكثرة والجزئية تسمى من حيث هو في نفسه في قول اخر في سكت او في قول اخر في سكت
 الجامعة في قول اخر في سكت او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 في الضمير في الضمير او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 وان كان بالاعتبار وان كان في قول اخر في سكت او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 وكما في نتيجة بعين او ان كان في قول اخر في سكت او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 نحو كل ج ب وكل ج ب في قول اخر في سكت او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي
 محمول في قول اخر في سكت او لفظا لكونه في دور وفيه في نفسه غير مستقر او انما سمي

ولاشي من هذه الاشكال الاربعة المذكورة في المثلث قال الشيخ الرابع افقد
من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع هذا لانه لا
لا يستعمل المطبوع الا بالثقة وانما يستعمل المطبوع بالاشكال التي بالثقة من هذه
الاربعة فانه اقرب الى الطبع وهو الشكل الاول والبقية اعني الثاني والثالث والرابع تزداد
عند الانزياح الى الشكل الاول لانه اقرب اليه والذكر له طبع مستقيم وعقل سليم
لا يجزع الى احد الاشكال الا الاول لانه اقرب الى الباقين اليه لانه تركت اياه في فضاء
وهي اشرف المقربين لاشتمالها على وضوح المطبوع الذي هو اشرف من الخلق
لان الحيوان لا يحب لاجله واعلم ان الشكل الخامس انما ينتج اذا كان مقدما على الضمير
والكبر فيه فمختلفين بالارباب والسلب اس اذا كان احدهما موصوفه والاخر لاشي
والا كانا اما موصوفين او سلبين واما ما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة اما
اذا كانا موصوفين فلانه بعد من قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان طين حيوان والحيوان
الارباب وهو كل انسان طين وانما يبدل الكبر بقولنا وكل فرد حيوان كان
الحق السلب واما اذا كانت سالبين فلانه بعد من قولنا لاشي من الاشكال الخامس
من الفرس يخرج الحي السلب ولو بدلت الكبر وقولنا لاشي من ان طين يخرج الحيوان
مختلفا ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمين بالارباب والسلب وقع هذا الشكل
كلية الكبر في سلب الاشكال كما والاختلاف في النتيجة كقولنا لاشي من الانسان
وبعض الحيوان فرس والحي لا يجب ولو قلنا بعض الفرس هو حيوان والحي السلب
الحيوان فرس والحي لا يجب ولو قلنا بعض الفرس هو حيوان والحي السلب

الحيوان

ايجاب الكبر واما على تقدير سلبه فلانه بعد من قولنا كل انسان حيوان
حيوان وبعض الحيوان فرس والحي لا يجب ولو قلنا بعض الفرس هو حيوان والحي السلب
كان الحي السلب ولم يترك هذه الاشكال الاول والبقية جعلت لاجل العوض
اه افقد كما كان الشكل الاول من بين الاشكال اربعة والبقية هو الذي هو في رتبة اليه عند
الاستيعاب ولهذا جعلت لاجل العوض او لا اذكر او سمع المحقق من هذه النتيجة دون
غيره ليحيط به سواء اس قائلنا بالنتيجة من المطلوب وتوطئة كقولنا الباقية وفوقها النتيجة
اربعة لان القسم العقلي يقضي ان يكون ستة عشر لفظا منها اثني عشر كايها
في المخلوقات وبقية اربعة اقرب الى الاول وان يكون من نوعين كلتيهما
والنتيجة موصوفة كلية كقولنا كل فرد طين وكل طين حيوان ينتج كل فرد طين والاقرب
اذا ان يكون من كليتين والكبر سالب والنتيجة سالب كلية كقولنا كل جسم طين
ولاشي من الفرس يخرج الحي السلب من الجسم تقديم والاقرب الثالث ان يكون
من نوعين والاقرب من موصوفة كلية كقولنا بعض الجسم طين وكل طين حيوان
ينتج بعض الجسم طين ينتج بعض الجسم الاربع ان يكون من موصوفة جزئية فقولنا لاشي
كلية كبر والنتيجة سالب جزئية كقولنا بعض الجسم طين ولاحش من الفرس يخرج
بعض الجسم تقديم ومن هذا يعرف ان ارباب الفرس وكلية الكبر شرط في الشكل الاول
والا فقلو النتيجة اما الاول فلانه بعد من قولنا لاشي من الانسان فرس وكل فرد حيوان
والحي لا يجب وانما يبدل الكبر بقولنا كل فرد فرس والحي السلب اما ان كان

ان
الجزء

بصرف كل شيء حيوان وبعوض الحيوان ونحوه الى السبب او اقلها بعض الحيوان
صالح كان الحيوان الايجاب قاروا القياس الاقتران او القياس القاسم القياس القاسم
الاقتران او اشتياقي اراد ان يبين ان كل واحد منهن مزايا شيئا غير كفا
القياس الاقتران ان يتركب من عقدين جديدين كما في قول كل جسم ثقل وكل ثقل
يحدث فان كل من هاتين العقدين عقيدة وانما ان يتركب من عقدين شرطيين تحليلين
كقولنا ان كانت الشمس كالقوة فالنار موجودة وكل ما كان النار موجودة فالارض موجودة
ينتج من هاتين العقدين الشرطيين التحليلين ان كانت الشمس كالقوة فالارض موجودة
والارض من هاتين التحليلين متعلقتان في ميان لا انفصال بينهما كذا في المطويات وانما ان
يتركب من عقدين شرطيين فخطيبه كقولنا كل عدد انا زوج وان فرد وكل زوج
انا زوج الزوج وان زوج الفرد وانما ان يتركب القياس المذكورة من عقدة حملية وهو
ومقدرة شرطية سواء كان الحملية مفردة والتفصلة كبرى او بالكلية كقولنا كل كذا كان
هذا الشيء انشا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين العقيدتين القيدية والحملية
او ايها التفصلة والاخر حملية كما كان هذا الشيء انشا فهو جسم وانما ان يتركب من عقدة
حملية ومقدرة تفصلة سواء كان الحملية المفردة والتفصلة كبرى او بالكلية كقولنا
كل عدد انا زوج وانما فرد وكل زوج فهو منقسم بـ ٢ او ينتج من العقيدتين القيديتين
اوليهما تفصلة والاخر حملية كل عدد فهو انا فرد ومنقسم بـ ٢ او ينتج من العقيدتين

مقدرة
سواء

التفصلة بيان

٥٧
تفصلة سواء كان الحملية مفردة والتفصلة كبرى او بالكلية كقولنا كل كذا كان
هذا الشيء انشا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين العقيدتين القيدية والحملية
القيديتين القيديتين او ايها التفصلة والاخر حملية كما كان هذا الشيء انشا فهو جسم وانما ان يتركب من عقدة
انما ايها الفرد قاروا القياس الاقتران او القياس القاسم القياس القاسم
الاقتران او اشتياقي اراد ان يبين ان كل واحد منهن مزايا شيئا غير كفا
القياس الاقتران ان يتركب من عقدين جديدين كما في قول كل جسم ثقل وكل ثقل
يحدث فان كل من هاتين العقدين عقيدة وانما ان يتركب من عقدين شرطيين تحليلين
كقولنا ان كانت الشمس كالقوة فالنار موجودة وكل ما كان النار موجودة فالارض موجودة
ينتج من هاتين العقدين الشرطيين التحليلين ان كانت الشمس كالقوة فالارض موجودة
والارض من هاتين التحليلين متعلقتان في ميان لا انفصال بينهما كذا في المطويات وانما ان
يتركب من عقدين شرطيين فخطيبه كقولنا كل عدد انا زوج وان فرد وكل زوج
انا زوج الزوج وان زوج الفرد وانما ان يتركب القياس المذكورة من عقدة حملية وهو
ومقدرة شرطية سواء كان الحملية مفردة والتفصلة كبرى او بالكلية كقولنا كل كذا كان
هذا الشيء انشا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين العقيدتين القيدية والحملية
او ايها التفصلة والاخر حملية كما كان هذا الشيء انشا فهو جسم وانما ان يتركب من عقدة
حملية ومقدرة تفصلة سواء كان الحملية المفردة والتفصلة كبرى او بالكلية كقولنا
كل عدد انا زوج وانما فرد وكل زوج فهو منقسم بـ ٢ او ينتج من العقيدتين القيديتين
اوليهما تفصلة والاخر حملية كل عدد فهو انا فرد ومنقسم بـ ٢ او ينتج من العقيدتين

انما القياس الاقتران تفصلة فاستثناء عينة الحد الجزئية سواء كانت مقدما
او بالبيان ينتج تفصيل الجزاء الاخر لا يتأخر الجمع بينهما واستثناء تفصيل احديهما الجزئية ينتج

كذا كذا...
 المذكورين هذا...
 في النسخة...
 انطوية...
 بانه...
 اعتقاد...
 لا يمكن...
 اجعل...
 اوليات...
 اعظم...
 الظاهرة...
 لا غشبا...
 مرة...
 بواسطة...
 الى...
 تشكيلات...
 وهي...
 الله

الحزب

على...
 معها...
 الطرفين...
 والوسط...
 المذكورة...
 في...
 الخلية...
 والفض...
 والحواط...
 اذ...
 القيت...
 شبيهة...
 او...
 وكل...
 وف...
 والشو...
 لا...
 مر...
 ١١٤٥

...

بسم الله الرحمن الرحيم والصبر والعقود **كتاب النعم** **دمري**
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين قال
 الحمد لله لو اوجبت جوده **نقل** افتتح كتابه بالحمد بعد الاستبلاء بالنسبة لان اول الوصايا
 شكر نعمته واجبت الحمد هو الوصف بالجبر على جهة التعظيم والتبجيل وفي هذا الترتيب
 لان الحمد هو الذي هو الملك وهذه لان المقوم من لفظ الوصف هو ضمها هو ذكر الملك فانك
 اذا قلت وصفت ^{بكره من غير ان الوصف} لم تبادر منه الا فعل الملك ^{مقول وصفت} وتعلقه بعم النعمة وعجزها
 لان الجبر لا كانت مناه ولا لانها ^{كذلك} وغيره من كمالها لا خلاف وهي اس الاعمى ^{كذلك} لا تميز
 بطريقه السببية ولم يقيده الوصف ^{بما هو} للملك بكونه في محالته النعمة فلو كان وقوعه باراء
 النعمة ^{بما هو} لا تميز بالحق ان الله هو اعظم من ان يكون في محالته النعمة
 وقد لا يكون وانما اشترط كون الوصف ^{بما هو} بالتبجيل على جهة التعظيم والتبجيل لانه اذا قيل عن
 مطابقة الاعتقاد ووافقه افعال الجوارح لم يكن من حقيقة بل استمراء ^{بما هو} وسخرية
 وفيه نظر لان الشواذ كروا في مدح السلاطين قلا او صافيا عا سيرا بالانفة ولم يعتقدوا بهم
 هذه الخبيثة مع ان ذلك ليس بسخرية بالانفاق بكونهم يظنون انهم التعظيم بما في
 السخرية اللهم الا ان يدعى ان اراحتك الاوصاف ^{بما هو} الكفاية ^{بما هو} وهم يعتقدون انهم
 بهذه الكفاية انهم فان قلت فقد اعتبر في فعل الجبان والاركان ايضا انك اعتبر
 فعل الملك قلت كروا احد منكم ان يطلع على فعل الملك ^{بما هو} او ليس شيء ^{بما هو} فهو
 فيه في انك العرف وهو من العبد في نعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما لا يخلو
 واعطاء

الحمد لله

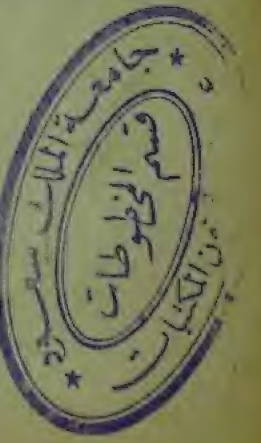
له واعطاء ما لا يحصى في النظر الى ما لا يحصى من النعم من الله تعالى لا يستدرج بها وهو العا
 وهو لا يشبه النعم التي لا تقبل من صفاته من الاوامر والاقسام على ما عظم
 وقرباياته من النواحي وفعل كل هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة ولا يقدر ان يحصى
 الى الوفاء والشكر الفوسا وما فعلت بشي عن تعظيم النعم بسبب كونها منقولة من هذا
 ان الذي يميز عرفة ونفوس وملك ايضا مضافا لنفوس وعرفه والنسبة بينه
 النعمة الاربعة تقو على ستة اوجه الاول بالنسبة بانها هي النعم والى النعم بالعموم
 والخمسة من وجه انما هو كماله الوصف بالملك في محالته العاطفة وهي النعمة
 الثانية الا انما هي ^{بما هو} يد على انما هو وصف في المحال الذي يكون النعم في فعل الملك
 القلب والجوارح وصف في المحال الذي يكون النعم في الوفاء في الوصف بالملك في محالته
 العقلية وهي النعمة غير السببية الا انما هي ^{بما هو} يد على انما هي ^{بما هو} وان نسبة
 بينه انكر النعمى وانكر العرف ^{بما هو} بالعموم والخصوص مطلقا ^{بما هو} انكر النعمى على
 كل ما صدق عليه العرف في اعني من جميع من غير عكس كل احد في انكر النعمى على كل
 جزء من اجزاء العرف وهي فعل القلب الملك وافعال الجوارح مدون انكر العرف
 والثالثة النسبة بينه الى النعمى وانكر العرف بالعموم والخصوص مطلقا ^{بما هو} لان
 تحقق من جميع تحقق الوصف بالملك من غير عكس كل اى ليس كلما تحقق الوصف بالملك
 من غير عكس كل اى ليس كلما تحقق الوصف بالملك تحقق من جميع من غير عكس كل اى ليس
 ان يجرى عموما وخصوصا مطلقا بالنسبة بينها عموم وخصوص من وجه لتحقيق النعم

لا تقدر ان يحصى

الحمد لله

الامام فاما قيل قد ثبت ان الله تعالى هو الذي خلق كل شيء فاما قيل ان الله تعالى
 في خلقه نزهة الهة من ينظر الى ما قبلها من الامور المتوفاة في خلقه فالامر الامام
 على ان يكون في الخلق تعالى لان الخلق من جنس واحد اما كان في كل من لا يكسب
 الامام غام غاية ما في الوجود ان يكون ذلك كقولنا نحن ما سلككم في سقر والله وقيل
 الله اسم موضوع كاسماء الاعلام لا اشتقاق فان قلت لم قال الحمد لله ولم يقل
 الحمد لله الا في اول الامر او غيرهما من الامور المشتقة قلت بل لا يتوهم اخفاها
 استحقاق الحمد لله بوصف دون وصف فلو قال الحمد لله لخلق الله الامم ان استحقاق الحمد
 محتج بهما الوصف دون الوصف الاخر فان قيل من انما عطف المفعول ان التعليق
 بالاشتقاق فيبطل ما عطف الاستحقاق فعلق الحمد لله على ان لا يثبت عليه الخلق
 الاستحقاق فما معنى التوهم فلما نعم الامام التعليق انما يثبت عليه الامام في الحقيقة
 والتوهم بالنسبة اليه العاقل هو الذي يلزم من فرض عدم وجوده اما فارجح
 وهو كون الشئ في الاعيان واما ذنبي وهو كونه في الازمان والامر من الوجود
 في ما نحن فيه هو الاول والتمتع هو الذي يقتضي انه عدم ويمتنع عليه الوجود وقيل هو
 انما يلزم من فرض وجوده في كل شيء البار والممكن من الذي لا يقتضي انه وجود
 ولا عدم بل يكون الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية كجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات
 وقيل هو الذي يلزم من فرض وجوده وانما عدمه بالنسبة اليه العاقل فيقسم الى واجب كلي
 لوجوده بالذات كالبارس متنع وانما كان واجب الوجود بالذات لكون وجوده مقتضى الذات وهو

الامام الذي يقتضي ذاته وجوده ويمتنع عليه
 الوجود كالبارس من غير ان يثبت له وجوده



وواجب

وواجب الوجود هو الذي لا يقبل ان يكون له وجود في غير ذاته فاما قيل ان الله تعالى هو الذي
 فوجودها واجب بالغير وهو الشئ لان وجودها العلة التي يستلزم وجودها العلة هي وجودها
 والتمتع بها بنفسه المتعين متمتع بالذات كشرك الابرار عن الله وانما كان
 اقتضاها ان يكون مقتضى الذات متمتع بالغير لعدم العلم وانما كان متمتع بالغير
 لاقتضاها خلق العلوم عن العلة الناقصة والتمتع بها بنفسه المتعين المتمتع بالغير
 الممكن الوجود كقوله الان لا اله الا الله بالنسبة الى الله تعالى وانما يثبت الممكن لعدم
 كالتعلق وانما قدم الواجب على التمتع والممكن الواجب هو الوجود وهو عين
 الذات والاقسام والامكان وهو التظهير سواء حقيقة او وصف الله تعالى حقيقة
 فاقدم على ما لا يكون وهو الله تعالى حقيقة والتمتع على الممكن مع ان كل واحد منهما ليس
 ومما له حقيقة مع شرف الممكن عليه بالوجود لان الاقسام والوجودات كان
 في كل واحد منهما مقتضى الذات فلهذا قدم اوله لان كان امتناع التظهير مستلزما للوجودانية
 المستلزما للوجودانية التوحيدي والوجودية والنصارى والمجانبين والافلاكية لان التوحيدي
 والوجودية زعموا انما يقع العالم اثنان احدهما خالق الخير والافراط في الشر وعبر عنهما بعضهم
 بغير بينة وان التوحيدي وبعضهم بالنسبة والكلمة والنصارى انه ثالث فثبت وجوبهم بالاقتناع
 التوحيدي ذات وعلم وحيوة ونظم ونعم بعضهم انه آت وهو الله تعالى وهو
 عيسى عيسى وزوجته مريم تسبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا والطبايع من ان الله تعالى
 اربعة الخرافة والبرهنة والمركوبة واليوسنة والافلاكية انه سابع الخرافة والشرع

تسعة بيان

وفي قوله الا فليكن قائله بالواقع فليكن
 يكونوا الكواكب والاربع المار بهم في التوحيدي
 فانه يحلوا الاوهام والسياسة في قوله بالواقع

أشياء كالعلو والرفعة والصوم والوجوه الفعل لا يمتنع الشروع بدونها كغير
ما تصور يومها والصديق بغاية ما لا لا تشبه من المحصلين بجعل كثير من العلوم المنظر

شعوبه من تلك الاصطلاحات فان قيل هذا الكلام استثناء الا ان النطق آية للعلوم فيلزم
مكونه انه للعلوم كونه الله لنفسه من جهة العلوم قلنا الله هو العلوم في قوله ان شئ من

فمنه ومن العلوم بسور النطق **قال** فها رسا عوجي **وقال** هذا اللفظ كرسى فقلت كرسى
فقلت بعد ان آتيت واغزو ابي وقيل اكله قلب الكاظم الى الخ فصار آجي ومعنى الاول بالعبارة

انتم وتبعي اكلان وتبعي ان لست بخر الا ان هذا هو الحق ابي للاقصاء ثم نقله الطبعون
وقبله على الكليات الخرس وبسبب ما به ان حكمنا من اكله المنع من اودعه اكله الخ

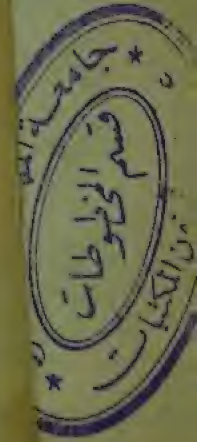
فمن شيوخ السليمانى و سياتر و كان في ذلك نحو مائة و طالع السليمانى كان له
 في ذلك نحو مائة و طالع السليمانى كان له

يا ايسا عني غوثي بك انت اذ بك مرة بعد اخرى واراد على لها وهداه الوجه
فصار

انه كما علم اخرج البصيلة اخروا وقاتلوا ثم جعلوا على وهدوا اليه بنقود غزولاً

انما يسمى له ذلك لانه بالنظر لان ظهور
النظية انما يجعل سببا في سبب النظر
لان ظهورها سببا في ادراكها والادراكات
تجعل سببا في افكار العجيبة والافكار تجعل
سبب النظر فتظهر القوة النظرية تجعل
سبب النظر لانها هي القوة الحاصلة من
الشيء فالحاصل من ذلك الشيء مشعر

والذي يقتضي ذاته وجود
الدم كالبارس عن اسم ووجه



والنقد عليه فيكون حسمية في حق حسمية والله أعلم **قال** يراهم الكتاب المسمى
 انما خوفه الكتاب في الخوف لم يكن رياء ولا فاعلان انما السبب في الخوف في الجبايات

فَمَا تَعْلَمُ إِنَّ يَتِيمَ كَانَ مَهْتَبًا
أَوْدَعَ لَهُ مَا فِي بَاطِنِهِ إِشْرَافًا
أَفَإِذَا فُتِنُوا مِنْهُ ذَكَرْتُهُ
أَوْ لَوْ أَنَّهُ لَكُم مَّعْرُوفًا
فَلْيَنصُرْهُ لِقَوَاهِ أَوْ لْيَصْطَرَفْ
لِلْكَافِرِينَ

مقولا في جواب ما هو الا الاول والخبر كقوله ان بالنسبة الى الذات او المفرد والكا الفعل
كان ظرف بالنسبة الى خبره وان كان النان فلا يخفى ان المقول في جواب النان

تتأدوا والاول الحاضه كالصالحه بالنسبه الى زيد وعمرو والى العوضه كالمنح بالنسبه
اليها **قال** وهي النوع والنوع **اقول** انما قدس النوع على الجنس لان الاول عكس الثاني

فمنه النوع والخبر مقدم على الكل بناء على ان ما صرف عليه النوع قليل بالنسبة الى ما صرف
عليه الجنس ما هو قليل فلهذا روي بالتقديم على ما هو كثير وقدمه ايضا على العنصر مع الاول

حكمه لان الفعل جزء النوع والجزء فرع على النوع والسطر لان النوع يقع في جواب ما سبقه
والفعل لا يقع فيه او لا يقع مجموع على الجامعة والوضوح العام لانها ما صان والنوع معروف في

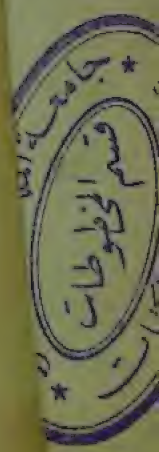
والعروض مقدم على العاض لانه يقوم به وقدم اليه على الفاعل لانه يقع فيه باب ماض و
والفاعل لا يقع فيه باب ماض واما الفاعل فيقدم على المفعول لانه يقع فيه باب ماض واما المفعول

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

والفعل كجعله وينهله ابراهمة فلا بد من اوجهم ان يذكر او واضح بحمل الفعل وينهله ابراهمة
وعلى الخاصة والعرض العام انهما ذاتية وهما عرضية والذاتية بالتقديم او والفعل بعينه
هذا الدليل وقدم الخاصة على العرض العام لانها يقع في جواب اثنى شئ وهو العرض العام
لا يقع في جواب ما هو ولا في جواب اثنى شئ وهو وانما هو مضاف الى مئة قليل عليه
الوجه كنهه والقليل قبل الكثرة **قال** وينه يتوقف في معرفة **قال** هذا ان في الجواب
للمسألة سؤال مفاد كانه قبل لم يقدم تحت الدلالة واقام التوقف على كسبية ان الفع
الاصلي سببا لها فاجاب عنه بقوله وينه يتوقف الخ يعني ان استعمال المجرى هو بالعلم والحق
والجواب ان تصور ما وانما تصديق والموصول الى الاول والفعل انما في الكثرة كسبية والحق
الحجة المركبة من التقابيل فظهر انما في العلم القول ان في ما فيه كسبية منه وهو لا يتوقف
على الافاق ولا على الدلالات فان ما يوصل الى الجواب هو العلم انما في كسبية التقابيل
والفعل بل معانها وما يوصل الى الجواب هو التصديق في است الفاعل انما في كسبية التقابيل
لما يتوقف افاقه الطائفة واستنادتها على الافاق صوابا في الافاق انما في كسبية التقابيل
على صواب كسبية وعينه ما من صوابا في المنطقة فقدم فلي كان يتوقف الافاق واستناد
على الافاق انما في كسبية انما في كسبية الدلائل المتقدمة تحت الدلالة عاقرم اللفظ المتقدمة عا
المنقصة الاصل **قال** الخاصة والتفرد والالتزام **اقول** وانما قدم الدلالة الخاصة على
على التفرد والالتزام لانها تصور ربه ونها وهما لا يتصوران به ونها وما هو يتصور
بالاستقلال فقدم على ما هو لا يتصور بالاستقلال وقدم التفرد على الالتزام لان الدلالة التفردية
جزء الدلالة

انما
المنطقة
كان ظاهرا
كفعل
سبب
السبب
الشئ

الذي يقتضي ذاته وجوده
كم كالباب من غير اسم



جزء الدلالة الخاصة والالتزامية فاجتبه عنهما ما هو جزء الدلالة الخاصة او بالتحديد عا
ما هو فاجتبه عنهما اول الدلالة التفردية السابقة الى التفرد من الدلالة الالتزامية
وما هو سابقا الى التفرد فاجتبه عنهما ما هو ليس سابقا اليه **قال** والدلالة
تكون الشئ بحاله **اقول** وانما هو مطلق الدلالة من الدلالة الخاصة
المنقصة منها لان الدلالات الخاصة تفيد بالنسبة الى مطلق الدلالة والعلم
بالمطلق سابق على العلم بالمتعدي لان المطلق جزء الحقيقة ويعرف الجزء سابقا على معرفة
المطلوع واعلم ان نقط العلم بطلق في المنه هو على علة ان احداهما مطلق الادراك
الذي يعلم التصور والتصدق وتاليا تصديق اليقين الذي هو عبارة عن الله
الاغداد الجانح الثابت الطائفة للمواقع وتاليا مطلق التصديق الذي هو سابق
الحكم اليقين وعينه من الاحكام وآراء من العلم منها هو العلم الاول فان قلت لم يقدم
الدلالة على الدليل والمعلوم ان الاول عكس الدلالة او سبب قائم بها قلت
الدلالة على العلم الدلالة اليه وعلم المدلول بالدلالة والعلية متقدمة على العلم بل
فلما تقدم عليها وانما قدم الدلالة لان علم المدلول متوقف على العلم بالدلالة
والمدلول متوقف عليها فقدم على المدلول وانما تقدمت الدلالة على تقسيم اللفظ
فلي مر **قال** ومنه اعرفت ان الدليل **اقول** الدليل لغة المراد وما به الارشاد وهو عا
واصطلاحا هو الذي يلزم من العلم العلم بشئ او هو المدلول والمراد من اللزوم هو
اعلم من ان يكون سببا وعينه بين العلم جميع قسم الدليل هو من العلم منها الاول كمن اعلم من ان

من ان يكون تصور او تقديرها بغيره فان قلت هذا ليس بغيرها بل هو مجموعها
 الاقضية الاستثنائية باسمها لان ما يلزم منها ليس بغيرها بل هو مجموعها لان ما يلزم منها ليس بغيرها بل هو مجموعها
 صواب فهو جسم كنه صواب فهو جسم فان قولنا فهو جسم بغيره فكلوا في هذا القياس
 قلت هذا الاثر وهو قولنا فهو جسم بغيره فكلوا في هذا القياس لان ما يلزم منها ليس بغيرها بل هو مجموعها
 في اللفظ هذا القدر المخصوص بكونه لانه لا يكون في هذا التفسير التام
 وهو قولنا ان هذا صواب وما يلزم من التقدير ليس هو صواب بكونه لانه لا يكون
 المذكور في كنهه موافقة له في اللفظ وهذا القدر غير كاف في الاتحاد واجيب بوجه اخر
 وهو ان ما هو في القياس الاستثنائي لا يحتمل الصدق والكذب وما هو في القياس
 يحتمل الصواب والادالة ينقسم **اقول** اعلم اولاً ان الدلالة ينقسم الى لفظية وغير
 لفظية لان الدلالة ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والا غير لفظية فالدلالة لفظية ايها تنقسم
 الى لفظية وغير لفظية ووضعها لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بالاداء
 المعنى او بواسطة اقتضاء الطبع فان كانت الاولى فالدلالة دلالة لفظية وضعها
 كدلالة الانسان على الحيوان باللفظ وان كانت الثانية فالدلالة دلالة لفظية غير لفظية
 كدلالة اللفظ السمع من وراء اليد لا من وراء اللفظ على وجود اللفظ وان كانت الثانية
 فالدلالة دلالة لفظية طبيعية كدلالة اخ يفتح الخمرة والى العجوة على الوجه مطلقاً
 وكما دلالة اخ يفتح الخمرة او ضمها او يسلها والى المرسل على وجه الصدق وهو
 السعيا فان قلت لا يتم ان دلالة اخ على الوجه بواسطة العقل لان الطبع بل بواسطة
 العقل

العقل لان الطبع يتفقد دون ذلك التلقا فلو كان ذلك المعنى المعنى
 ولا يتفقد دلالة ذلك اللفظ على ذلك المعنى بل يتفقد ذلك المعنى فكلوا في هذا القياس
 الدلالة عقلية طبيعية قلت ليس كذلك من الدلالة العقلية ما ينقسم الى لفظية وغير لفظية
 فيه والاشكال في جميعها ان الدلالة عقلية لان العقل له دلالة في الدلالة كما يدل على ذلك
 من الدلالة العقلية ما لا يكون للوضع والطبع مدخل فيه وفيما نحن بملحة للطبع
 لا مدخل فكلوا في الطبيعة لا عقلية وغير اللفظية ايها تنقسم الى لفظية وغير لفظية
 وعقلية ووضعها لان الدلالة اللفظية اللفظية اما ان يكون بواسطة الوضع بواسطة
 العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة دلالة لفظية وضعها كدلالة
 صواب والاشكال في جميعها ان الدلالة عقلية لان العقل له دلالة في الدلالة كما يدل على ذلك
 عقلية كدلالة الانسان على الحيوان باللفظ وان كانت الثانية فالدلالة دلالة لفظية غير لفظية
 كدلالة اللفظ السمع من وراء اليد لا من وراء اللفظ على وجود اللفظ وان كانت الثانية
 من ان الدلالة الطبيعية لا يكون اللفظية **قال** والاداء من الدلالة هو ما هو **اقول** اي الاداء
 من الدلالة في قولنا مع اللفظ الدلالة العقلية اللفظية لان غير الوضعية سواء
 كانت لفظية او غير لفظية اما طبيعية او عقلية وكل منهما يتلقى بالاضافة الى الطبع والسمع
 والعقل بخلاف الوضعية فيكون الدلالة الوضعية مرادة دون غيرها والمراد
 الوضعية اللفظية الوضعية لان الافاق والاستقامة تحفظان منها بالتفكير بخلاف
 الوضعية الغير اللفظية فانها تحفظان منها بالتصور والاداء من الدلالة هو ما هو **اقول** اي الاداء

اللفظية فان عرضهم لا يتعلق بغير اللفظية وانما لم يذكر السمع الدلالة الغير اللفظية فيها
 وتقرر ان اسم اللفظية والاداة من اللفظية اللفظية الوضعية لان ماعدا اللفظية الوضعية
 غير قطعية لا خلاف في قضاها والطابع والمقتول جوارف اللفظية الوضعية فانها مضطربة
 لان من علم وضع اللفظ بانه اذ لم يغير في العلم عند اطلاقه سواء كان زكيا او غيبا قال
قال وهن ثلثة **اول** الدلالة اللفظية الوضعية مخوفة في ثلثة اقسام ووجه العلم
 في الشرع واعلم ان الحق في ثلثة اقسام هو عقل وهذه الحق الذي يبين الانيات والحق
 كما في الدلالة اللفظية الوضعية في المطابق والارض والاداة ووجه استخراج
 وهو ان من لم يجد في الاستواء قسم اخر في علم الاستواء بالانفس في الارض في القوة
 هو كالحق الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعة والقلية وجمعها وهو الذي
 بجعله الجاهل مخمرا كالحق في اجزائه **قال** كالانسان اذا ادعى ان الله واحد
اول الدلالة النفسية من الدلالة كل لفظ على جزء معناه المطابق في جميع اوضاع اللفظية
 ان كان له جزء واحد لا لانه على جزء مطلقا لانه رتب يكون اللفظ على جزء معناه المطابق ولا يكون
 دلالته عليه نفسية بل مطابقة كدلالة لفظ الانسان على الحيوان او على الانسان عند اراقة
 احداهما عن لفظ الانسان لانه عند اراقة المجرى لانه من غير ان يكون اراقة المجرى وهو
 اما الحيوان او الانسان فيكون معنى في اياه ودلالة اللفظ على المعنى الذي يربط مطابقا لنفسه
 فيكون له الدلالة الانسان على احدى معانيه عند اراقة واحد من مطابقا لنفسه **قال** كالانسان
 كالانسان اذا ادعى قابل العلم وضعه الكتاب **ثاني** النفس من الدلالة الدالة اية الدلالة
 اللفظ

ان
 الحيوان الى الطول

اللفظ على ارجح من المعنى الموضوع له حال اراقة المعنى الموضوع له من القول والدلالة على
 الامر الى ارجح من معانيه سواء كان حال اراقة المعنى الموضوع له والدلالة على الامر الى ارجح
 اذا لم يكن حال اراقة المعنى الموضوع له بكنهه التزامية بل مطابقة لانه من يكون من قبيل ذكر
 اللزوم وارجح الا انهم فيكون معنى في اياه ودلالة اللفظ على المعنى الذي يربط مطابقا
 الدلالة كدلالة لفظ الانسان على قابل العلم وضعه الكتاب حال اراقة الحيوان الى طين من
 فان قلت لانهم من دلالته الانسان على قابل العلم وضعه الكتاب يكون التزاما لان المعنى عند
 النفسانيين في الدلالة الدالة اية ان يكون الالتزام بحيث اذا تصور اللزوم منه تصور كدلالة
 الاربعة للزوجية والثلثة للثونية وهو ما ليس كذلك لانه اذا تصور الانسان لا يلزم منه
 تصور قابل العلم وضعه الكتاب فتتصورهم في التمثيل للدلالة الدالة اية سواء كانت
 مغيرة تحتمل النفسانيين او لا والى ان اللفظ في الدلالة اية من ارب اللفظية **قال** لان
 اللفظ لا يبدل على امر خارج عنه **ثاني** اي المعنى الموضوع له والاساس وان كان اللفظ
 في الاعمال امر خارج عن المعنى الموضوع له لانه ان يكون كل لفظ وضع لغيره في الاعمال معان غير
 متساوية لان الامر الى ارجح من المعنى الموضوع له غير متساوية مثلا الانسان موضوع للحيوان
 الناطق وماعدا من الاشياء الغير الناطقة فارجح عنه فلو كان اللفظ الموضوع له لغيره
 في الاعمال امر خارج عنه لكان الموضوع له لغيره ان طين في الاعمال امر خارج عنه فانه وان ظ
 البطلان فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الدالة الدالة المطابقة
 فان كان في العلم بالوضع فان اللفظ في العلم ان اللفظ السمع موضوع للمعنى فلا بد ان

ان يتقلف منه من سماعك اللفظ الملاحظ في كل من هذا هو الدلالة المطلوبة
 قواما لدلالة القضية فلا يجرى مجازا الى الاشتراط ان اللفظ اذا وضع له كسبان
 اللفظ هو ذلك ان يحال واحد من اجزائه صلاته تقضية لان مفهوم الخبر هو الدلالة على المعنى
 القضية لازم لفهم المعنى وهو الدلالة الطبيعية **قال** لان الملازمة الى قضية لو حصلت
 شرطا **قال** لا بد منها من معرفة اللازمة مطلقا والملازمة النسبية والملازمة الى قضية
 والنسبة بينهما واللازم والملازم والمشرط والمشرط واعلم ان الملازمة والملازم والملازم
 بمعنى واحد وهو لغة انما هي انفكاك الشيء عن ذاته وادعاء ما به يكون الشيء مقتضا
 للاخر والشيء الاول هو مقتضى للاخر يسمى الملازم والآخر هو مقتضى للاول يسمى
 والملازمة الى قضية هي كون الشيء مقتضا للاخر في الجملة في الاعيان في كل وقت تحقق
 الملازم في الجملة تحقق الملازم فيه كالتوضيحية وهي الاتقان لتساويين للتوضيحية والفرضية
 وهي عدم الاتقان بمقتضى ما بين النسبة فانه كما تحقق ما بين النسبة والنسبة في الجملة
 تحقق ما بين النسبة والنسبة في الجملة في كل وقت تحقق الفرضية والنسبة فيه فكلما اتينا
 والنسبة ففرضية والنسبة ففرضية والنسبة ففرضية والنسبة ففرضية والنسبة ففرضية والنسبة ففرضية
 مقتضا للاخر في الجملة يعني كما ثبت الملازم الملازم في الجملة ثبت الملازم فيه كالتوضيحية
 المذكورين وكما لاعدام المصانف المصانف كالمصانف بالنسبة الى الجبر والجدل بالنسبة الى العلم
 والوقوف بالنسبة الى المحبة وغيره فانه كلما تحقق الملازم ما في الجملة في جميع هذه الاشياء
 الاقلية المذكورة تحقق الملازم فيه والنسبة بينهما من الملازمة الى قضية وبين الملازمة
 النسبية

النسبية عموم وضع مطلق فان الملازمة النسبية اعم مطلقا من الملازمة الى قضية
 لانه تحقق الملازمة الى قضية تحقق الملازمة النسبية بمقتضى في الاعدام العاقبة
 المصانف مع ان بين الاعدام وبين المصانف العاقبة اليها عاقبة في الجملة
 قبل الملازمة بين الشئ وملازمه فانه الملازمة النسبية شرط للدلالة
 الاخرية دون الملازمة الى قضية مع انها قسمان من مطلق الملازمة لانه لو كان
 تحققت الملازمة بين الشئ كانت غير الملازم واللازم كونهما نسبة بينهما
 لان اياهما ان يكون الملازمة لازمة للملازم او ان يكون فان لم تكن لازمة للملازم جاز
 تحقق الملازم بدون الملازمة التي به عبارة عن كون الشيء مقتضا للاخر في الجملة
 تحقق الملازم بدون الملازم ايضا لان جواز وجود الملازم بدون الملازمة
 بشرط جواز وجود الملازم بدون الملازم فيلزم وجود الملازم بدون الملازم
 فيلزم وجود الملازم بدون الملازم وهو بطريق قطع وان كانت الملازمة لازمة له
 فتحقق الملازمة اخرى بالفرضية وهي ان الملازمة الاخرى لا يجرى اما ان يكون لازمة
 للملازم او لا يكون فان لم تكن لازمة فهو بطريق قطع وان كانت لازمة فتحقق
 ملازمة اخرى وتقبل الكلام اليها فيلزم التسلسل وهو محتمل واجيب عنه بوجوب
 الاول ان ما ذكرتم من الدليل على صحة الملازمة ان استلزم المدعى وهو في الملازم
 فتحقق التسلسل وان يستلزم المدعى فلا يلزم منه صحة التسلسل وانما انما قلنا
 الملازمة لازمة للملازم ونعم اقتضى هذا التسلسل في الاصول الاعتبارية لان الملازمة

وليس كالمحقق الملازمة النسبية تحقق الملازمة
 الخافية فان الملازمة النسبية

في الامور العقلية والسبل من الادوار الاعتبارية غير ان واقع فانه يصدق
 ان بقا الواحد نفس الاشياء وثلاث الثلث وربيع الاربع وخمسة خمسة وهكذا
 الرتبة النهائية والشرط ما يتوقف عليه الشيء ويكون خارجا عنه ولا يكون مؤثرا او
 او الشرط هو ما يتوقف على الشيء الى جهة الغير المؤثرة فيه فاعلم ان توقف الشيء
 على الشيء ان كان من جهة الشرع يسمى مقدمة وان كان من جهة الشئ ويسمى
 وان كان من جهة الوجود فان كان مخالفاً في ذلك الشيء يسمى ركبا باعتبار كونه
 جزءا وعظما باعتبار كونه بحيث يتبدل من التركيب اسفلا باعتبار كونه نفس
 التحليل فعادة وسهول باعتبار كونه قابلا للعودة المعينة بالفعل وان كان خارجا
 فالى جهة ان كان مؤثرا في وجود الشيء ان يكون الايجاب وسندا اليه يسمى علة فاعلم ان
 كالمصلحة بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن مؤثرا في وجود الشيء بل مؤثرا في مؤثره
 الوجود يسمى علة غائية وان لم يكن الى جهة مؤثرا في الوجود ولا في مؤثره يسمى علة
 يسمى شرطيا سواء كان وجوديا كالوجود والظهور بالنسبة الى الصلوة او عديا كـ
 كماله النجاسة عن الثوب بالنسبة اليها وهذا التقييم على اصطلاح المنطقيين والاصوليين
 واما على اصطلاح الحكماء فما يتوقف عليه وجود الشيء ان يحكمه يسمى علة مادية كـ
 كالتربة بالنسبة الى السبر وان كان به بالفعل يسمى علة صوتية كقوة السبر وان
 كان خارجا عنه فان كان مؤثرا في وجود العلوم يسمى علة فاعلية كالتربة بالنسبة
 الى السبر وان كان مؤثرا في مؤثره يسمى علة غائية كالكالوس بالنسبة الى ان لم

واحصل باعتبار كون المركب مافوقا
 منه وموضوعا باعتبار كونه محالا للصورة
 معينة

ان كان دافلا في الشيء فوجوده
 ان كان بالقوة

كـ

لم يكن كذلك يسمى شرطيا ونسبة طارئة فاعلم ان كل ما يتوقف على الشيء من جهة
 للوجود وكالاته فكل القدر من الشيء كالاته فكل ما يتوقف على الشيء من جهة
 وكالاته فكل ما يتوقف على الشيء من جهة كالاته فكل ما يتوقف على الشيء من جهة
 غير الشيء لنفسه وغير ذلك الاشياء الغير المؤثرة وقد علم ببل الحصر مدكل واحد ان
 والعلة الى عليه والى علة ثنية والشرط وذلك لان القسم كالمسؤول وكل واحد من القيد
 التي تنبئ كل واحد منها به عن غيرهما كلفظ اذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة الى رتبة
 ليست شرطية لانه لا انما انما لانها لو كانت شرطية لكانت شرطية لانها لا انما انما لانها
 كمن الانتم بط والاروم شدا ما بيان الملازمة فلان الملازمة الانما انما لانها على تقدير كمن الملازمة
 الى رتبة شرطية لانها لو كانت شرطية لكانت شرطية لانها لا انما انما لانها على تقدير كمن الملازمة
 الانما انما لانها لا انما لانها لو كانت شرطية لكانت شرطية لانها لا انما انما لانها على تقدير كمن الملازمة
 بط الانتم فلان كل عدم اذيت له ملكة فاللفظ الدال عليه ان على الملكة اي على الوجود
 بالانتم مع اشياء الملازمة بينهما في الشيء وبيان ان العن عبارة عن عدم البهر عما من
 سانه ان يكون بصيرة اقوال عدم البهر كالبطلان كالفصل في الشيء والوجود غيرهما من
 الجادات والحق على عدم الصافي البهر بالمطابقة لانه موضوع له لعدم البهر
 وعلى البهر بالانتم ان البهر خارج عن العن الموضح له وهو عدم قيد الاضافة والخصا
 والصافي اليه لانه له وانما قلنا لانهم لان نقص عدم الصافي سترهم نقص الصافي التي
 او تصور الصافي الى الشيء من جهة هو صافي به ونقص الشيء او ان استلزم نقص

المقصود كماله على ما كان له من كونه على ما كان له كعبه الا على ما كان له وهو العبودية كذا
 لان العبودية صفة ليس بجزء من المقتضى ان كانت الشخصية وليست داخلية فيها بل خارجة عنها وان كانت الشخصية
 لا تستلزم الشخصية في علمها كان وكما انما في كماله التي في **قال** والبرهان ان يكون له جزء ذو معنى **اقول** ان القسم المسمى
 على جزء من المقتضى المقصود كماله ان يكون للفظ جزء ذو معنى بغير ذلك الجزء اذا استعمل شخص انسان فان بعينه في الحاشية
 الانسانانية مع الشخصية والآلية الانسانانية مبرم في مفهوم الحيوان وان كان لفظ قبل العلمية
 وما يكون معنى مقصود انما قبل العلمية وهو الانسانانية يكون هو جزء من المقتضى المقصود
 بعد العلمية وهو الحاشية الانسانانية مع الشخصية يكون الشخصية جزء اخر منه فالحق ان مثالا الذي
 هو جزء من اللفظ الدال على جزء من المقتضى هو الشخصية الانسانانية لانه اسر الحيوان
 والجزء مفهوم الحيوان ومفهوم جزء الحاشية الانسانانية والجزء الحاشية الانسانانية جزء من
 المقصود فالعلمية فيكون مفهوم الحيوان ايضا جزء من المقتضى **قال** المفرد ينقسم الى كذا
 وجزء **اقول** ان يخرج من مباحث ما يتوقف عليه الاصطلاحات شرعية الان في
 مباحث الاصطلاحات **وقال** المفرد ينقسم الى اللفظ المفرد ينقسم الى كذا وجزء من المقتضى
 مع ان الكلمة والجزئية صفات لللفظ او بالابواب واللفظ ما يتوقف عليه من تسمية للابواب
 المدلول فلتنقسم اللفظ اليهما اقرب فهم التبعين وان كان تعينهما في زمان واحد
 تنقسم المقتضى اليهما وان كان تعينهما متيقنا وانما قيد اللفظ باللفظ لان التسمية المركبة
 اليهما غير طاقان فلتنقسم المقتضى على الجزئية والاسماء الجزئية على الكليات فلتنقسم لان العلم
 بطريق الكليات جزئية والجزئية كل والجزء مقدم على الكل وانما قلنا ان المقتضى جزء لان
 الكليات جزئية من حيث علمها بالانسان فانه جزء من كونه لان الانسان هو الحيوان ان كان طين زبد
 هو الحيوان ان كان طين مع الشخصية والجزئية كل المقتضى الكليات جزء منه على تقدير كونه وكما ان يكون
 الكليات انقسم في العلوم كلها او لا فلو كانت اللفظ وانما في العلم المقصود فمقتضى العلم
 الجزئية كونه مفهوم وجودها والابواب الانسانانية لان الباعث الانسانانية
 متعلقة بالابواب فمقتضى الجزئية لا يكون فاصلة بينه وبين المقتضى الكليات وبما مشهورة في
 الجزئية

الجزئية لان ذلك من انقسام المقتضى في المقتضى **اقول** وانما هي مفهوم المقتضى ان يكون جزء
 مفهوم مفهوم الجزئية **قال** انما من حيث انه مقصود **اقول** انما كان طاعة الله وهو قوله
 مقصود مفهوم بغير ان المقتضى من الشريعة هو مقصود مفهوم من المقتضى من الشريعة قوله
يقول ان من حيث انه مقصود على ان الامم من ذلك المقصود كماله مفهوم لان مفهوم هو بل من
 حيث انه مقصود **قال** فان من نفس مفهوم مفهوم من الشريعة بغير كونه في المقتضى كونه
 على **اقول** اعلم ان الامم من مفهوم الانسانانية بغير كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 ومع عدم المطابقة لكيفية الانسانانية فيحصل من تعقل كل واحد من المقتضى كونه في المقتضى كونه
 ولا يلزم مع شخصاته فصوله انما هي الصورة الانسانانية الشخصية بالواحد والارثية
 عينية في المقتضى كونه ايضا مع شخصاته يحصل من صورة اخرى في الصورة الاولى وقيل على ان
 شيد او عمو او حاله وانما قيد المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 كليات لا جزئية **قال** وان لم يتبع نفس مفهوم مفهوم من الشريعة بغير كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 من عدم من الشريعة كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 متجذرا فانما اذا ارادنا زيادة جزئية من شخصته يحصل من في انما هي الصورة الانسانانية
 المواتية من الواحد وانما يابعد كذا لدا وجزء ايضا من شخصاته لم يحصل من صورة
 اخرى في العقل بل الى صفة الان هو الى صفة **قال** وانما قيد المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 يعني لو قال المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 من الانسانانية بغير كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 مفهوم واجب الوجود **اقول** انما في كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 بالحق علم انما من مفهوم اللفظ المفرد وعدم من المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 في العقل من ان يحصل من كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 او لا يتبع من وانما قيد باللفظ كلياتهم **اقول** مفهوم واجب الوجود في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 لوقا **اقول** انما لا يتبع مفهوم من وقوع الشريعة لان المقصود من الشريعة كونه في المقتضى كونه في المقتضى كونه
 التصور والحصول في العقل سواء لو حفظ مفهوم **اقول** او في مفهوم مفهوم

واجب الوجود في هذا الجزئ وفي هذا الجزئ اذ لو خلا عنه به ان التوحيد القطع اس حيزه
ملاحظ به ان التوحيد لا يمكنه فخر الشئ الا فخر **قال** الكلي يتقسم الى قسمين ذاتية وفرض
اقول في فرض من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئ ابتداء بالكلي وبيان ان كان واحدا فكل
الكلي يتقسم الى قسمين ذاتية وفرض لانه اس الكلي ان يكونه اطلاق حقيقة جزئية له
تحت سواء كانت تلك الافراد شخصية او نوعية ولا يكونه اطلاقا في ان كان اطلاقا فيها
فهو الكلي الثاني كالحوان بالنسبة الى الانسان فان الانسان حقيقة زكية وعرو وكبر وبشر
وبغيرها من الافراد الشخصية المندرجة تحت الانسان والحوان اطلاقا فيكونه كبر
من الحيوان وان طر وكذا الحيوان ان الكلي ان بالنسبة الى الفرس والبقر وغيرهما من
الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان والآدم من الوجود في قول ان يكونه اطلاقا عدم
الخروج ليدخل نفس الى به في الكلي الثاني وقابره يد صاحب المن من الوجود في الكلي الثاني لا
ينفذ الا لم يخرج بعد ذلك الكلي الثاني الى الجنس والنوع والفصل وان لم يكنه اطلاقا ان لم
يكنه الكلي اطلاقا حقيقة الافراد المندرجة تحت من الافراد الشخصية والنوعية بل كان
فارجعنا فهو كعرض كالفصل بالنسبة الى زيد وعرو وغيرهم فانه خارج عن ان يكون
حقيقة لان حقيقة ما هو الحيوان الماطن والاصل كحارج عنهما وانما سمي الكلي الاول
ذاتيا لان الذات هو الحقيقة فالاول اطلاقا في الحقيقة والآخر في حقيقة الشئ بسبب الى
الشئ وانما عرضيا لكونه منسوباً ما بعرض الحقيقة كالفصل العاقل للانسان في مثال
والنسب الى العاقل عرضي فان قلت لم اورد الانسان امثالا للجزئ ولم يورد من افواه
مع ان الجزئ المعروف هو الاول لا الانسان قلت في امثلة فانما ان احدهما ان الجزئ
تخلو على المعنى المذكور فيما تقدم وهو المشهور المسبب بالجزئ الحقيقي كنه كيطابق على
كل اخص تحت الاعم كلان فان اخص من الحيوان والندرج تحت الاعم كالحوان وبسبب
جزئيا اضافا وقسر على الفرس ونائبها التسمية على ان افراد الكلي كايكونه شخصيا كزيد
وعرو وكبر وبشر بالنسبة الى الانسان كنه كايكون نوعيا كالانسان او الفرس بالنسبة
الى الحيوان وانما ان العاقل ان فانما يحس لان على تقدير ارفاق الى به النوعية منها

من الانسان والفرس وغيرهما وانما ان اريد به ما به افواه حقة زكية وبسبب
عرو وحقة كبر فلا يكون جزئيا حقيقيا كما ان التسمية علم اسم فخر والكلي الثاني
يتقسم الى قسمين ذاتية وفرض حقة جزئية ونائبها ما يكونه فخرها
وبسبب التسمية من عدم وصفه مطلقا لان ان صادق على نفس الى به من الاول
والكلي العرضي غير واحد وهو ما يكونه فخرها حقة جزئية فخرها يتبع تقسيم صاحب
النسب كونه غير واحد او اول قوله كايكونه اطلاقا بهم الخ ووجه كنه او انما قول ان
ان الكلي فان كان اطلاقا حقيقة جزئية فهو ذاتية وان لم يكنه اطلاقا بل حارجا فهو
عرضي ثم توفيق عليه بعد ذلك بقوله فخرها ان يكون النفس الى به ذاتية بل يكون من العرضيات
فليس بعنواب اصلا لان الاسم مما قاله من تقسيم الثاني بالذات والعرضي بالوجود ان لا يكون
نفس الى به من الثاني ولان العرضي مع ان كل من النفسين ليس بقابل للذات والآخر اعم
قابلية التقسيم الاول وهو تقسيم الثاني بالذات والآخر لعدم الخ ووجه كنه او قول المتن فلكون
التوزيع وهو قوله فخرها انما لان الكلي لم يقف في النفس الى به في الثاني والتوزيع
يتموه وان عدم قابلية التقسيم وهو التقسيم العرضي بالخ ووجه كنه او قول المتن فلكون
سبب من قوله علم ان الثاني اما جنس او نوع او فصل يابا لان الكلي في حقيقة التوزيع وهو
التوزيع يتقيد فخره نفس الى به في العرضي وحاسبي من قوله كنه **قال** لا يقال ان الثاني
هو النسب الى الذات **اقول** اعترض الشيخ على من يجعل نفس الى به ذاتية بان الثاني
هو النسب الى الذات فلا يجوز ان يكون نفس الى به ذاتية والاس وان كانت
ذاتية لزم انتساب الشئ الى نفسه وهو محال لان النسبة يتقيد الى جارية الى به النسب اليه
والشئ لا يباري نفسه ثم اجاب عن هذه الاعتراض بان هذه النسبة اي تسمية الى به ذاتية لانه
ليست بلغوية كما كانت لغوية كما كانت لغوية في تسمية افراد الى به في تسمية
الشئ الى نفسه لانها هي اس هذه التسمية اصطلاحية فلا يرد ذلك المصنف المحذور وبغيرهم
اجاب عن هذا الجواب اذ في تقدير تسليم كنه النسبة لغوية بان يقال ان الثاني كيطابق
على نفس الى به كنه كيطابق على فخره من عليه الى به من الافراد غير الذات هو المعنى

اوشامان

الذات مقدما على ما يوضو عليه والتعلق بالقديم اول بالقديم من التعلق بالثمة قدم بيان
اقسام الالواح وتوزيع كل قسم منها على بيان اقسام الالواح وتوزيع كل قسم
منها فان قلت لم تقدم الجنس على النوع بهما مع انه قدم النوع على الجنس في صدر الكتاب
قلت تقدم بهما نظرا الى ان الجنس جزء النوع الجنس على الكل وتقدم النوع نظرا الى
العلية والكثرة كما هو وانما تقدم الباقى وثمة ما لم يعلم مما سبق في صدر الكتاب **قال**
سبحان الله لان المفرد على كثيرين يقع على الان من عدم الوجود هو مفردهم المفرد على كثيرين بعينه
الا ان الالواح يدركها كثيرين اجمالا ولا ينفرد المفرد على كثيرين بدلالة تخصيصها فلا يكون فائدة تحت
ذلك الوجود وهذا سواء في وجوبه لا يسبح في هذا المقام ابراهيم والحق ان الالواح هي جنس
يشمل الكل كما يبرهنا وذكر المفرد النجوى به قوله على كثيرين وانما ذكر على كثيرين فليكون موصوفا
بقوله مختلفين في الالواح هذا التعريف الجنس لا بد في تعريفه من قيد يخرج به النوع والمفرد
الذي يخرج به النوع وهو قوله مختلفين وقوله مختلفين موصوفا يعرض الى الاختلاف
فذكر قوله على كثيرين ليعلم موصوفا فالحق هو قوله على كثيرين جار مجرى وتيقض تعلق
فذكر قوله مفرد ليعلم مطلقا فليكون ذلك المفرد مستغنيا عن ذكر الالواح لان ذكر الالواح للجنس
وذكر التعلق لاجل التعلق لاجل الجنس **قال** وقوله مفرد جنسنا والذات والكميات
انوار اما تناوله للكميات فقول لان الالواح على اقسامها فليكن اقسامها ان كان
يحمل على اقسامها وهي اقسام الذات واما تناوله للذات فلان الجنس يحمل على اقسامها واحده
الذات فليكن اقسامها اقسام الذات لان الجنس الحقيقى لا يكون مفعولا ولا مفعول لعل شيء واحد
اصلا بحسب حقيقة مسمى الجنس بالحقيقة هو المفرد الالواح الذي يحل في الذات وبل فاقول بقوله
هذا زيد مسمى بزيد واصحاب زيد اسم زيد وهذا المعلوم كما وان فرضا خصاره في شئ واحد
قال وقوله مختلفين بالتحقيق يخرج **انوار** يخرج به هذا القيد ايضا عن تعريف الجنس فصول الالواح
اسى المناطق للانسان والصالح للغرس والماتق للحي - وهو اصلا اس فواض المحل لانها
لكل ما كان القيد الاخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقا اس سواء كان
الفصول فصول الانواع والاجسام اس والخواص الانواع والاجسام اس سائر

أخرجه اس أفراج الفصول والخواتم مطلقا الى اس الا غير الأخير واما العوض العام مطلقا
فلا يخرج الا بالغير الأخير فلا يكون منه تحقيق الرضاة ان يرضى القيد بالثمة على كل حال
وقوعه في جواب ما هو **قول** لان البعق الطيق الباقية اعني الفصل والخاصة لا يبقا
في جواب اس شئ وهو الفصل الفصل فحق جواب اس شئ وهو في جوابه وذاته واما الخاصة
فحق جواب اس شئ وهو في عرضه والبعق الاخر اعني العرض العام لا يبقا في الجواب اس
لا يبقا في جواب ما هو ولا في جواب اس شئ وهو فان قلت ان كان الفصل والخاصة
مقولة في جواب اس شئ وان لم يكون في جواب ما هو قلت ان كان مميزا الى هما
فصل او خاصة له كما مقولة في جواب اس شئ وهو وان لم يكونا خاصة مخفية ولا خاصة
مشتركة له كما فصل او خاصة له لم يكون مقولة في جواب ما هو فان قلت ما التزم ان العرض العام
لا يكون مقولا في جواب ما هو ولا جواب اس شئ وهو قلت لان العرض العام لم يكن خاصة
مميزا الى سبعة عام له لم يكن مقولا في جواب اس شئ وهو فقلت ان لا يتالي بيان الواقع
لا لا حادثة اخرى شئ **قال** وان كان الزايع مقولا **قول** هذا ان شئ الى القسم الثاني
من الزايع وهو النوع وهو ما يكون مقولا في جواب ما هو كجاء الشكر والخصومة معا وبسبب
القسم الثاني النوع كالاتي بالنسبة الى افراد الشريعة من زيد وعمر وعكر وغيره كل
من الافراد على سبيل الاشتراك بان يقرأ بهم كالجواب الانشائي لان الالف يكون عام
طلب لتمام الخاصة المشتركة بينا والخاصة المشتركة بينا الانشائي فان الانشائي يكون جوابا
عن هذا واذا افرد الافراد في السؤال بالالف ليس على زيد فقط او عمر فقط كالانجاب العامة
الانشائي لان السؤال الافراد على سبيل الافراد طلب الخاصة التي هي لكل واحد واحد والخاصة
الخاصة بكل واحد واحد هو الانشائي فقط فتعريف من هذا ان النوع يكون مقولا في
جواب ما هو كجاء الشكر او كجاء الخصومة معا ايضا ان قيل ان مقولة النوع في جواب
ما هو كجاء الشكر ومقولة كجاء الخصومة ليستا في زمان واحد فكيف يقع قولهما معا كجاء
عند ان الزايع ثبتت هذين الموضوعين اعني كونه كجاء يكون مقولا في جواب ما هو
كجاء الشكر كونه كجاء كجاء يكون مقولا في جواب ما هو كجاء الخصومة لانه النوع
هو زمان

فقد كان واحداً لان القولين في زمان واحد فافهم **قال** ويرسم بأنه كما تقول **القول**
الكلام بهذا الكلام هناك فان قلت لم اخرج العوض العم بالقبه الا فيه انه
يخرج من الجنب قلت اريد ان يخرج من قسمي العوض اعني الى قسمي العوض العم بالقبه واحد وهو
القبه الا فيه فان قلت لم قيد فقلت في بالعدس اس بالافراد بقوله دون الحقيقة قلت لو لم يقيد
لفظ الجنب تفرق النوع لان الجنس يكون مقولاً في جواب ما هو على كثيرين فقلت في بالعدس ايضاً
كالمجان في جواب ما يد وعمر ووهذا الفرس وذاك الفرس وان كان مقولاً في كتاب
السرايا الحقيقة في الحقيقة فيجب جعل التعقيب في حكم الواحد **قال** وان كان الذي
يخرج بقدر **القول** هذا شراً وعي في قسم الاطراف الذي لا بد منها قبل الشروع الى المقول من
قاعدة وهي ان السرايا بالي شيء فهو قلته افهم احدها بان لا يرد على اي شيء وهو
قيد وثانيها ان يرد عليه قيد وهو في ذاته فقط وثالثها ان يرد عليه قيد وهو في غيره فقط
فان كان الاول كما هو المحل كان الجواب ما يميز عن غيره سواء كان فعلاً قريباً او بعيداً او
قاصداً كما شئت من الانسان بان شيء وهو يجمع ان يقع في الجواب بالفعل ان لم يكن او
قاصداً او صاعداً لان كلاهما يميز عن غيره في الجملة وان كان كذلك كان الجواب بالفعل
وهذا لان المميز الذي هو الفصل القريب البعيد ووجه لا غير كما اراد استلزامه بالي
شيء وهو في غيره فالجواب عنه بالخاصة كالخاصة والخاصة اعرفت بهذا العلم عدة فنقول
الذي الذي لا يكون مقولاً في جواب ما هو يكون مقولاً في جواب ارس شيء وهو في ذاته
هو الفصل والى كان في قوله بل مقولاً في جواب ارس شيء وهو في ذاته نوعي ففهم
بقوله ما يميز الشيء والخ وانه هذا التعريف عرف ان كل ما يميزها ففهم وجب ان يكون لها
جنس وهذا عند التعريف وانما عند التعريف فلا يلزم ان يكون تركيباً من اقسام
متساوية كان كل منها فعلاً لها وهذا الاطلاق منه على اقسام تركيب الامة
من اقسام متساوية عند التعريف وهو ان عند التعريف **قال** ولو قال اوفى الوجود
ايضاً **القول** لو قال صاحب المتن اوفى الوجود بعد قوله في الجنب كان قوله شتم لفظ
الفصل الذي يميز الشيء عما يميزه في الجنب كالفصل الانسان والحيوان والفصل

فان اردت ان تتزبل شريك في هذا المقام فارجع الى الطولات **قال** وكون هذه التعريفات
 للكليات **اقول** ان كون هذه التعريفات المذكورة تسوما للكليات كما قال القوفي الجميع وببرسم
 بناء ان يبنى على المكان ان يكون لها ان للكليات التي ما هيات وصايق وراة تلك المفومات
 هذه التعريفات التي ذكرت من قبل للكليات التي هي مفومات ارمهايات ملاوثة متساوية لها ان
 تلك المفومات المذكورة للكليات فيكون تلك المفومات لوازم متساوية لها هيات امكان
 في يكون التعريفات المذكورة تعريفات باللائزمت المتساوية فيكون رسوما لا حدود او التي
 انما حدودها لا مادية بل هي في هذا المعنى فوارة ان لا ينفى يكون الحيوان جنسا الاكونه
 مقولا على كثيرين مختلفين بالحيات في جواب ما هو ولا يكون الانسان نوعا الاكونه مقولا على
 كثيرين مختلفين بالحيات في جواب ما هو وقس عليها البواقي وفيها انما كانت
 هذه التعريفات رسوما لان مقولية عارضة والتعريف بالعاري في رسمه وكل لان الجنس في نفسه
 هو الكليات التي هي في الحقيقة سواء قيل عليها او لم يقبل فاما المقولية ما تعرفه له وقيل في
 رسوما له في ذاته الشبه العاري والعرف في فان المقولية عارضة للجنس الطبيعي الذي هو مفومات
 للجنس الطبيعي ان كانا فيه **قال** لكن انما سبكر التعريف الرسم الخ **اقول** ان المناسب على تقدير
 امكان ان يكون لها ما هيات وراة تلك المفومات ذكر التعريف انما هو اعلم من الذي والرسم لان
 عدم العلم بانها هو عدم العلم بان تلك المفومات هذه للكليات لا يوجب العلم
 بانها هو عدم العلم بان تلك المفومات رسوما لها بل يوجب عدم العلم بانها رسوما
 وانما الوجوب للعلم بانها رسوما هو العلم بعدم كونها رسوما **قال** العلم ينقسم الى قسمين
 احدهما القول الخ في **اقول** العلم في التعريف مطلقا وهو مفومات صورة الشيء في العقل ينقسم
 الى قسمين احدهما القول الخ في **اقول** العلم في التعريف مطلقا وهو مفومات صورة الشيء في العقل ينقسم
 والاخر معلوم تصديقي والجمهور ايضا ينقسم الى قسمين مجموعا وهو تصديقي والآخر مرسوم
 وضع المثل استعمال المجرولات فاكس المجزأة التصورية انما هو بالقول الخ وسمي
 ايضا بالتعريف انما تسميه بالقول لان القول هو المركب والعرف من كلياته عدم قوم وغالبا
 عند الاقرين والصحيح هو الاول او الثاني لان في نفسه وبعدها مفومات الاشياء ومقتضاها

واستعمال

واستعمال المجرولات التعريفية وانما هو بالحيات واستحق عليها مطلقا المثل انما بالقول
 الخ او بالحيات ولكن من انما هو موقوف على ما في الفقدان مع الكليات التي هي
 الحيوانية الفضايا وانما هو من انما هو موقوف على ما في الفقدان مع الكليات التي هي
 واما وجه تقديم القول الخ على الحيوانية فلان الشرح في نفسه من انما هو موقوف على ما في الفقدان مع الكليات التي هي
 المحفوظة على التعريف التي هي موقوف على الحكم طبقا لقديم وضع البواقي الوضع الطبيعي **قال**
 يخرج الرسم **اقول** لان الرسم لا يدر كل ما هي الشئ وحقائقه وهو مرسوم وذاته مرسوم
 الخ هو مرسوم الحيوان انما هو بالنسبة الى الانسان بل يميز الشئ وعز جميع ما هو **قال**
 فان لا يتم لزوم التسمية **اقول** لان الذي هو قول المثل في ذاته الشئ وهو الذي ايضا هو قول المثل
 ما هيته وفيه نظر لان هذا ليس نفس الذي هو مرسوم من افان كذلك هو الوجود ليس نفس الوجود
 بل هو مرسوم افاده فالاول ان يجاب كذا بل ان يجاب انما هيته اجزائية او كونها مكمولة
 بالكلب وانما كان الشئ هو انما هو في الوجود الاعتبارية والشئ في الوجود ليس هو لان التسمية
 بانقطاع اعتبار الغيبة **قال** هو ان من يميز كذا في نفسه الشئ وفيه التعريفية **اقول** انما هو قريب
 او بعيد لانه ان كان الجواب عن السؤال عن الانية وعز بقاها بين ركة المادية فيه ان ذلك
 الجواب عن الجواب عنها وعز كل ما بين ركة فيه فهو الجواب عن الجواب بالنسبة الى الانسان
 فان الحيوان جواب عن السؤال عن الانية والفرد هو الجواب عنه وعز جميع الانواع التي
 لانها في الحيوانية وان كان الجواب عن السؤال عن الانية وعز بعض من ركة في ذلك الجواب
 غير الجواب عنها من البعق الا فرقه جملتها الجواب عن الانية بالنسبة الى الانسان فانها في النباتات
 والحيوانات تنقسم الى قسمين في الجواب عن الانية بالنسبة الى الانسان في الجواب عن الانية بالنسبة الى الانسان
 عنه وعز بعض من ركة في الاخر وهو الشراكات الحيوانية بل الحيوان الجواب عنه وعز من ركة
 الحيوانية الحيوان والنفس ايضا انما هي مرسوم لان النفس ان في الشئ وعز جميع من ركة في
 الجواب عن الجواب عنها من النفس القريبة كالناطق لانها في الانية عاز جميع من ركة
 في الحيوانية كالناطق النفس وان في عاز من ركة في النفس ان في وهي النباتات فالحيوان
 الناطق يكون مرسوما في الانية والجواب عن الانية يكون مرسوما في الانية **قال** فانه اذا سئل عن الانية بما

بما هو اجيب بان جسمنا طلق **القول** هذا الى فاسد لعدم مطابقة السؤال بما هو لان السؤال
 بما هو انما هو يطلب به تمام ما به الشئ والجسم الناطق ليس تمام الما به لان الشئ الذي
 الالام الان يقال مقبول ان ربح مجرد التمثيل للتميز لانه قد ذكر في نفس الامر **قال** عز وجل
 الشئ من خواصه اللازمة **انما** انما قيد الى حصة باللائمة لا تضاهي التعريف الى حصة المنة
 لكونها اخص من حصة المنة والتعريف غير جامع **قال** انه ما شئ على قديمه عريف الاظهار **اقول**
 قد خرج ما شئ على قوله يخرج الى شئ على الاقوام الاربعة كالنفس والبقوة وعجزها وقهرها
 الاظهار يخرج ما ليس بغير الاظهار كالطير وقوله يامد في البشارة فيكون البشارة عن الشئ
 يخرج ما هو معنى القوة كالاب والفرس وغيرهما على قائلها كالباطن اقصى الى باللائمة
 وخرج غيره **قال** في فروع من القول ان ربح شئ في الحجة **القول** ان القول ان ربح شئ
 مبادى يتوقف هو عليها ويتوقف عليها وهو هو مبادى التي التي التركيب المراتب منها
 كذلك للحي مبادى التركيب هي منها ويتوقف معرفة الحي على معرفة تلك المبادى وهي مبادى
 النفس فكل شئ قد ربحها مبادى الحي ولي كان الحي مركبة من القضايا كان الشروع في
 القضايا شروعا في الحي لان الشروع في الشئ انما هو الشروع في جزء من اجزائه وقد ربح
 ما فروع من القول ان ربح الشئ انما هو مطلب الاشارة الى القوا ان ربح والقوا
 الاقصر من التصديقات الحي والاد من القضايا في تعريف الحي ما فوق قضية واحدة
 لئلا والتعريف للحي انما هو التركيب من قضيتين وكذا كل شئ يستعمل في التعريفات في هذا
قال لا في القضية المنقولة **انما** يعني ان القضية تطلب تارة على المنقولة كزيد قائم اذ
 على العقولة وهو الذي عز عنه زيد قائم اذ بالاشارة الى اللفظ بان يكون القضية موضوعة
 لها او بالتحقيقة والمجاز بان يكون هي موضوعة لاحد ما دون الاخر فاطلاقا على الموضوع
 حقيقة وعلى الاخر لعلها بينهما مجازا او ان اوله لان العنبر هو القضية العقولة وان المنقولة
 ما فاما غير ذلك لانه على العقولة تسمية بالقضية تسمية للاد باسم الدلو كقولك لفظ
 القول بطلان على المنقولة والعقول والقول بالمنقولة جسس للقضية المنقولة والقول بالعقل
 جسس للقضية العقولة فان قلت زيادة لفظ في قوله كفي القضية المنقولة وقوله

كاف

كفي هو القضية المنقولة وفي قوله كفي القضية العقولة لا يخرج عن شئ لانه بان يكون
 الشئ في القضية قلت الظهور هو المفهوم الكلي وهو اللفظ المركب او المفهوم العقلي المركب
 والظهور كل واحد من اجزائه فلا يميز ان يكون الشئ في القضية **قال** يتناول الاقوال
 التامة **انما** سواء كانت الاقوال التامة اقسامها كزيد قائم وقام زيد او ان شئ
 كزيد وليقرب وسواء كانت الاقوال التامة اقسامها كزيد قائم وقام زيد او ان شئ
 الصام والاد من الاقوال التامة ما يقيد الى طلب ثبوت جميع السكوت عليها ودون الغير التامة
 عكس هذا **قال** فكل جزء من الاقوال التامة **اقول** التصديق الكذب يجريان في الخبر
 دون الانسان والقول التامة لان صدق القول مطابقة الحكم للواقع وكذب عدم
 مطابقة له ولا حكم واقع في الانسان ثبات والتقدير **قال** وفي نظر **القول** اقوال وجه النظر ان
 الحيليات وهو قولنا زيدا بوجه قائم وشي قائم بوجهه زيدا ليس بقائم والحيوان الناطق يعمل
 يتقل بمغفل فدمه خرج عن تعريف الحيليات فلا يكون تعريفها جامعاً وقد ربح تعريف الشرطيات
 فلا يكون مانعاً وقد ربح يكون الجامعاً ومانعاً هذا خلف واجيب بان الاداء بالفرد في
 تعريف الحيليات اعم من ان يكون بالفعل كزيد قائم او بالقوة وهو الذي يمكن ان يوضع الفرد
 موضوع الاطوار في القضايا الكدرة وان لم تكن مفردة لانها يمكن ان يبعث عنها باللفظ
 مفردة فلا يمار في الشرطيات هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه القضية تحقق
 تلك القضية في المنقولة وانما ان يتحقق هذه القضية او يتحقق تلك القضية في المنقولة
 وسواء كانت باللفظ مفردة وفيه نظر لانه يمكن التعريف عن طريق الشرطية بمفردتين او قل ان يقال
 هذا المفرد ذلك في المنقولة وذلك معاندة لذلك في المنقولة قد ربح الشرطيات في تعريف
 الحيليات بناء على الجواب المذكور قلت لا يجوز عن طريق الشرطية بالفرد بان اطراف
 الشرطية تحجب ان تكون ملحوظة بالفعل **قال** كقولنا ان كانت الشرطية فانه موجود
اقول فانه حكم في هذه القضية وهو انما موجود على تقدير صدق قضية اخرى وليس
 الشمس لما ربح فان قلت ان طرف الشرطية ليسا بتقضييين لان ادلة الشرطية فيهما غير ان
 يكون قضية زيدا بالفعل كقضايا بالقوة القريبة بالفعل **قال** كقولنا ليس ان كانت

الشرطية فالله تعالى موجود **اقول** فانك قد حكمت في هذه القضية بسلب صدق قضية
في قوله اللب موجود على تقدير صدق قضية اخرى وهي الشرطية **قال** كقولنا اما ان
يكون العود سوادا واما الخ **اقول** فانه حكم فيها بان يكون العود سوادا في كونه
قوة **قال** ليس اما ان يكون الانسان هو **اقول** فانه حكم في هذه القضية بسلب ان كانت
بأن يكون الانسان اسودا وبأن يكونه كائنا ما كان فيكون ان يكون اسودا وكائنا ما كان
الشرطية المتعلقة بالشرطية فلا تستلزم اعادة الشرط وان نسبة الفصله بها فكل
المتعلقة في الطرف من حيث انها وكيان من قضايتها فيكون معنى الشرط في المتعلق حقيقة
وفي المتعلق محال **قال** الخ **اقول** الا وراى الى الموضع **قال** فانه قسم القضية الكلية والشرطية
شرع الان في الحديث وانما قدم صاحب الكلية على صاحب الشرطية لانها اول اجزاء
بالنسبة الى الشرطية وما هو اقل اجزاء اول بالتقديم وقد عرفت ان القضية طرفية احداهما
الحكم عليه والاخر الحكم به ويسمى الحكم عليه في الكلية موضوعا لانه انما وضع لان الحكم عليه
يسمى اما ايجابا او سلبا فهو الحكم به والحكم به فيها اس في الكلية يسمى محولا لانه انما وضع
لان يحمل على شيء وهو الموضوع واعلم ان المادة من الموضوع افراد ومن المجموع (المفهوم)
فان اقل الاشياء حيوانا كان الفقد من الانسان افرادة من مزية وعموم غيرهما وفي
الحيوان مفهوم وهو جسم نام صا السموح بالارادة والجملة جزءا من النسبة الشئ
يربطا بينها الى الموضوع وتسمى نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء الا فر وهو النسبة الحكمية
فلا بد منه في القضية **قال** لكونه جزءا لانه يربط بين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية
الى الكلية والشرطية والمذكور فيما سبق ليسوا لاطرافه فان قلت لم يذكر هذا الجزء الا
فيما سبق قلت لان ذلك الجزء يذكر كناية فلهذا سلك المصنف طريقه **قال** ينقسم القضية ثانيا
الى موجبة وسالبة **اقول** هذا تقسيم ثان للفقهاء لانها انقسمت اولا الى كلية والشرطية و
وثانيا الى موجبة والسالبة لان الكلية قسم القضية وهي اس الكلية تنقسم اولا باعتبار النسبة
الحكمية الى الموجبة والسالبة والنسبة الاولى ما قسمته ثانيا للقسمة فيكون الانقسام الى الموجبة
والسالبة انتقاما ثانيا للقضية فان قلت فمعناه يلزم ان يكون القسم للقضية الشرطية من
قبل

من قبل الانعكاس والتعقيد وان يكون الانقسام الى الكلية والاشدية والسالبة قسم ثانيا
لها قلت هذا هو الحكم الشرعي لما نظر الى امكان ان يكون الشرطية في هذه القضية لانه يمكن
ان يقال القضية او موجبة او سالبة لانه ان كان الحكم في القضية بالاجماع فاجاب
وان كان بالاشتراع فسلب والعدم الحكم انه ارجح الكلية في ذلك القسم فهو
انتقام الشرطية الى المتعلقة المتعلقة والتعقيد مع ان المصنف ذكر القضية في القسم
ان ثبوتها هي انتقام القضية الموجبة والسالبة دون الاول وهي انتقام الى المتعلقة
والمفصلة جمع الانقسام الى الاجاب والسالبة ثانيا للقضية دون الانقسام الى المتعلقة
والمفصلة **قال** مطلق ان كانت حكما بان يقال الموضوع **اقول** نعم يجوز ان يكون
ان القضايا بالكانية كقولنا لاشئ من الاشياء يكون خارجا عن حدود الحيز والكم
المتكافى بانه ان عدم فروجهما على منزلة اولى مما يستحق هذا العلم نعم يجوز ادعاء
بالدليل في بعض فبما ان تلك النسبة ان كانت حكمية يعجز بان يقال الموضوع محمول كراهه
الشئ **قال** وكل واحد من القضية الموجبة والسالبة **اقول** بهذا التقسيم للقضية الكلية
باعتبار الموضوع وبيان انحصارها باعتبارها في ثلث اشياء مخصوصة ومحصورة ومطلقة
وذلك لانه ان كان الموضوع في القضية الكلية المتدالة في العلوم شتغا ليعا وجزايا
حقيقيا فالقضية مخصوصة وشخصية وفي النسبة وان كان كلاما ظاهرا ان من الشئ وان
لم يكن موضوعا في الكلية مخصوصا وجزايا بل يكون كليا مجردا عن كونه او افراد الموضوع
اس فان يأتى الحكم بالاجاب والسالبة على كل الافراد او على بعضها مخصوصة ومطلقة ايضا
وهو النسبة ظاهرة وان لم يميز فمطلقة كما سيجي **قال** والسور في الكلية الموجبة **اقول**
اقول سور الكلية كل واجمع وطرا وقاطبة وكافة والاولى والام في مقام الاستدراك نحو الاشياء
لغى غير بقية الا الذين اندا وسور السالبة الكلية لاشئ ولا واحد من الاشياء مجرد
وسور الموجبة الجزئية بعنف واحد من الاشياء كاتب وسور السالبة الجزئية
ليس بعنف وبعنف ليس وليس كل كوا ليس بعنف الاشياء بعاشق وليس كل عاشق
يعمل الى الموت **قال** وان لم يكن كذلك **اقول** اس وان لم يكن الموضوع في القضية الكلية

شحنا معيارا بل كما ينبغي ان يكون الحكم فيها على كل الافراد او على بعض الافراد لم يميز كنه
 الافراد فالقضية تسمى مطلقة لشك بيان عدد الافراد **قال** لا يقال **اقول** فحصل الا
 الاعتراض ان القضية المحلية على اربعة اقسام لان الحكم في القضية المحلية اما على طبيعة
 الموضوع كذا لانه في موضوع واحد او على طين فطره او على صفة واحدة او على امر
 عام فان الحكم في هذه القضية على نفس طبيعة الموضوع لا على افراد او على اقسام
 فان كان الحكم على الطبيعة طبيعة وان كان الحكم على افراد فاما على افراد فانه على اولاد
 فاما على اشخاصه واما ان كان بغير كنه افراد الموضوع او لا فالا وهو محصور والكم
 موطنة فلا يصدق هو المحل في وجه الطبيعة عن حاصل الجواب ان الكلام في القضايا المعبرة
 في العلوم والقضية ليست بمقتضية في العلوم لان الحكم في القضايا المعبرة في العلوم على
 الافراد الى الحكم في الطبيعة ليست من الافراد فموجها عن التقييم لا يميز بالكم
 بالاختصاص بهذا الحكم في المحل واما في الشرطيات فتقول القضية الشرطية سواء كانت صفة
 متصلة او منفصلة انما تكون كلية او اكان التام لانها لا تقدم اى في المتصلة الملزمة ايضا
 لانه اى في المتصلة الضامة في جميع الازمان فان على جميع الاوصاف اس الاصول المطلقة
 الاجتماع مع القدم فكل كنه كان نسب الانسان كان صيوان والحق ان لزوم الحيوانية
 للانسان ثابت في جميع الازمان وان ذلك اللزوم متحقق على جميع الاحوال التي امكن
 اجتماعها في وضع انشئ الزمان مع حال انسان ثابت في كل كونه فاما في احد
 او غير ذلك مما يتبادر بهذا اننا المتصلة واما في كل من المتصلة فيجوز انما انما
 يكون العود من وجا او فردا والحق ان العائدة الفردية للزمنية ثابت في جميع الازمان
 وان ذلك العائدة متحقق على الاصل الذي امكن اجتماعه مع القدم وقدر على ذلك الجزئية
 المتصلة والمتصلة كقولنا قد يكون اذ كان الشيء صيوان كان انسانا فان الحكم يلزم الا
 الانسان انما هو على وضع كونه ناطقا وقد يكون اما ان يكون هذا الشيء عالما واما ان يكون
 جاهلا وكقولنا قد يكون اما ان يكون الشرطية واما ان يكون اللبيل موجودا واما في قضية
 الشرطية فتبعية بعض الازمان والاصول كقولنا ان جيتي اليوم اريدك واما الحال فاما في
 الازمان

الازمان والاصول كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانه موجود وكقولنا العود امان
 واما فردا والحق ان كانت الشمس طالعة فانه موجود وكقولنا العود امان
 معان فانه انما يكون فردا في قضية واما فان يبين كنه الحكم بانه على جميع الاوصاف او
 على بعضها فهو مقتضية واما المطلقة وتصور الهوية الكلية والمتعلقة كلها واما
 وفي المتصلة صريحا وتصور الية الكلية فيها ليس التية وسورة الحقية الجزئية فيها
 وتصور الية الجزئية فولا يكون وبما فالحال في السبل على سبيل باب الكلي ليس
 كل واحد ليس موصفا وليس له في المتصلة وليس في التية في المتصلة وهذا الحكم في الاجمال
 فان اردت تعقبها فارجع الى الحدود **قال** لانه ان كان صدق التام فيها على تقديره
 صدق القدم للعلاقة **اقول** القضية الشرطية المتصلة اما ان يكون ثابتا او متغيرا
 علاقة معلومة تقتضي ان يكون التام صادق على توزيع صدق القدم او لا يكون فان
 الاول فالقضية متصلة للزمنية وان كان الك متصلة انفاقية والراد بالعلاقة متبادر
 يقع بين القدم والتام ملائمة وهي اى العلاقة متشابهة عن صفت القدم في اكثر
 كونه على التام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانه موجود او معلوم لانه كان ثابتا
 ان كان التام لا يوجد فاما الشمس طالعة او متغيرا كقولنا ان كانت امانا
 شاكرا وان الله موجود فالقضية المتبادر بها الشاكر الازمان لا يتغيرا فدهما بدو ان
 كالا بوالابن والعاشق والمعتوق وانما خلاف اكثر لان العلاقة وبما تشبه
 بسبب ادم متعلق كونهما اى التام والقدم معلوم على واحدة كونه ان كان الزمان موصوفا
 فالعالم بغيره فان وجود الزمان واهواء العالم معلوم لان العالم على الشمس واما في قضية ان
 قولنا الشاسع عن صفت القدم باعتبار التغليب **قال** فانه لا علاقة بينهما طينية
 الانسان وما فيه المحر **اقول** اى لا علاقة بينهما من العلاقة المذكورة التي تتعلق
 بها علم الحكم وان كان علاقة بينهما في نفس الامر لانها اوان واقعا في الكائنات
 وكل امر واقع في الكائنات لا بد له من سبب فلا بد من اجتماع امرها اما نسبية الاول
 باللزومية فلا شئ لها على اللزوم واما نسبية التام انفاقية فقدم اشتغالها على اللزوم بل

على الاتفاق واعلم ان هذا التعريف للنقطة اللازمية لا ينال الزمنية الكاذبة في
قولنا ان كانت الشرطية لا تكون في الوجود لعدم اعتبار صدق الشرطية
بينها فالاول ان يقال اللازمية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية
اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك وهو متساو للزمنية الكاذبة لان الحكم للعلاقة
ان كالتق الواقعية كانت اللازمية صادقة وان لم يتطابق كانت كاذبة وانما ان
التعريف للاتفاقية لا ينال الاتفاقية الكاذبة كقولنا ان كان الانسان مطلقا
فالحيار صاهل لعدم صدق الشرطية على سبيل الاتفاقية ولو قال هي التي حكم فيها
بصدق الشرطية على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل هو صدقهما لينا والالاتفاقية
الكاذبة لكان او قال ان الحكم بصدق الشرطية على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل
لم يصدقهما ان طابق الواقع فالالاتفاق صادقة والا لكاذبة **قال** كقولنا العدم
اذا زوج واما في الاحتمال العقلي في هذه القضية اربعة صدق المقدم والشرطية
معاً او كذبهما معاً او صدقهما في المقدم مع كذب الشرطية او صدق الشرطية مع كذب المقدم
كاذبان والاطرافان صادقان **قال** هذا الشيء انا ج او شجر **اقول** الاحتمال لهما اربعة
ايضا الاول صدقهما اربعة صدق المقدم والشرطية معاً والثاني عدم صدقهما والثالث صدق
المقدم مع صدق المقدم والشرطية معاً والرابع صدق الشرطية مع عدم صدق المقدم والاول
كاذب والباقي صدق **قال** زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يكون في البحر **اقول** لهما
ايضا اربعة احتمالات الاول ان لا يكون زيد في البحر وان يكون في البحر والثاني ان يكون في البحر
والثالث كون زيد في البحر والرابع كون زيد في البحر وان لا يكون في البحر والاول والثاني
من وانما في الشرطية المنفصلة عن النقطة لان الشرطية اصل في النقطة والمنفصلة
تؤخذ عليها لا تؤخذ من ان في الشرطية في الاول صدق وفي الثاني كذب وفي الثالث صدق وفي الرابع كذب
الحقيقة على ما كانت المجموع على ما كانت الخلو لان حقيقة الانفصال فيها كقولنا انما في في الصدق
في ثبوت في الصدق والكذب معاً وقدم ما نفع المجموع على ما نفع الخلو لان التناقض في الصدق
فقط اشترط التناقض في الكذب فقط **قال** اما التفعيلة الحقيقية المجموع **اقول** الشرطية المنفصلة
سواء كانت

مختصة
بمختصة

سواء كانت صفة او مافوق الوجود او مافوق الخلق قد نبه كبر الاكثر من جهة من جهة الحقيقة
ما ذكر في الشرح من قولنا العدم اما زيدا واما فقي او س واما ما نفع المجموع كقولنا هذا
الشيء اما ان يكون هذا الاية نبي او قطبا او طابا واما ما نفع الخلق فقولنا هذا الشيء
اما ان يكون لانا ان لا يكون لانا او لا يكون لانا او لا يكون لانا او لا يكون لانا او لا يكون لانا
سواء يكون الكسوة المنقوعة في الكسوة النقية في العدم من الكسوة النقية
وهي النقص والثلث والرابع والخمس والست والسبع والثمانية والعشرة
على الوجود كانه عشرة فان الكسوة الكسوة النقية في هي النقص والثلث والرابع
والسبع والاربعة عشر على ان النقص ستة وثلثه اربعة واربعة واربعة واربعة
في عشرة ثمانية على اثني عشر بلا شبهة او ما وقع عنه كالتثنية فان الكسوة النقية فيها
هي النقص والاربعة والنقص ثمانية عشر اربعة واربعة ثمانية واربعة ثمانية
فالاربعة ستة فالتثنية والستة فان قلت ربما يوجب العدم لا يتصور فيه الزيادة ولا
ولا النقص والالتزام في هذه النقص كالمواحد فانه عدد لا يتصور فيه الكثرة فلا يكون
تلك القضية متفصلة حقيقة قلت الواحد ليس بعدد لان العدم ما يكون نقصا مجموعا
حاشية ثمانية والاربعة نقصا ثمانية فلا يكون الواحد عدد العدم طرفية فان قلت
لا يتصور فيها الاية قلت هذه داخلية في العدم الناقصة لان النقص ما لا يبلغ كسوة
اليه وعدم البلوغ الكسوة اليه اما ان لا يكون له كسوة او بان يكون له كسوة ولا يبلغ
اليه ومن هذا عرفنا ان الاربعة من الزيادة والنقصان معاينتا لاصطلاحها
معاينة بالقوة وهي ان ينسب عدد معين كسبة اربعة الى اربعة في السبعة وكسبة
الثلثة الى اربعة في النقصان وكسبة الخمسة الى اربعة في الزيادة وكسبة حاشية
اليه في الزيادة والنقصان كما قلنا السابق مسلم كانه بشبهة قوله بعد ذلك الحق
ان الحقيقة تتكبر كسبة معينة ومنفصلة كقولنا العدم اما ان يكون مساويا لذكر العدم الى قوله
وهنا سؤال وجواب لا يسع القام ابراهما **قال** واصل هذا العدم اما مساو لذكر العدم
العدم **اقول** اي واصل هذا العدم الذي كسبه معينة ومنفصلة هذا العدم اما مساو لذكر العدم او

او غير سائل اي مركب من جنس كذا لم يكن العود سائلا اي ذلك العود كان زائدا عليه
او ناقصا عنه فلي كانت هذه التعليلات التي قول او زائدا عليه او ناقصا عنه في قوة تلك
المركبة وهي قول او غير سائل اقيمت تلك التعليلات منها مقادير مقام هذه المركبة فلي
انها اي القضية المركبة من التعليلات والمركبة مركبة من ثلثة اجزاء منها واحد انتم لكن اسلوب
كلامه لا يقتضي ان يقال لها فلي كانت هذه المركبة في قوة تلك التعليلات اقيمت التعليلات
مقامها **قال** وكذا ما نفع الخلو بخلاف ما نفع الجميع **اقول** وفيه نظر لانه لا فرق بينهما في جوا
تركيب كل منهما عن اكثر من جزئين لانه كما يقال في ما نفع الجميع ان يكون هذا الشيء الاشجار
ولاجب او لا حيوانا فلي لا مانع في ما نفع الجميع لان غاية اجزاء ما نفع الجميع يستلزم
تتبع الاخر لا يتلزم الجميع بينهما وتتبع اجزاءها لا يستلزم عين الاخر لاجب الخلو بينهما
حتى يلزم اجتماعهما في المنزلة كذا ان يكون هذا الشيء اشجارا يستلزم كونه لاجب
لا يتلزم الجميع بالجزء والاشجار كونه لاجب الاستلزام كونه حيوانا كونه الخلو بالجزء
والحيوان حتى يلزم ان يكون هذا الشيء اشجارا او حيوانا وقد كان بينهما مانع الجميع كذا
لا مانع في ما نفع الخلو لان تتبع اجزاء ما نفع الخلو يستلزم عين الاخر لا يتلزم الخلو
بينهما وعينه احدها لا يستلزم تتبع الاخر لتجو الاجزاء بينهما حتى يلزم خلو الجزئين مثلا
في المنزلة كذا انتفاء كونه هذا الشيء لاشجارا يستلزم كونه لاجب الانشاء الخلو
بينهما كونه لاجب الاستلزام انتفاء كونه لاجب الحيوان الجميع بينهما حتى يلزم انتفاء
الاشجار والاحياء وقد كان بينهما مانع الخلو **قال** وهو اختلاف القضية **اقول**
وهو اختلاف هذه الشئ في احكام القضايا ولواحقها بعد الفروع عن تعريف القضية
واقسامها وانما افرقت عن التعريف والتقسيم لان التعريف لبيان مفهوم الشيء والتقسيم
ليان افراد الشيء بعد بيان مفهومه وافراد اوله وهو ان الشئ
اختلاف القضية بالاجاب والسلب بحيث يقتضي ذلك الاختلاف لانه ليس بواجب
بالفعل او بالقوة فان هاتين القضية احكاما مختلفا باختلاف الاجاب والسلب
بحيث يقتضي لانه ان يكون احدهما صادقا والاخر في نفس الامر ويصحب الواقع

فج اختلاف ضمن الاختلاف المنكوي في تعريف الشئ في تعريفه بناء على الاختلاف
الواقع بين قضيتين او بين موضوعين كالسما والارض والشمس والقمر وبين موضوعين
موضوعين قائم قوله قضيتي يخرج الاختلاف الواقع بين قضيتين كاختلاف بين
واختلاف مفرد وقضية لكن هذا التعريف القيد الاول جنس موضوع بناء على الاختلاف بين
قضيتين بالاجاب والسلب كذا من ان السائقين وبالحكمة والشمس كقولنا زيد كان
زيد الابن وكان عمه وابنه وبالحكمة والتعليل كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالهارم موجود والورد اما زوج وامرؤ وبالحكمة والمعرفة كقولنا كل انسان حيوان
والانسان حيوان وبالحكمة والخبرة كقولنا كل انسان حيوان وبالحكمة والخبرة
وبالحكمة والخبرة كقولنا زيد لاجب زيد ليس يحرم والاد من العود كونه حرف السلب
جزء من الجزئ كذا في المنزلة كذا في التعديل لا يكون حرف السلب جزء من الجزئ كذا في
فمنه قولنا زيد لاجب ان لا جزئية ثابتة لزيد ومنه قولنا زيد ليس يحرم ان جزئية مسوبة
عنه فيكون الاول موضوعية والثانية سلبية لان الاول من الاول في النسبة ربط السلب
السلب ربط السلب بالاجاب والى سلب السلب وسلب سلب فمع بالاجاب والسلب
من المنزلة كذا في الموضوعات وسلب السلب مع القيد الاول في جنس موضوع بناء على الاختلاف
الواقع بين قضيتين سواء كان ذلك الاختلاف يقتضي صدق احدهما وكذب الاخر او لم
يقتضي كقولنا زيد ليس وسلب ليس يقيع فانها هما فان مارة وكذا بان مارة وكقولنا
زيد ساكن وزيد ليس يحرك وقوله بحيث يقتضي اخرج الاختلاف الغير المقتضي وهذا التعريف
مع القيد الثلثة الى بقية جنس موضوع بناء على الاختلاف المقتضي سواء كان لانه
وصورة او لم تكن كذلك بل هو السلب او بخصوص ما في قوله لانه فخطر يخرج الاختلاف
المقتضي بواسطة او بخصوص ما في اما بواسطة فلي في اجاب شئ شئ وسلب
يساو عنه كقولنا زيد انسان وزيد ليس بيطير فان الاختلاف بينهما لا يقتضي
لانه صدق احدهما وكذب الاخر بل انما يقتضي ذلك اما لان قولنا زيد انسان في قوة
قولنا زيد بيطير واما لان قولنا زيد ليس بيطير في قوة قولنا زيد ليس بيطير واما

خصوصا المادة فكل في قول كل فرد حيوان ولا شيء من الفرس حيوان وبعض الناس
حيوان وبعض الناس ليس بحيوان فان الاختلاف فيها بالاجاب والسلب يقتضي
صدق احدهما وكذب الاخرى لانه لا صوت وهي كونهما كلفين او جزئين بل
بخصوص المادة والاى وان كان ذلك لا يقتضي بصورته لا بخصوص المادة لان
يكون ذلك لا يقتضي لكل كلفين او جزئين وليس كذلك في قول كل حيوان انسان
ولاشئ من الانسان صيغ كلفين مختلفان بالاجاب والسلب ان اختلافهما لا
لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبان وكذلك قول بعض الحيوان افرس
وبعض الحيوان ليس بفرس جزئيان مختلفان بالاجاب والسلب وليس احدهما صادقا
والاخرى كاذبة بل هما صادقان بخلاف قول بعض الحيوان افرس ولا شيء من الحيوان
بفرس فان الاختلاف الواقع فيها يقتضي لاشئ وصورته ان يكون احدهما صادقا
والاخرى كاذبة فان قلت ان الساقط في جري في القضايا كذلك يجزى في الفرض كالانسان
والحيوان والاجابة ان عدم مباحثهم واجب فلا يصح تخصيصه بقضايا يكون ضافيا لها
لما عدتهم قلت التعميم الاصلى هو انهما تافقوا في القضايا لان الكلام بينهما في الحكماء واما
المفرد فيكون بالحيثية السبع ان تعميم القواعد انما يكون بحيث المقاصد الاخرى
ولا غرض لهم بقدره في الساقط المتوافق الواقع بانه المفرد في ذلك فحق **قال** فان
كانت مخصوصة فلا يمتنع الساقط **ان** القسطنطيني الساقط فيهما ان
كانت مخصوصة لا يمتنع الساقط فيهما الا بعد السواء في ثمانية وحدات الاولى
وحدة الموضوع في اتحاد الموضوع في القضية لانهما من القضية لانهما اى
القضية ان اختلفا بان يكون موضوع احدهما زيدا فاما موضوع الاخرى محمدا
لم تتشاققا نحو زيد قائم وعم ليس بقائم يجوز صدقهما معا وكذبهما والاشئ في
الوحدة الثانية وحدة المحمدا فلو اختلفا فيها اى في تلك الوحدة بان يكون
محمدا احدهما كاذبا مثلا ومحمدا الاخرى ساعدا لم تتشاققا يجوز صدقهما وكذبهما معا
نحو زيد كائن وزيد ليس بغيره والثالثة اى الوحدة الثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفا

اختلفا فيها اى في الوحدة الزمان بان يكون زمان احدهما كذا وزيد ليس بقائم
نهار والاشئ اى الوحدة الرابعة الوحدة الثانية وحدة المكان لانهما لو اختلفا
في وحدة المكان بان يكون احدهما دارا فاما وكان الاخرى سوقا لم تتشاققا لجواز
الكذب والصدق فيهما نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق والاشئ في
الوحدات المذكورة وحدة الاضافة لانهما اذا اختلفا فيها اى في وحدة الاضافة
بان يكون احدهما لعمرو مثلا وفي الاخرى لزيد لم تتشاققا لجواز صدق كل منهما وكذب كل
واحد منهما نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لزيد في القوة والفقير في القوة والفقير
لانها اى القضية لو اختلفا فيها اى في القوة والفقير بان يكون نسبة المحمدا للموضوع
في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفقير لم تتشاققا نحو المحمدا في الدار فسر بالقوة يعني من شأنه
الاسكار المحمدا في الدار ليس بمسكراى بالفقير فانهما صادقان وآل بقية وحدة الكل والجزء
لان القضية اذا اختلفت في الكل والجزء بان يكون المحمدا في القضية على بعض اجزاء الموضوع
وفي الالب على كل ما لم تتشاققا نحو الرشي اى رشي سود اى بعض اجزائه من الرأس
واليد والرجل وغير ذلك لكونها صادقة واعلم ان الكل قد يكون لاحاطة الافراد
وقد يكون لاحاطة الاجزاء فاذ قلت على الكل يكون لاحاطة الافراد ولهذا اجاز
يقال اكلت رقت اى واحد افرادها واذ اردت قلت على موضوع يكون لاحاطة الاجزاء
لهذا اجاز ان يقال اكلت الرقة اى كل اجزاء رقت واحد والكل في رقة الرشي
يسو بالكل اى كل اجزاء رقتا لكونه اظلا على الرقة والوحدة النانية من الوحدات الثمانية
وحدة الشوط لعم الساقط في القضية عند اختلاف الشوط بان يكون شوط المحمدا
للموضوع في احدهما القضية بشرط اتصاف الموضوع بوصف معين وسلبه محتمل في
الاخرى بشرط اتصافه بوصف معين اخر كقول المحمدا في الموضوع للممراى من قبل الممراى
شوطا اى بشرط كون المحمدا بمفرق للممراى بشرط كونه اسود لانهما صادقان
مع **قال** وكيفية هذا القول اى كون تقييد الموضوعية الكلية والاشئ في ثمانية دون الشئ
الكلية وكون تقييد الالب الكلية والجزئية الموضوعية دون الموضوعية الكلية سببا في

اختلفا

جعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً وتأتيها القضية الحاصلة بعد جعل المذكور فلو
 بشدة لصار له معنى ثان **قال** أي أن كان الاصل باي وجه كان **قال** أي سواء كان صدق
 كالتقريب الاول ويجوز ان كان العكس اي كالاصل كذلك اي يكون العكس
 كالاصل فاصحاً فاجيب **قال** لان ما هو الموضوع لا يجبر محمولاً **قال** فانك قد عرفت ان
 الحاد من الموضوع الذات اي الافراد من المحمول الموضوع اي المفهوم فاضا طفت كل ان
 حيوان يكون الملائكة الانسان الذي هو الموضوع في الافراد المتكثرة الذي هو المحمول
 مفهوماً على المحمول الى سلب التحرك بالارادة ومن البديهي ان اضاعك على تلك القضية
 وقلمنا بعض الحيوان الانسان لا يجبر المحمول انما هو مفهوم الحيوان موضوعاً ولا الموضوع في اليا
 الذي هو ذات الانسان في لا وجوابه ان الموضوع في المحمول يطلق ان تارة على ذات
 الموضوع ومفهوم المحمول في الموضوع في المحمول في الحقيقة وتارة اخرى على اللغوية الاله
 على وجهي وهما الموضوع في المحمول في المذكور المعنى اذ انك بتورية القام مع ان المتبادر
 هو الثاني وقولنا ان ذلك وشين سلب ذلك ان الذي في ذلك الجواب **قال** وانما اعتبر
 بناء على الراجح **قال** اعتبر في العكس المستوي بقا والسلب الراجح لان التقنيين تتبعوا
 القضايا ولم يرد في الاكثر اي في اكثر القضايا بعد جعل المذكور وهو جعل الموضوع
 محمولاً والمحمول موضوعاً فاصحاً في الملائكة وهي العكس المستوي لا موافقة لها اي لا
 لاصل والرجوع باعتبار القضايا في الراجح والسلب انما في الاكثر ولم يتغير في الراجح
 لان الناس للشيخ **قال** ففي هذا قول المعنى ان السوء الخطاء الى المعنى فظلم لان الخطاء
 ما لا يتبع صاحبه اصلاً او يتبعه بغير تعلق ومشتقة وكيف يتبع الخطاء في ذلك
 العاقبة مع كونه وصلاً خيراً في غيره بل العيوب ان يقال فظلم هذا ان يكون هذه العبارة
 وهي الكذب بحاله الاسرود او فظلم ان سمح **قال** فلان اذا قلنا كل انسان حيوان اه
اقول يعني اذا قلنا هذه الموضوعية الكلية فبشيء موضوعاً بالانسان والحيوان وهو
 اي الشيء الموضوع في ذات الانسان اي افراد في يكون بعض الحيوان انسان
 لانا اذا وجدنا موضوعاً بوصفنا قلنا ان يحمل تلك الذات الموضوع في باعد الوصفين
 موضوعاً

موضوعاً وجعل الموضوع الاخرى لا عليها **قال** والاول في ان يقال ان **قال** اي الدليل
 الاول في انك انك الموضوعية الكلية موجبة جزئية ان يقال اذا حذف كل انك حيوان
 لزم من صدق ان يصدق بعض الحيوان ان اي وان لم يصدق بهذا الجزئية
 وجب ان يصدق تقبها وهو لا شيء من الحيوان بالانسان والا لا وان لم يصدق بهذا
 اوله فذكر ان يقيم استقراء التقبيرة وهو في يقيم صدق هذه الالة الكلية وهي
 تتبين العكس للمفاتيح الكلية بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان
 حيوان لان الانسان ان كان مسكوباً بمن جميع الحيوان وجب ان بسبب الحيوان
 من بعض الانسان وقد كان الاصل المنطوق كل انسان حيوان وهو تقبيل ليس
 بعض الانسان حيوان فيلزم اجتماع التقبيرة وهو في فيكون بهذا اي قول ليس
 بعض الانسان جميع ان قلنا اس باطلا لان الاصل صادق في الغرض فالتقنية
 المفاتيح بين الانسان والحيوان ومن انتفاء المفاتيح بينها يلزم انتفاء صدق
 قولنا من الحيوان بالانسان ومن انتفاء صدق يلزم صدق قول بعض الحيوان انسان
 وهو المطالب **قال** او نعم ذلك التقبيل اه **اقول** هذا اول دليلك لانك انك الموضوعية
 الكلية موجبة جزئية وتجب هذا الدليل ان يقال اذا حذف كل انسان حيوان لزم
 ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق تقبيرة وهو لا شيء من الحيوان بالانسان
 ونعم ذلك التقبيل الى الاصل با جعل الاصل صغرى لكون ايجاب الصغرى شراً طار
 في الشكل الاول والتقبيل بعد كبرى كونه كلياً ينتج من الشكل الاول سلب الشيء
 عنه نفسه وهو اي سلب الشيء عنه نفسه مح ان كان الشيء موجوداً وان كان
 معدوماً فظلموا بها موجوداً ويكون القضية موجبة هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من
 الحيوان بالانسان ينتج من الشكل الاول ولا شيء من الانسان بالانسان وهو مح لان ما هو
 انسان فهو انسان وايماً وهذا المحل ليس يلزم من صدق القياس كونه صحيحاً لوجه
 شرط الشكل الاول وهو ايجاب الصغرى وكيفية الكبرى بل من الحاد وليس من
 الصغرى كونه باصداً فيجب الغرض فتبين انه من الكبرى فيكون الكبرى كاذبة كونه

مله منسرفة للمحل وتقيدها صراحة وهو المطلوب قال فيلزم منه لا شيء من الحيوان ينشأ
 ٥١ **اقول** ان يلزم من صفة تقييد العكس وهو قول الاشعري ان الاشعري بان لا يكون
 السالبة الكلية ممكنة كغيرها وهذه العكس شاف للاصل فيكون العكس كاذبا بالاشعري اجتمام
 التقييد وكذا يلزم من كذب قول الاشعري ان الانسان بكونه لان كذب اللازم يستلزم كذب
 اللازم يستلزم صدق تقييد الاشعري التقييد وهو عكس للاصل فثبت المطلوب
 او نضم هذا اللازم **اقول** ان نضم عكس تقييد العكس الى الاصل حتى يلزم من التقييد ان السلب
 الشيء عزز نفسه بكونه بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال وهذا المحال ان يلزم من صورة الى
 القياس او من مصاديقه وليس من الصورة فكونها صحيحة لوجه وشروط التقييد كما هو اختلاف
 المقدّمات بالاجاب والسبب كية الكبر ما قلناه من المصادق وعلى تقدير لزوم من المصادق
 اما ان يلزم من الضم او الكبر والاولى يكون الكبر صادقا في الغرض فثبت ان من
 الكبر فيكون الكبر كاذبا وكذا يلزم من كذب الملازم يستلزم كذب
 الملازم وكذب الملازم يستلزم صدق تقييد الاشعري التقييد وهو المطلوب ويمكن
 ان يقال ههنا او نضم هذا التقييد الى الاصل حتى يلزم من التقييد الاول سلب الشيء عزز نفسه بكونه
 بعض الحيوان ان لا شيء من الاشياء بكونه يتبع من التقييد الاول بعض الحيوان ليس بحيوان
 وهو محال **اقول** نضم هذا التقييد وهو بعض الاشياء **اقول** ان نضم هذه الموجبة الجزئية
 وهي تقييد عكس الاصل الى الاصل بان يكون تلك الموجبة الجزئية صغرى تكون اجاب الضمير شرطا
 فيه ينتج من الشكل الاول سلب الشيء عزز نفسه كصورة الضم وانما قيد الموقف لرواياته
 قد صدقت العكس في بعض المواد السالبة الجزئية وهو الذي يكون بين الموضوع والمحمول
 ثابتا في كل اعموم من وجه مثل بعض الامور ليس بحيوان ويصدق عكس ايضا وهو بعض الحيوان
 بان لا شيء من الاشياء التي هي اعموم من وجه فكل قول بعض الحيوان ليس بحيوان يصدق
 ويصدق عكس ايضا وهو قول بعض الاشياء ليس بحيوان وانما اذا كان بين الموضوع والمحمول
 عموم وفصوص مطلقا فيصدق السالبة الجزئية بسبب الاخص من بعض الاعم وهو لا يصدق
 عكس بسبب الاعم عز بعض الاعم فخص والايوجه الاخص بدون الاعم وهو لا يتواءم

العموم

الجزئية والمفوضية التقييدية واعلم ان الشرطية المطلقة ان كانت موجبة كانت موجبة
 كلية او موجبة جزئية تنكس بالعكس المستوي موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية وم
 تنكس سالبة كلية اما انعكاس الموجبة جزئية فلانه اذا صدقت كلها كان او قد يكون اذا
 كان هذا الشيء ان كان حيوانا وجب ان يصدق ان كان الشيء حيوانا كان انشا واما اذا
 اصدقت تقييد وهو قول ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انشا او نضم الى الاصل
 ينتج سلب الشيء عزز نفسه بكونه قد يكون او اذا كان الشيء انشا كاحيوان وليس البتة اذا
 كان الشيء حيوانا كان انشا ينتج من الشكل الاول لا قد يكون ان لا شيء انشا كان انشا
 وهو محال ضرورة صدق قول كل ما كان الشيء انشا كان انشا واما انعكاس السالبة الكلية
 سالبة كلية فلانه اذا صدقت قول ليس البتة اذا كان الشيء انشا كان فرسا وجب ان يصدق
 قول ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان انشا والاصدق تقييد وهو قول لا قد يكون اذا كان
 الشيء فرسا كان انشا وهو محال الاصل ينتج سلب الشيء عزز نفسه بكونه قد يكون اذا كان الشيء
 فرسا كان انشا وليس البتة اذا كان الشيء انشا كان فرسا وهو محال واما السالبة الجزئية
 فلا تنكس جزئية لصدق قول لا قد يكون اذا كان من هذا الحيوان انشا مع كذب قول قد
 لا يكون من هذا انشا كان حيوانا لانه كلما كان صدق حيوانا هذا اذا كانت الشرطية مطلقة لروية
 واما اذا كانت منقطعة او منقطعة اتفاقية فلا يقيده انعكاسه بالعدم فانه في هذا يجب
 الاجماع او ان اردت ان تقول عكس المستوي للشرطية بكماله وعكس التقييد للشرطية وان شرطيات
 خارجة الى المحل مطالب الاعمال من الاصل المذكر بيان ذلك كما يكون القياس
 من مطلب الاعمال ان القاصد من العلوم المدونة المجتمعة مسائل الى ادراكها تصديقات
 فالمقصود الاصل من العلوم المدونة هو الادراكات لا التصورات وانما الادراكات التصو
 التصورية فانما تطلب هي فيها اس في العلوم المدونة لكون تلك التصورات ومسائل التعلل
 التصديقات والسر في ذلك ان يكون المقصود من العلوم المدونة الادراكات التصرفية
 وانما الادراكات التصورية فانما تطلب لكونها ان التصديقات التعللية التي وصلت
 الى قبة اليقين وهذا يمكن ان يحكم بسبب الافكار الصحيحة في المعاني القطعية فصارت تلك

تلك التصديقات العاصلة الى قربة التميز مطلوبة في العلوم الحقيقية وهي التي لا تبدل
الاديان والكاظم من التصورات ما وصل الى كنه حقيقة الشيء وذلك الوصول متغير
ولم يطلب التصورات في العلوم الا ان يكون وسائلها الى التصديقات المطابقة للعلوم
الحقيقية فلهذا كان قياس مطلقا على ما بالية الرساير اصطلاحا **قال** والاد من
القول اعم من ان يكون **قال** اعلم ان القياس في العقول مطلقا او مقفول اما المقفول
العقول فهو الذي يشترك في القضايا المعقولة وان القياس المطلق فهو الذي يشترك
في القضايا الملقوفة والآو منها هو القياس حقيقة والآخر منها هو القياس مجازا
وانما سمي قياسا لانه على القياس العقول والتعريف المذكور للقياس يمكن ان يجعل
تعريفا لكل واحد منهما فان جعل تعريفا للقياس العقول سيرا بالقول الاقوال الاقوال
العقولة وان جعل تعريفا للقياس الملقوف سيرا بالاد من الاقوال الملقوفة **قال** والاد من
الاقوال ما فوق الواحد **قال** الاد من الاقوال القضايا التي تشترك في القضايا
كانت معقولة او ملقوفة وهي الى الاقوال اجمع ذكر في التعريف وكل جمع يذكر في التعريفات
في هذا الفن سيرا به ما فوق الواحد فالاقوال سيرا بها ما فوق الواحد لشيء والهم
التعريف القياس المؤلف من القولين والقياس المؤلف من اقوال ما فوق الاثنين
فالقول الواحد اي القضية الواحدة لا تشترط قياسا وان لم ينع عنه لانه قول واحد
كعكس المستوى للقياس الواحدة لانه انما يكون كل انسان حيوانا وبعض
الحيوان انش فان قولنا بعض الانسان الحيوان انش لازم لقولنا كل انسان
حيوان لانه وكعكس النقيض اللازم لانه انما يكون كل انسان حيوانا لانه
وكعكس النقيض اللازم لانه انما يكون كل انسان حيوانا لانه فانه تفكك كعكس النقيض
الى كل ما ليس بحيوان ليس بشيء **قال** كثر من الاستواء **قال** الاستواء
هو اثبات الحكم على كل لوجود ذلك الحكم في اكثر جزئيات وذلك الحكم كقولنا كل
حيوان يركب الاسفل عند المفع فالحق هو ان حكمه ثبت على كل حيوان فلهذا الاسفل
عند المفع وذلك الحكم هو اسطة تتبع اكثر جزئيات الحيوان من الانسان والفرس
والعقر

والقوة غير ذلك مما يستواء ووجد انهم في هذا الانسان والفرس والبق وغير ذلك كذا
الاستواء لا يشهد القربة لحيوان ان يكون **قال** البعض الفرس يستواء على ان يكون البعض
الفرس استواءا كالمساح فانه جزئ من جزئيات الحيوان مع انه لا يخلو فلهذا الاسفل عند
المفع بل فلهذا الاسفل عند التمثيل هو اثبات الحكم في جزئيات شئ وذلك في جزئ اخر يمتنع
بينهما اربعة الجزئيات لقولنا العالم مؤلف من جزئيات كالبنت الواحد يعني البنت واحدة
لانه مؤلف من هذه العلة موجودة في العالم فانه ايضا **قال** بل هو اسطة مقدمة اجنبية
قال انما لا يكون لزوم القول الاخر لذات تلك الاقوال بل يكون لزومها بواسطة مقدمة
اجنبية وهي التي لا يكون لازمة لاحد من مقدمتي القياس كمن في القياس الاول وهو ليس
القياس الى سوات مائة كقوله في بحث يكون متعلق بمحمول اوليه ما موضوعه على الاخر
كقولنا آسود قلبه ب ما ورج فان هذا القول لا يستلزم ان يكون له قلب كذا
لانه كما لم يوافق اسطة مقدمة اجنبية غير لازمة لمقدمتي القياس وهي ان كل ساد ولبس
ساول ذلك الشيء والاي وان كان الاستلزام لانه لا يكون اسطة مقدمة اجنبية
كان هذا النوع من التوفيق متحيا متحيا واما وليد كذا لانه لو اخذنا بدار السات
الساوات المباشرة او النقيضة لم يلزم النتيجة فاما اذا قلنا آسود قلبه ب ما ورج لم
يلزم ان يكون آسودا بل لانه مباين مباين لم يلزم ان يكون مباين لذكر الشيء فان الانسان
مباين للفرس والفرس مباين للانط مع ان الانسان ليس مباين للانط وكذا اذا
قلنا آسود قلبه ب ما ورج لم يلزم ان يكون له قلب ان نصف كج نصف الان يكون صا
نصف بلك ب ما ورج فلهذا اسطة مقدمة اجنبية ينبغي ان يكون اسطة مقدمة اجنبية اذا كانت
المقدمة الاجنبية صادقة واما اذا كانت كاذبة فلا يكون لها ما فنت قلنا هي ان قولنا
في تعريف قياس الى سوات مائة كقوله في بحث يكون متعلق بمحمول اوليه ما موضوعه على الاخر
لاخرى ليس بصحيح لان متعلق بمحمول الاول هو الجار والمجور وموضوعه الاخرى هو
المجور فقط فلا يكون هذا اذا كان جواب هذا الساقطة ان يقال ان المتعلق في الحقيقة
هو المجور فقط لا الجار والمجور بل الجار الى المتعلق لانك اذا قلت حوت بزيد يكونان

المتعلق في الحقيقة هو المفعول والنحو في الحقيقة هو زيد فيكون التعلق في الحقيقة هو زيد
 وآتكم ان قول المصنف في تعريف القياس قول اخر اشار الى ان القياس لازم هو المصنف
 النتيجة يجب ان يكون لها مقياس الكمال والافضل لم يتغير هذا القيد لئلا يكون
 كل فقهاء في قياس كمال كماله كماله في قياسه وان كان مقياسه في قياسه وان كان مقياسه في قياسه
 من افاد ان المصنف اشار الى قول اخر وهو ان القياس لازم كماله كماله في قياسه وان كان مقياسه في قياسه
 وقفا جزاء المقياس كماله كماله في قياسه وان كان مقياسه في قياسه وان كان مقياسه في قياسه
 سواء اهل وجوبه بالقياس في تعريف القياس الى اقتراجه واستثناؤه قال كقولنا ان
 كانت الشمس طالقة فالنار موجودة او اقوله نتيجة القياس الاول المذكورة في
 القياس الاول بالقياس وهو قولنا النار موجودة وتنتج نتيجة القياس الثاني المذكورة في
 الاول بالقياس وهو قولنا في القياس الثاني بالقياس وهو قولنا الشمس طالقة فالنار موجودة
 وذكره النتيجة او نتجها وعدم ذكرها في التعليل بالقياس لانه لو لم يغير لفظ الاقتراح
 في تعريف القياس الاستثنائي فلا يكون تعريف القياس الاقتراحي جامعاً وتعريف القياس
 الاستثنائي جامعاً لان النتيجة مادة وهي طلاقة فانها وصورة وهي نتيجة الاضحية
 وصورة الشيء مادة يحصل هو بالفعل ومادة الشيء مادة يحصل هو بالقوة ومادة النتيجة
 المذكورة في القياس الاقتراحي وان لم يكن هو مادة المذكورة فيه فيكون النتيجة المذكورة
 في الاقتراح انيات بالقوة فلو اطلق ذكر النتيجة او نتجها في تعريف الاستثنائي
 لا يفتقر تعريف الاستثنائي منها وتعريف الاقتراحي صحتها فان قلت لا يجوز ان يذكر
 عين النتيجة في القياس الاستثنائي بالفعل والامكن الاستثنائي قياساً لانه لا يفتقر
 تعريف القياس ان يكون القول لازم مقابله في واحدة من المقدمات فاما كانت
 النتيجة المذكورة في الاستثنائي بالفعل كماله كماله في قياسه وان كان مقياسه في قياسه
 قياساً لانه ان النتيجة ان كانت المذكورة بالفعل في الاستثنائي لم يكن مقابله للكل
 واحدة من المقدمات وانما يكون عدم المقابلة لو لم يكن النتيجة جزءاً من المقدمات بل عينها
 وهو ان المقدمات الاستثنائية ليس قول الشمس طالقة وحده بل هو مع قول النار

موجود

موجود فيكون النتيجة من المقدمات عينها مع فيحصل النتيجة بغير القوة والنتيجة **قال** وانما
 سمي الاول اقتراحاً لانه ان الحدود فيه مقترنة **اقول** المقادير المذكورة في الاصول هي في
 المطلوب والحد الاكبر هو مجموع المقياس الى الاوسط وهو الاوسط المقدر بين مقدمتي القياس
قال والحد من كون عين النتيجة **اقول** هذا جواب سؤال المقدر وهو ان يقال ان النتيجة
 وتنتجها فقيل ان احتمال الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي ليس هو
 بفضيلة لعدم احتمال الصدق والكذب فلا يكون عين النتيجة او نتجها المذكور في القياس
 فاجاب عنه بقوله والحد من كون عين النتيجة **قال** واعلم ان الشك المذكور **اقول**
 هذا شروع في بيان احد نوعي القياس وهو القياس الاقتراحي فقدم القياس الاقتراحي على
 الاستثنائي مع انه مفهوم الاستثنائي وجوهي ومفهوم الاقتراحي عدي لان القياس
 الاقتراحي على هو الاكثر ان يقع في الاستعمال وبه يحصل اكثر مجزئات المطلوب من
 الاستعمال وان لم يكن من المقياس والنتجيات بخلاف الاستثنائي **قال** لتوسط بيان
 طرفي المقياس **اقول** هذا تعليل صحيح في الحد الاوسط الشك الاول دون غيره من الحد
 الاوسط لشك الباقي الالهي لان يقال ان كانت الباقية مرفقة الى الاول عند الاستنباط
 كان الحد الاوسط متوسطاً بين طرفي المقياس بالحققة ولو قيل في التعليل لانه وسيلة الى
 نسبة الاكبر الى الاصغر فيكون في المقع وسطاً لكان اولي **قال** سواء كان موضوعاً او
 محمولاً او مقادراً او مقياساً **اقول** اي سواء كان الحد الاوسط موضوعاً او محمولاً او مقادراً او مقياساً
 الثاني المكب من مقياس القياس الاقتراحي ايضا **قال** وقد مر في انفاه **اقول** اي
 قد مر في كون الحد الاوسط موضوعاً او محمولاً او مقادراً او مقياساً او مقياساً اي قبل هذا
 استلزام اشار بقوله انفا الى انفا الاقتراحي لا الاقتراحي والاستثنائي معا في تعميم
 بعض الشرائع وان ثبت الخط للشيخ الى حد الكمال حيث قال وقيل بسمي حد او
 وسطاً لتوسط بين طرفي المقياس سواء كان موضوعاً او محمولاً او مقادراً او مقياساً
 فاما انفا واستلزام انفا الاقتراحي والاستثنائي ثم قال **اقول** هذه الخطب عنه لان
 الحد الاوسط المذكور في قوله لا يكون الا الاقتراحي دون الاستثنائي يعرف ذلك

من تتبع كتبهم هذا الكلام اقول ان هذه النظم قد تم تنقيحها الى حكامها لان
المثال ان في الافتراس قد سقط عن بعض النسخ شيئا من فلك النسخ فرائي النظم بهذا
البعث فوهم ان انما كانت في المثال الاقتران والاستثنائي معا ومن هذا عرفنا ان
الاشكال الاربع المذكورة في المنطق لا يتصور الا في القياس الاقتران دون
الاستثنائي **قال** لانه اقل في الاغلب **انما** في افضية الموضوع واعني المحمول
بالاغلب لانها قد يكونان مساويين كقولنا ان كل انسان حيوان وكل حيوان
ناطق فينتج من الشكل الاول كقولنا ان كل انسان حيوان وناطق **والثانية** من
المقدمات القياس التي فيها الاصغر **انما** يسمى المقدمات الشتملة على الاصغر الصغرى
لكونها ذات الاصغر وصاحبه والمقدمة الشتملة على الاكبر الكبرى لكونها ذات الاكبر
وصاحبه ويسمى الصغرى والكبرى بالمقدمة ايضا لقولنا على القول **اللازم** وهو
والقول **اللازم** من القياس باعتبار حصوله من القياس بيسر نتيجة واعتبار
استحالة انه اى من القياس يسمى **قال** يسمى جزئية وخر باه **انما** لكون الصغرى
مقومة في الكبرى ومقومة فيها سواء كان الاقتران اقتران موجبين كليتين او
جزئيتين او جزئية سلبية كليتين او جزئيتين او موجبة او سلبية **قال** ان كان
محمول الصغرى وموضوعها في الكبرى فهو الشكل الاول **انما** وضعت الاشكال
الاربعة على هذا الطريق لان الشكل الاول على نظم الطبعي لانه هو الاقتران من موضوع
المطلوع الى الحد الاوسط محموله اى المحمول المطبق حتى يلزم من الاشتمالية اشتمال
موضوع المطبوع الى محموله وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول فلهذا وضع في الرتبة الاولى
ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب من الاشكال الباقية اليه اى الى الاول لانه ركنه اياه في
موضوعه وهي اشرف المقدمات لاشتمالها على موضوع المطبوع اليه وهو اشرف
من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ثم وضع الشكل الثالث لانه له قربا الى الاول
لانه ركنه اياه في كبراه وهي احسن المقدمات لاشتمالها على محمول المطبوع اليه
وهي احسن من الموضوع لانه انما يطلب لاجل الموضوع ثم وضع الرابع لانه لا قرب

له الاول اصل الى الفته اياه في المقدمات معا ومعلوم من الشئ **قال** ومنه الباقية
ما هو اقرب الى الطبع اه **انما** كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربع اقرب الى الطبع
لكونه على نظم الطبع في الاستدلال على المطبوع من بخلاف الباقية لانه كان الباقية
مترتبة الى الاول عند الاضطرار اليه وان اردت تمييز كل طرف من الطرفين فلا يكون
فك غلبة فيما يجي بعده ذلك **قال** اعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كان مقدماته **انما**
اعلم ان الشئ على شكل من الاشكال الاربع ينتج بطريق واحد هما في كيفية فني الشكل
الكا اختلاف مقدماته بالاجاب والسلب يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما
النتيجة فكيفية فني كية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف
في النتيجة وهو صدف القياس نامة مع النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة السالبة
والاختلاف في النتيجة موجب لعدم الانتاج لا مع الانتاج ان يستلزم ذات القياس
النتيجة وصدف القياس نامة مع الايجاب واخرى مع السلب يد على ان كل واحد من الايجاب
والسلب ليس بلان من القياس لان ما هو اللازم بالذات لا يختلف اما لزوم
الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو انتفت المقدمات في كيف اى في الايجاب
والسلب فاما ان يكون موجبة او سلبية او اياها كان يتحقق الاختلاف في النتيجة واما
اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل فرض من حيوان وكل حيوان حيوان والحق الايجاب هو
هو كل فرض صاهل ولو بدلك الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كان الحق السلب وهو
لاشئ من الفرس بالذات واما اذا كانتا سلبتين فليصدق قولنا لا شئ من الانسان
بفرس ولا شئ من الناطق بفرس والحق التوافق وهو قولنا كل انسان ناطق ولو بدلك
الكبرى بقولنا لا شئ من الحمار بفرس كان الحق السالبين وهو لا شئ من الانسان بفرس
الحمار واما لزوم على تقدير انتفاء الشرط الثاني وهو كية الكبرى فلانه لو كانت الكبرى
جزئية فاما ان يكون موجبة جزئية او سالبة جزئية وعكسها القديريين يتحقق الاختلاف
في النتيجة **انما** على تقدير الكبرى موجبة جزئية فليصدق قولنا لا شئ من الفرس بالذات
وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب وهو كل فرض من حيوان ولو بدلك الكبرى

بقولنا وبعض الناطق انشا كان الصدف السب وهو انش من الفوس باطن واما
 على تقدير كونها سالبة جزئية فليصدق قولنا كل انش ناطق وبعض الحيوان ليس
 بناطق والحق والعادف التوافق وهو كل انسان حيوان ولو بدت الكبرى ببعض
 الفوس ليس بناطق فالحق التباين وهو انش من الانسان فوس فوانية النتيجة
 باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضروب الممكنة الاتماء في كل شكل من الاشكال
 الاربع هي كلية اى الكلية والجزئية وبحسب كيفية اى الاربعة والسب ستة عشر
 عشر لان القضية المعقبة ليست الا المحصورات لان الشخصية تنزلت منزلة الكلية
 لاننا جملته الشخص في كبرى الشكل الاول فاننا اذا قلنا هذا امر وعمر وناطق ينتج
 بالفروقة هذا ناطق وان المرحلة في قوة الجزئية فيكون القضية المعقبة هي
 المحصورة والخصوصية اربعة الموجبة الكلية والكلية الموجبة الجزئية و
 والكلية الجزئية وهي كلها معقبة في الصغرى والكبرى فاما انفت احد الصفات
 الاربع من الخصائص الاربع الى احدى الكبرى الاربع فما يحكم من هذا الانضمام
 ستة عشر فربا بان يكون الصور موجبة كلية والكبرى موجبة كلية ايضا او سالبة
 كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وتبان يكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة
 موجبة جزئية ايضا او موجبة كلية او سالبة كلية او سالبة جزئية وتبان يكون الصغرى
 الصغرى سالبة جزئية والكبرى سالبة جزئية ايضا او موجبة جزئية او سالبة كلية او
 موجبة جزئية لكن اشترط الشرط الاول وهو اقل او مقدمية استثنائية اقرب
 وهي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية او الموجبة الجزئية والصغرى
 الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية او الموجبة الكلية والصغرى سالبة الكلية
 مع الكبرى سالبة الكلية او سالبة الجزئية والصغرى سالبة الجزئية مع الكبرى سالبة
 الجزئية او سالبة الجزئية واشترط الشرط الكا وهو كلية الكبرى استثنائية
 من الثمانية الباقية من ستة عشر وهي اى الاربعة السابقة من اربعة الصغرى الموجبة
 الكلية مع الكبرى سالبة الجزئية والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى سالبة الجزئية
 والصور

والصغرى سالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية فلم يبق من هذه القوانين الستة عشر
 عشر بعد الاستقاط الاربعة اقرب القرب الاول من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية
 كبرى ينتج سالبة كلية لان النتيجة تنتج لاطن المقدمة وآل لية الكلية اخذ
 من الموجبة الكلية كقولنا كل انش حيوان ولا نش من الحيوان ولا نش من الانسان
 الانسان بحج وبيان اى بيان اننا جملته هذه القضية عن تلك النتيجة بطريق الخلف
 والعكس المستوي اما بطريق الخلف في هذه الاشكال فبان يؤخذ نقض النتيجة ويجعل ذلك
 النقض صغرى لان نتيجة هذا الشكل سالبة كلية فيكون نقضها موجبة والموجبة
 كما يحصل ان يكون صغرى الشكل الاول ويجعل كبرى القياس وهي سالبة الكلية
 كبرى لهذه الصغرى وهي نقض النتيجة لانها اى كبرى القياس الكلية وان كانت سالبة
 سالبة كلية يحصل ان يكون كبرى الشكل الاول فتبطل من نقض النتيجة وكبرى القياس
 قياس من الشكل الاول ينتج بما يوافق الصغرى من الشكل الكافي لولم يصدق لانه
 شئ من الانسان بحج لصدق نقضه وهو بعض الانسان حجة والامر ارتفاع المعقبة
 النقضية وهو مح او نظم ذلك النقض الى كبرى القياس بهذا بعض الانسان حجة ولا
 شئ من الحيوان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بحيوان وهو نقض صغرى
 الشكل الثاني وهي كل انش حيوان بهذا خلف اى القول بالامر وهو قولنا بعض
 الانسان ليس بحيوان بط وهذا الخلف من الحافة وليس من الكبرى لانها مفروضة
 الصدق فتعذر ان يكون هو من نقض النتيجة وهي الصغرى الشكل الاول فيكون نقض
 النتيجة محال فالنتيجة لا تتحقق وانما بطريق العكس فيه فبان يعكس الكبرى بالعكس
 المستوي ليرتد الى الشكل الاول وينتج نتيجة المذكور هكذا اكل انسان حيوان
 ولا نش من الحيوان بحج ينتج من الشكل الاول ولا نش من الانسان بحج وهو المطر
 والاقرب الكعكس الاول وهو ان يكون الصغرى سالبة كلية الكبرى موجبة كلية
 وهو ينتج سالبة كلية ايضا كقولنا لا نش من الحيوان وكل انسان حيوان فلان
 فلا نش من الانسان وبيانها بالكلية والعكس ايضا اما الخلف فبالطريق المذكور وهو

ان يؤخذ ثقب الشجرة ويجعل الصغرى كبر القياس كبر لهذه الصغرى فتبطل منها
 قياسا في الشكل الاول ينتج بما بقى الصغرى فتقول لو لم يحدث لاشي منه
 الحيوان الصدق لقيضه وهو بعض الحيوان ونظمه الى الكبر هكذا بعض الحجر
 انش وكل انش حيوان ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان وقد كان الصغرى
 لاشي من الحيوان بهذا خلف وهذا الخلف ليس من الصوة لكونها بدلية الا
 الانساج فيكون من الامة وليس من الكبر لانها مغروضة الصدق صفة فتبين ان يكون
 هو من ثقب الشجرة فيكون منج والتبعية من وهو المطر واما بطريق العكس فهنا
 فلا يمكن لعكس الكبر لان الكبر لكونها موصية لا تنفك الاجزئية والجزئية لا ينتج
 في الكبر انش الاول بل طريق العكس ههنا بعكس الصغرى وجعلها اي جعل الصغرى
 المنفك كبر لكونها مسالبة كلية وجعل كبر العكس صغرى لكونها موصية كلية لنتج
 من الشكل الاول تبعية منعكته الى التبعية المطلوبة من الشكل الثاني فاما اذا عكس
 قول لاشي من الحيوان الى الاشي من الحيوان فيجعلها كبر وكبر
 القياس صغرى وقلا وكل انش حيوان ولاشي من الحيوان كج ينتج
 من الشكل الاول لاشي من الانش كج وهذا ينكسر بالعكس المنور
 الى لاشي من الحيوان وهو المطر الفرب ان لاشي موصية جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبر ينتج سالبة جزئية كقول بعض الانش ما طبق
 قلت الكتاب هذا الكتاب جواهر فرائض نتمين بعون الله الملك الوهاب
 ١١٢٤

هذه يلج ايت
 تبارك يلج سجان
 حيدر يلج جارس
 حوا ايت
 حوا ايت



كتاب جواهر الفرائض اعلم اذا مات الانسان او لا ينفذ من التركة تكفبه ونجسبه وكنجا
 اليه من ذلك ثم يقضى ويؤنه ان كان ثم ينفذ وصاياه ان كان ثم يقسم الباقي بين ورثته
 بآب رجل مات وترك ابلا عجزه فالمال كله لاب حجب رجل مات وترك ابلا واما
 فللاهم الثلث والباقي لاب اصل المسئلة من ثلثة مثله باب رجل مات وترك ابلا
 واما